دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد السابع عشر (17) - أفريل 2015

الجـــريمة والانحـــراف، دراسة نظرية
دريدش حلمي

عوامل ظاهرة الجريمة والسلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري
تومي بوبكر

التنشئة والسلوك الانحرافي للأبناء
أسماء رتيمي

إجرام الإناث كنتاج لعدم التوازن الإشباعي داخل الأسرة
رابح أشرف رضاونية

متطلبات ضمان جودة التعليم العالي بمؤشر نظام ل.م.د.
خريبش عبد القادر وبن قبي آمنة

تكيّف علاقات العمل بالمؤسسة في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية
مصطفي بوجلال

المقاربة الانقسامية للحركات الإسلامية
طرشاوي رقية

الرقم الدولي ISSN 0478-2170

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اجتماعية

دورية فصلية مُحكَّمة تصدر عن:

مركز البصيرة

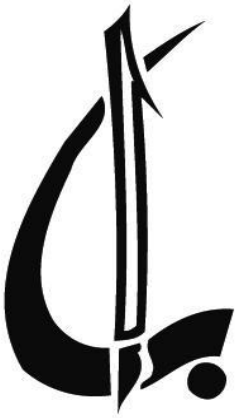

للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد السابع عشر

17

أفريل 2015

رئيس التحرير

أ. العمرية عز الدين

azdlamria@gmail.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر

ها: 023.75.75.81

النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:

info@albasseera.net

contact@albasseera.net

studies@albasseera.net

الموقع الإلكتروني:

www.albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

ردمد: 2170-0478

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05. **شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.**

ها/فا: 021.68.86.48

ها: 021.68.86.49

قواعد النشر

1. تقبل البحوث والدراسات التي تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط في تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:
2. أن يتوافق البحث مع أهداف الدورية ومحاورها.
3. أن يكون البحث غير منشور سابقا.
4. يرفق البحث بإقرار خطي بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.
5. ألا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.
6. يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية) أو (العربية والإنجليزية).
7. يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.
8. ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم في قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.
9. تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.
10. أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Roman Times New) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).
11. أن يراعى في البحث المنهجية العلمية، ومناهج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.
12. توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه في نهاية البحث.
13. تخضع البحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.
14. يعدّ البحث في حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.
15. لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليها وإدراجها ضمن مواضيع المجلة.
16. الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التي تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.
17. تعبر البحوث عن رأي صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأي الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.
18. يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأي شكل وبأي لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.
19. من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة.

مركز البصيرة يرحب بأبحاثكم واقتراحاتكم ونصائحكم.

آراء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

هيئـــة التحرير

أ.العمرية عز الدين جامعة الجزائر

أ.جابي عبد الناصر جامعة الجزائر

أ.زبيري حســـين جامعة الجلفة

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار - الجزائر

ها: 023.75.75.81
النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:

info@albasseera.net
contact@albasseera.net
studies@albasseera.net

الموقع الإلكتروني
www.albasseera.net

الهيئـــة العلميـــة

أ. بومخلوف محمد جامعة الجزائر
أ. جابي عبد الناصر جامعة الجزائر
أ. بوكربوط عز الدين جامعة الجلفة
أ.زرواتي عبد الرشيد جامعة المسيلة
أ. بوشرف كمال جامعة الجزائر
أ. بوعجناق كمال المركز الجامعي خميـس مليانة
أ. الزهرة شريف جامعة الجزائر
أ. عبورة محمد جامعة الجزائر
يوسف حنطابلي جامعة البليدة
بوقرة كمال جامعة باتنة
د. زبيري حسين جامعة الجلفة
د. ضامر وليد عبد الرحمن. جامعة الشلف

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دراسات اجتماعية

دورية محكمة متخصصة في الدراسات الادبية

العدد 17 السابع عشر - أفريل 2015م

محتويات

الافتتاحية	أ/العمرية عز الدين	07
الجـــــريمة والانحـــــراف، دراسة نظرية	أ/ دريدش حلمي	09
عوامل ظاهرة الجريمة والسلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري، دراسة بالشرق الجزائري لمؤسسات عقابية.	أ / تومي بوبكر	23
التنشئة والسلوك الانحرافي للأبناء،	أ/أسماء رتيمي	39
إجرام الإناث كنتاج لعدم التوازن الإشباعي داخل الأسرة	أ/رابح أشرف رضاونية	51
السلطة الزوجية في الأسرة الجزائرية، عوامل وانعكاسات صراع القطيعة النسوية والارتداد الرجالي.	أ/أيت عيسى حسين	65
متطلبات ضمان جودة التعليم العالي بمؤشر نظام ل.م.د.	أ/خريبش عبد القادر أ. بن قبي آمنة	77
تكيّف علاقات العمل بالمؤسسة في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية	د/مصطفي بوجلال	87
المقاربة الانقسامية للحركات الإسلامية حركة مجتمع السلم انموذجا	أ. طرشاوي رقية جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية شعبة الأنثروبولوجيا	105

الافتتاحية

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله، أما بعد يسر مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية أن يضع بين أيديكم العدد 17 من دورية دراسات اجتماعية. غالبية مقالات هذا العدد تناولت بالدراسة ظاهرة اجتماعية منتشرة بشكل كبير في المجتمع الجزائري وتشغل حيزا لا يستهان به في النقاشات العلمية، الإعلامية والسياسية على وجه سواء ألا وهي ظاهرة الجريمة والانحراف.

الموضوع الأول يعتبر دراسة نظرية للظاهرة، حاول صاحب المقال من خلالها تسليط الضوء على مختلف النظريات الاجتماعية التي تناولت الظاهرة وكذا التفسيرات البيولوجية والسيكولوجية لها.

الموضوع الثاني هو دراسة ميدانية على عينة من الفاعلين في الظاهرة والمحكوم عليهم بسببها، نزلاء المؤسسات العقابية. تهدف هذه الدراسة من خلال دراسة تاريخية لنزلاء المؤسسات العقابية إلى تحديد دور العلاقات الأسرية وعلى وجه الخصوص العلاقات الصراعية والمتوترة بين الآباء والأبناء وبين الآباء والأمهات في ظهور السلوكات الإجرامية.

الموضوع الثالث لا يختلف عن سابقيه في محاولة إيجاد الأسباب المؤدية إلى الجريمة من خلال ربط السلوك الإجرامي للأبناء بطبيعة التنشئة الاجتماعية للأسرة والتي تساعد على ذلك.

الموضوع الرابع يدرس جانبا من ظاهرة الإجرام المتمثل في إجرام الإناث من منظور سلبية الفعل الأسري كما يقول الباحث الذي يعتبر تفكك الأسرة وراء بروز وتنامي ظاهرة إجرام النساء الذي أصبح يوما بعد يوم أكثر انتشارا وخطورة وسط العائلات المتفككة والتي لا تؤدي دورها العائلي تجاه الإناث على وجه الخصوص.

الموضوع الخامس هو دراسة جادة حول الأسرة الجزائرية متعلقة بالسلطة الزوجية ومدى تأثرها بطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة من جهة وتأثير نمط التنشئة الأسرية الذي بدوره يؤثر في هذه العلاقة.

الموضوع ما قبل الأخير يقودنا إلى مجال آخر من الدراسة والمتعلق بالتعليم العالي في الجزائر، التي يصفها صاحبا المقال بالمسألة المعقدة التي تبحث عن حلول أو آليات ضمان جودتها في ظل نظام تعليمي جديد ألا وهو نظام ل.م.د خصوصا نظام الدكتوراه.

الموضوع الأخير من هذا العدد يتناول بالدراسة موضوع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وضرورة تكييف علاقات العمل بها من أجل استيعاب عمالها تحديات الانتقال إلى النظام الاقتصادي الجديد.

رئيس التحرير
أ.العمرية عز الدين

الجـــــريمة والانحـــــراف
دراسة نظرية

الأستاذ دريدش حلمي
أستاذ محاضر قسم أ
جامعة التكوين المتواصل -

ملخص:

من الملاحظ أن الجريمة عرفت انتشارا رهيبا في عصرنا الحالي، وباتت معضلة تقض مضجع الحكومات وأفراد المجتمع معا، ما دفع العديد من الباحثين في مختلف الحقول التي لها علاقة من قريب أو من بعيد لإجراء دراسات لمحاولة فهم هذه الظاهرة واقتراح وصفات علاجية لها. في هذا الصدد، حاولت من خلال هذا المقال تقديم عرض نظري لمختلف النظريات الاجتماعية التي تناولت مشكلة الجريمة، والتفسيرات البيولوجية والسيكولوجية لها، عسى أن يكون هذا العمل أرضية ينطلق منها الباحث لدراسته الميدانية.

Résumé:

Il est remarquable que la violence est arrivée à un niveau grave dan notre société, elle est devenue un problème d'état et d'individu. Ce phénomène a poussé plusieurs chercheurs dans des différents domaines à effectuer des études afin d'analyser ce phénomène et proposer des recettes traitantes. Dans ce contexte et à travers cet article, je présente les différentes théories sociologiques, qui ont proposé des explications du point de vue psycho-social à ce phénomène. Cette plateforme aide les chercheurs dans leurs études empiriques.

مقدمة:

إن سيارة مجهزة بمكابح تعمل على ضبط سرعتها المتعارف عليها قانونا، تتحول إلى خطر على أمن الأفراد والممتلكات إذا ما تعطلت هذه المكابح وأضحت لا تعمل على ضبط سرعة السيارة. كذلك المجتمع، فهو يعد كابحا اجتماعيا♦ بفضل ما يحتويه من آليات ضبط مختلفة أهمها، الأسرة، الأجهزة الحكومية، المحاكم والسجون، تعمل على ضبط سلوك الأفراد من خلال منظومة الجزاء❖، فإذا حدث وتراجعت آليات الضبط في مجتمع ما عن أداء دورها داخل المجتمع أو "استقالت"، فإن أفراد هذا الأخير سوف يدوسون على القوانين التي تحكمه ويكفرون بالمعايير السائدة فيه والقيم❖* المتعارف عليها اجتماعيا ويسود عدم الامتثال وعدم الانصياع لمجموعة المعايير المقبولة لدى قطاع مهم من الناس في المجتمع وترفض أفراد وجماعات معينة وتحيد عن القواعد التي يلتزم بها أغلب الأفراد والمؤسسات في سياق اجتماعي محدد. وهذا ما يسمى بلغة علم

♦ **كابح اجتماعي**: المجتمع الذي ينتمي أليه الفرد يمارس تأثيرا يسهم في تشكيل سلوك الفرد وقد اعتبر دوركايم أن الكابح الاجتماعي يمثل أحد الخصائص المميزة للظوامر الاجتماعية.

❖ **منظومة الجزاء**: نظام للثواب والعقاب يدعم الصور المتوقعة من السلوك.

❖ أفكار يعتنقها الأفراد أو الجماعات البشرية تتعلق بما هو مرغوب ومناسب، وطيب أو سيئ. ويمثل الاختلاف في القيم جانبا رئيسيا من جوانب التباين في الثقافة الإنسانية. كما يتأثر ما يثمنه الأفراد بشدة برؤية الثقافة الخاصة التي يعيشونها.

الإجـــرام** بـــالانحراف. ويـــرتبط مصـــطلح الجريمـــة*** بمفهـــوم الانحـــراف ارتباطـــا وثيقـــا. فـالانحراف إنمـا يمثـل اسـتجابة طبيعيـة مـن جانـب الأفراد للأوضاع التي يعيشونها.

1-المنظور الاجتماعي للإجرام:

إن حياتنـا، كمـا سبق ذكره، محكومـة بمنظومـات مـن القواعـد والمعـايير*، وقـد تـدب الفوضـى المطلقـة في جميع الأنشطة الإنسانية إذا لم نستهد بسلسلة من المنـارات والمراسـي التـي تنـتظم السـلوك وتنظمـه، وتعتبـر دراسـة الجريمـة والانحـراف مـن الميـادين المعقدة والمراوغة في علم الاجتماع المعاصر. فهذا الميدان، على الصعيد الفردي، قد يشعر الواحد منا بأنـه غيـر "عـادي" أو غيـر "سـوي" فـي كثيـر مـن الأحيان، كما أنه يساعدنا على فهم مواقف الآخرين وسـلوكهم، أفـرادا وجماعـات ومؤسسـات مـن ناحيـة كونـه تصـرفا عقلانيا رشيدا أو غريبا أو مستهجنا أو خطرا على السواء.

ويعرف علم الاجتماع المعاصر الانحراف بصفة عامـة، بأنـه يمثـل عـدم الامتثـال أو عـدم الانصـياع لمجموعـة مـن المعـايير المقبولـة لـدى قطـاع مهـم مـن النـاس فـي الجماعـة أو المجتمـع. ولا يمكـن علـى هـذا الأسـاس أن نضـع خطـا واضـحا وفاصـلا فـي أي مجتمـع بين المنحرفين من جهة والممتثلين من جهة أخـرى. ولا يمكننـا أن نضـع علـى قـدم المسـاواة تصـرفات مثـل المعاكسـة بالهـاتف، ونشـل محفظـة أو حقيبـة فـي الشـارع، وسـرقة قلـم مـن ممتلكـات مؤسسـة مـا، أو قيـادة السـيارة بسـرعة فائقـة وسـط المدينـة أو الاعتداء بآلة حادة. وينبغي الإشارة إلى أن مفهومى الانحـراف والجريمـة ليسـا متـرادفين ومتطـابقين فـي المعنى والأثر والنتائج رغم أنهما قد يكونان مترابطين ومتـداخلين أحيانـا. ومـن هنـا فـإن القـانون، ولاسـيما القانون الجنائي، قد لا يطبق على كثير من حالات الانحـراف. وعلـى هـذا الأسـاس فـإن علـم الاجتمـاع لاسيما فرع الجريمة منه يستفيد مما يسمّى بالدراسات والبحوث الجنائية غير أنه يتجاوز ذلك إلى استقصاء أنمـاط السـلوك التـي تقـع خـارج القـانون الجنـائي، ويـدرس أنماطـا معينـة مـن المواقـف والتصـرفات التـي يقـوم بهـا أفـراد أو جماعـات أو ثقافـات فرديـة فـي المجتمـع، بمقارنتهـا مـع مـا يمارسـه أشـخاص أو مجموعات أخرى، وتفسير الأسباب التي تدعو إلى وصـف أنمـاط معينـة بـالانحراف أو بـالالتزام بمعـايير متعارف عليها. إن دراسة الانحراف في ميدان علم الاجتمـاع تركـز علـى مسـألة توزيـع السـلطة والقـوة فـي المجتمـع وإلـى بحـث التفـاوت والتـأثير الـذي تمارسـه، لأن المعـايير الاجتماعيـة تتـأثر كثيـرا بتوزيـع القـوة والنفوذ الطبقي على الخارطة الاجتماعية، وما ينتج عنها من فئات غنية وطبقات فقيرة[1].

2-علم الاجتماع، الشباب والجريمة:

يكـاد التخـوف مـن الجريمـة فـي أكثـر مجتمعـات العالم ينحصر في منظومة من الأعمال الجرمية مثل السرقة والسلب والاعتداء والاغتصاب وجرائم الشوارع والأزقة التي يعتقد أن مرتكبيها في أغلب الأحيان هم

** **علم الأجرام**: تخصص يهتم بدراسة أشكال السـلوك التـي يعاقـب عليها القانون الجنائي.

*** **الجريمة**: فعل يخرق القوانين التي وضعتها السلطة السياسية. ورغم أن سلطات الدولة هي التـي تسـن القـوانين فـان ذلـك لا يعـني أن هـذه السلطات نفسها لا تنخرط في أنشطة إجرامية في سياقات محددة.

* **المعايير**: قواعد من السلوك تعكس أو تجسد القيم في ثقافة ما، إمـا بتحديـد نمط معين من السلوك أو بالنهي عنه ومنعه. وتكـون المعـايير معـززة دائمـا بعقوبات من نوع أو آخر تتراوح بين عدم القبول الرسمي والعقاب البدني أو الاعدام.

[1] أنتوني غـدنز: علـم الاجـتماع، ترجمـة د.فـايز الصـياغ، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص280.

من الذكور الشباب الذين ينتمون إلى الطبقات الشعبية والكادحة. وكثيرا ما تركز وسائل الإعلام الجماهيري على ما تسميه الانحطاط الأخلاقي وانهيار القيم في أوساط الشباب مع التركيز على ممارسات معينة مثل تعاطي المخدرات والهرب من الدراسة والفوضى وأعمال النهب. كما أن بعض من يرون أنفسهم مسؤولين عن الأخلاق يعتبرون ذلك كله دليلا على الانحلال والتفكك الاجتماعي. ولا يعتبر الربط بين الشباب والجريمة أمرا جديدا بالنسبة إلى علم الاجتماع لأن أوضاع الشباب في المجتمعات الحديثة هي المؤشر الأساسي على مستويات الصحة والعافية والرفاه في المجتمع. فالمتتبع لظاهرة الجريمة يلاحظ أن معدل هذه الأخيرة يرتفع بشكل واضح في أوساط الشباب عما هو عليه في فئات عمرية أخرى، لاسيما الشباب الذين يبلغون الثامنة عشرة من العمر، أي المرحلة التي يفترض أن يكونوا فيها قد أنهوا تعليمهم الثانوي. غير أن علم الاجتماع ينصح بألا تؤخذ كثيرا من أنماط السلوك الشائعة بين الشباب وفي أوساط الثقافات الفرعية في المجتمع على أنها أعمال انحرافية أو جرمية أو حتى جانحة، ولا يمكن بالتالي اعتبارها دليلا على الانحطاط الأخلاقي أو التفكك الاجتماعي، أو أساسا للمطالبة بتغيير أساليب التنشئة الاجتماعية** خلال مرحلة الطفولة أو أساليب التربية والتعليم في مراحل لاحقة[1].

3-الجريمة والسجن والإصلاح:

تطورت السجون لتحقيق أغراض عديدة من بينها حماية المجتمع وإصلاح المجرمين وإعادة تأهيلهم. غير أن التجربة أثبتت أن السجون لا تستطيع وحدها ردع الجريمة. كما أن ثمة شكوكا حول دورها الإصلاحي لأن كثيرا ممن يقضون عقوبة السجن يعودون إلى تكرار السلوك الجرمي ويعادون إلى السجن مرة أخرى.

تطلق على السجون تسميات عديدة متفاوتة المعنى والدلالة. فهي بالمفهوم القانوني البحت، واحدة من الأساليب التي تنفذ فيها الأحكام الصادرة في حق من يدانون بمخالفة القانون بارتكاب مخالفات أو جنح أو جنايات. وقد تعرض للمجتمع صورة أخرى للسجن، فهو تأديب من ناحية وإصلاح وتهذيب من ناحية أخرى. وبين هذه الصفة وتلك، يظل موضوع السجون من القضايا الأساسية التي تشغل علماء الاجتماع، ولاسيما فرع الجريمة منه.

يفترض في مطلع الألفية الثالثة، أن السجين لا يتعرض لأذى مباشر (وهو افتراض مشكوك فيه وربما يكون غير وارد في كثير من المجتمعات). غير أن السجين في كل الحالات يعاني أنواعا أخرى من الحرمان. فهو لا يحرم من حريته فحسب بل من رفقة عائلته وأصدقائه ومن تلبية احتياجاته العاطفية، ومن عمله ودخله ومن أسلوب حياته العام. وغالبا ما يعيش السجناء في أماكن ضيقة مزدحمة بأمثالهم وتقل أو تغيب عنها الشروط الصحية الأساسية، كما

** **التنشئة الاجتماعية** : العمليات الاجتماعية التي يطور من خلالها الأطفال وعيا بالمعايير والقيم الاجتماعية، ويكونون إحساسا مميزا بالذات. وعلى الرغم من أن عمليات التنشئة الاجتماعية تكتسب أهمية خاصة خلال الأطوار الأولى للطفولة المبكرة ومرحلة الطفولة المتأخرة، إلا أنها تتواصل بدرجة ما على مدار الحياة. وليس هناك كائنات بشرية معصومة من ردود الآخرين المحيطين بهم، وتدفعهم ردود الأفعال إلى التعديل من سلوكهم في مراحل دورة الحياة.

[1] نفس المرجع، ص296 -297.

أنهم يخضعون لنظام صارم في حركتهم ومعيشتهم اليومية.

والعيش في ظل هذه الظروف يدق في أكثر الأحيان إسفينا بين نزلاء السجن والمجتمع الخارجي بدلا من أن يسهم السجن في إعادة تكييف المساجين وأنماط سلوكهم مع معايير المجتمع. إن على المساجين أن يقبلوا ويعتادوا على شروط بيئة جديدة مختلفة كل الاختلاف عمّا عهدوه في الخارج. وقد ينمو فيهم شعور بالحقد على المواطنين والناس العاديين في المجتمع، أو يبدؤون بقبول العنف واعتباره أمرا عاديا، أو يبدأ تواصلهم وتفاعلهم مع مدانين آخرين يقيمون معهم في السجن، وربما يتصلون بعد مغادرتهم السجن بمجرمين عريقين آخرين ويكتسبون منهم مهارات لم يعرفوها من قبل. وليس من المستغرب في هذه الحالة أن ترتفع نسبة من يعودون إلى السجن مرة أخرى. وتنقسم الآراء والتوجهات في أوساط المشتغلين والمهتمين والدارسين في العلوم الاجتماعية حول القضايا المتصلة بالسجن، كما أننا نشهد من ناحية أخرى جدلا واسعا في الأوساط المحلية والدولية حول العقوبات القصوى وهي الإعدام. وفيما يتعلق بالسجن، يرى فريق من المتشددين ضرورة زيادة عدد السجون باعتبارها إحدى الوسائل الأساسية لردع الجريمة. غير أن فريقا آخر من دعاة الإصلاح القضائي والقانوني يطالبون بأن يستهدف النظام الجزائي زيادة الوعي لدى المدانين بالجرائم على الآثار التي تتركها أفعالهم، وذلك بإصدار أنواع أخرى من الأحكام عليهم. وقد بدأ في بعض المجتمعات تطبيق جانب من هذه الأحكام البديلة التي يعتقد بجدواها ونفعها للفرد والجماعة مثل إلزام المدان بأعمال خيرية أو الخدمة في مؤسسات المجتمع، هذه التوجهات، تهدف بصورة عامة إلى تعميق وعي المجرمين بآثار جرائمهم على الآخرين وعليهم، بدلا من عزلهم عن المجتمع وعن النتائج التي تسفر عنها تصرفاتهم. غير أن الاتجاه العام مازال يعتبر السجن هو المؤسسة الرئيسية الرادعة للأنشطة الإجرامية في جميع المجتمعات[1].

4) النظريات الاجتماعية حول الجريمة والانحراف:

وكانت المدرسة الوضعية*** قد بدأت بالانحسار منذ مراحلها الأولى لتفسح المجال لاتجاهات نظرية أخرى، في مجال الانحراف والجريمة ومجالات أخرى لدراسة الظواهر الاجتماعية عموما بالمزيد من التركيز على المؤسسات والسياقات الاجتماعية والثقافية المختلفة التي تجري فيها. وابتعد الدارسون والباحثون في مراحل متتابعة عن المنهجيات الفردانية في مقاربتهم للظواهر والقضايا الاجتماعية.

أ-**النظريات الوظيفية:** ترى المدرسة الوظيفية**** أن ظاهرة الجريمة والانحراف ناجمة عن التوترات وجوانب الخلل الهيكلية والافتقار إلى آليات التنظيم والضبط الأخلاقي في المجتمع. **فإذا لم تتوازن**

---

[1] نقلا عن د.فايز الصياغ:

-Currie, Elliott,Crime and Punishiment in America, NeW york, Henry. Holt, P305

*** **المدرسة الوضعية**: اتجاه في علم الاجتماع يدعو إلى دراسة العالم الاجتماعي وفقا لمبادئ العلوم الطبيعية. ويرى هذا التيار في الدراسة الاجتماعية أنه يمكن إنتاج المعرفة الموضوعية من خلال الملاحظة المتأنية، والمقارنة والتجريب.

**** **المدرسة الوظيفية**: توجه نظري يقوم على فكرة مؤدها أن الواقع والأحداث الاجتماعية يمكن تفسيرها على الوجه الأفضل قياسا على ما تؤديه من وظائف؛ أي على الأدوار التي تؤديها للإسهام في تحقيق استمرارية المجتمع. ووفقا لهذا المنظور، فان المجتمع نسق مركب تعمل جميع أجزائه بعلاقة تنسيقية فيما بينها.

وتتقابل تطلعات الأفراد والجماعات مع ما يقدّمه المجتمع من مكافآت وحوافز ثوابيّة فإن الشقّة أو الفجوة بين الرغبة وتحقيقها قد يدفع بعض أفراد المجتمع إلى الانحراف. ويبرز في هذا المجال اسم **إميل دركايم**، وهو من مؤسسي علم الاجتماع، وعالم الاجتماع الحديث **روبرت ميرتون**. إن الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولّد لدى المرء بفعل عمليات التغيّر في العالم الحديث، يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي، كما أن التطور السريع للمعلوماتية الذي فرضته العولمة***** ينتج عنه أن المعايير التقليدية في المجتمعات الحديثة قد تتقوّض وتتآكل من دون أن تترسّخ بدلا منها مقاييس جديدة. ومن هذا المنطلق، رأى دركايم أن هذا الوضع الذي تتساقط فيه المؤثرات الإرشادية في المجتمع سيؤدي إلى عدد من الظواهر من بينها الانتحار. واعتبر دركايم الجريمة والانحراف حقائق ووقائع اجتماعية وعناصر ملازمة لتطوّر المجتمعات الحديثة التي يتحرّر فيها الناس من كثير من الضوابط والقيود التي كانت مؤثرة في المجتمعات التقليدية. ونظرا إلى أن العالم الحديث يتيح للمرء مجالا أوسع من الخيارات، فإن ذلك من شأنه أن يفسح هامشا أوسع من التحرّر من الامتثال والانصياع. وقد أدرك دركايم منذ ذلك الوقت أن المجتمع لا يمكن قطّ أن يحقّق الإجماع والانسجام التام حول المعايير والقيم التي تحكمه وتنظم أنشطة أفراده ومؤسساته. وكان دركايم يرى أن الانحراف ضروري للمجتمع لأنه يقوم بمهمتين مختلفتين: الأولى أنه يؤدي وظيفة تكيُفية ويلعب دورا محفزا على الابتكار والابتداع لأنه يطرح أفكارا وتحديات جديدة وبالتالي يفضي إلى تغير في المجتمع. أما الوظيفة الثانية للانحراف فإنه يسهم في وضع خط واضح يفصل ما هو سلوك "سيّئ" و"جيّد" في المجتمع. فالسلوك الإجرامي قد يثير استجابة جماعية تعزّز تضامن الجماعة وتؤكّد المعايير الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فإن الحيّ السكني الذي تواجه المقيمين فيه مشكلة مع من يتعاطون المخدرات أو يتاجرون بها قد تتضافر جهود أعضائه في أعقاب حادثة تهدد أمنهم بسبب هذه الممارسات، ويتداعون لإعلان حيهم منطقة خالية من المخدرات. وقد أسهمت آراء دركايم حول الجريمة والانحراف إلى العدول عن التفسيرات الفردية إلى شرح القوى والمؤثرات الاجتماعية. وتبنّي عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون بعض أفكار دوركايم في هذا الموضوع ليبني على أساسها نظرية مؤثرة حول الانحراف تؤكد أن أصول الجريمة وبذورها إنما تكمن في بنية المجتمع الأمريكي. واعتبر ميرتون أن الضغوط التي تفرض على سلوك الفرد عندما تتعارض المعايير المتعارف عليها مع الواقع الاجتماعي تساهم في تكون النزعة الإجرامية في المجتمع. ففي المجتمع الأمريكي – وفي المجتمعات الصناعية• الأخرى إلى حد ما – تؤكد القيم السائدة على النجاح المادي وعلى تحقيقه من خلال الانضباط والعمل الشاق. وعلى هذا الأساس، فإن من يعملون بجدّ هم الذين سينجحون مهما كانت البدايات التي انطلقوا منها. وهذه الفكرة ليست صحيحة أو سليمة في واقع الأمر لأن أكثرية المستضعفين لا يتمتعون إلا بفرص قليلة ومحدودة

***** **العولمة**: تعاظم الاعتماد المتبادل بين شعوب العالم وأقاليمه وبلدانه من جراء توسع نطاق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية عبر بقاع المعمورة.

• **المجتمعات الصناعية**: المجتمعات التي تنخرط فيها الغالبة الغالبة من الأيدي العاملة في الإنتاج الصناعي.

للتقدم، أو قد لا يتمتعون بها على الإطلاق. غير أن من "لا ينجحون" يجدون أنفسهم عرضة للإدانة الاجتماعية بسبب عجزهم الظاهري عن تحقيق التقدم المادي. وفي مثل هذا الوضع، يجد البعض أنفسهم مرغمين على التقدم إلى الأمام سواء كانت وسائلهم شرعية أم غير شرعية. وفي هذه الحالة يكون الانحراف، في رأي ميرتون، نتيجة من نتائج اللامساواة الاقتصادية وانعدام تكافؤ الفرص. وقد تناولت كتابات ميرتون ومؤلفاته واحدا من أهم الإشكالات في دراسة الجريمة، إذ أجابت عن التساؤل التالي: لماذا تتصاعد معدلات الجريمة في الوقت الذي يبدو فيها مجتمع ما في حالة من الازدهار والرفاه المادي•• المتعاظم؟ وبالتوكيد على المقارنة بين التطلعات والطموحات المتعاظمة من جهة، وأوضاع التفاوت واللامساواة المستمرة من جهة أخرى، فإن ميرتون يشير إلى حالة "الحرمان النسبي" باعتبارها عنصرا مهما في بروز السلوك المنحرف. وحذا حذو روبرت ميرتون علماء اجتماع آخرون في تفسيرهم وتحليلهم لظاهرة الجريمة والانحراف وجنوح الأحداث في المجتمعات الحديثة. ورغم بعض التباين في تفسيرات هؤلاء الوظيفيين جميعا لظاهرة الانحراف فإن منهجيتهم العامة تتركز على الفجوة القائمة بين التطلعات من جهة والمعايير من جهة أخرى وعلى الشقة الواسعة بين الفئات المرفهة والجماعات المستضعفة أو المحرومة في الهرم الاجتماعي. غير أن هذه المدرسة بمجموعها قد لا تفسر حالات الجريمة والانحراف في الأوضاع التي لا تتميز بهذا القدر من التفاوت الاجتماعي. ومن جملة هذه الحالات جرائم السرقة والابتزاز والرشوة والتهرب من الضريبة التي يحدث أكثرها في أوساط تلك الفئات التي تتمتع بالنفوذ الاقتصاد السياسي والاجتماعي[1]

يرى ميرتون أن الانحراف إنما يمثل استجابة طبيعية من جانب الأفراد للأوضاع التي يعيشونها. ويميز علي هذا الأساس بين خمسة من ردود الفعل المحتملة تجاه حالات التجاذب والتوتر القائمة بين القيم المتعارف عليها اجتماعيا من جهة والوسائل المحدودة لتحقيقها من جهة أخرى[2]:

– إن "الممتثلين" يقبلون كلا من القيم المتفق عليها على العموم والأساليب العادية المتبعة لتحقيقها، بصرف النظر عما إذا كانت ستؤدي بهم إلى النجاح أو الفشل. وتندرج أغلبية الناس في هذه الفئة.

– يميل "المبتكرون" المبتدعون إلى القيم المتواضع عليها اجتماعيا، إلا أنهم يستخدمون الوسائل غير الشرعية أو الشرعية للوصول إليها. وتدخل في هذا النوع فئة المجرمين الذين يكتسبون الثروة عبر أنشطة غير شرعية.

– وينصاع "الطقوسيون" للمقاييس المقبولة اجتماعيا مع أنهم لا يأبهون للقيم الكاملة وراء هذه المقاييس. ويجري في هذه الحالة، دونما تردد، الالتزام بالقواعد بحد ذاتها دون أن تؤخذ بالاعتبار المرامي والغايات التي تُفضي إليها. وينتهج هذه الممارسات الطقوسية من أمضوا حياتهم وكرسوها في أعمال روتينية مملة حتى لو لم تكن المهمات التي يؤدونها تقودهم إلى التقدم في حياتهم المهنية أو

•• **الرفاه المادي**: يطلق على المجتمعات التي تتلقى مجموعة واسعة من خدمات الرفاه الاجتماعي.

[1] أنتوني غدنز، المرجع السابق، ص283 -285.

[2] نفس المرجع، ص285 -286.

كانت لا تقدم لهم إلا النزر اليسير من المكافآت الثوابية.

– "الانسحابيون"، من ناحية أخرى، هم من تخلّوا عن المنافسة والتطلع إلى الأمام بصورة كلية، فرفضوا كلا من القيم المهيمنة والوسائل المتفق عليها لتحقيقها. وغالبا ما "يتساقطون" ويعزلون أنفسهم خارج المجتمع. وتمثل هذه الجماعات الفئات المكتفية ذاتيا في مناطق نائية.

– أما "المتمردون" العصاة فيرفضون كلا من القيم القائمة والوسائل، غير أنهم ينشطون في مساعيهم للاستعاضة عنها ببدائل جديدة ويعيدون تصور النظام الاجتماعي وبناءه على أساس هذا الرفض. ويدخل في عداد هذه الفئة أفراد الجماعات السياسية الجذرية الراديكالية.

ب–النظريات التفاعلية: يركز علماء الاجتماع التفاعليون*** على الجريمة والانحراف باعتبارهما جانبين لظاهرة يجري تصورها وبناؤها من الوجهة الاجتماعية. ويرفض هؤلاء الفكرة القائلة إن الانحراف يعود إلى عوامل أو عناصر فطرية، ويرون بالمقابل أن المجتمع هو الذي يلحق "وصمة"**** بأنماط السلوك التي تقوم بها جماعات محددة، ويعرفها ويتعامل معها على هذا الأساس.

وتعود هذه المنهجية إلى أصول مبكرة نسبيا. وربطت بعض هذه الدراسات بين الجريمة من جهة وما يسمى تفاوت الجماعات والثقافات من جهة أخرى. ففي مجتمع تنشط فيه عدة ثقافات فرعية■، تميل أوساط اجتماعية معينة إلى تشجيع الأنشطة غير الشرعية، فيما تقوم أوساط ومؤسسات أخرى بصدها والتصدي لها. وترى بعض هذه الدراسات البحثية أن السلوك الإجرامي هو في أكثر حالاته نتيجة للتعلم الذي يكتسبه الفرد من خلال الجماعات الأولية ولاسيما جماعات الأقران. وتختلف هذه النظرية اختلافا واسعا عن الأفكار التي تعزو النزاعات الإجرامية إلى عوامل نفسية. فهي ترى أن من ينزعون إلى الجريمة، شأنهم شأن من يتجنبونها أو يقفون منها موقف المعارضة يعتنقون القيم نفسها ويسعون إلى تحقيق احتياجات واحدة إلا أنهم يحاولون الوصول إليها بطرق وأساليب غير شرعية. وفي هذا الإطار النظري نفسه، تبرز فكرة "الوصم" التي يمثل الانحراف بالنسبة إليها عملية تفاعل مستمرة بين المنحرفين وغير المنحرفين. وبموجب هذا الرأي، فإن علينا أن نكتشف الأسباب التي يوصم فيها بعض الأفراد بالانحراف قبل أن نبدأ بفهم طبيعة الانحراف نفسه، وتؤكد هذه الفكرة أن جهات ومؤسسات معينة هي التي تفرض على الآخرين تعريفا محددا للانحراف على أساس أخلاقي أو غيره.

والإطار العام الذي يدور فيه الانحراف، إنما يضعه الأغنياء مقابل الفقراء والرجال مقابل النساء وكبار السن إزاء الشباب والأكثريات مقابل الأقليات. ويعتقد أحد علماء الاجتماع (Becker) أن السلوك المنحرف لا يحدد بالضرورة معنى الانحراف بذاته، بل إن عوامل أخرى تراكمية قد تسهم في ذلك مثل

*** **علماء الاجتماع التفاعليون**: منحى نظري في علم الاجتماع تم تطويره على يد عالم الاجتماع جورج هيربرت ميد، ومنحى يولي اهتماما كبيرا لدور الرموز واللغة باعتبارهما عناصر أساسية في مجمل التفاعل البشري.

**** **الوصمة**: أية خصيصة فيزيقية أو اجتماعية يعتقد أنها تقلل من شأن الشخص.

■ **الثقافة الفرعية**: القيم والمعايير التي تعتنقها جماعة معينة، والتي تميزها عن بقية سكان المجتمع الأوسع.

طريقة ارتداء الملابس أو أسلوب الحديث أو الموطن الأصلي. وعملية الوصم لا تقتصر على إبراز المؤشرات التي تسهم في التصور الاجتماعي للانحراف بل إنها تؤثر في تصور الإنسان لنفسه أيضا. وهناك من يرى (lemert) أن الانحراف، خلافا لما هو شائع بين الناس، ينتشر كثيرا في المجتمع بأنواعه و أشكاله المختلفة، وقد تجري ممارسته بصورة خفية بعيدا عن مرأى الناس، مثل مخالفة إشارات المرور. ويصنف هذا النوع من الانحراف في بداياته بالانحراف الأولي الذي لا يلعب إلا دورا هامشيا في تقدير الإنسان لنفسه. أما الانحراف الثانوي فهو الذي يقر فيه بعض الناس ويعترفون بأنهم منحرفون فعلا. وفي مثل هذه الحالات، يصبح "الوصم" عنصرا أساسيا في هوية الشخص، وقد يؤدي إلى استمرار السلوك المنحرف وتكثيفه[1].

ج-نظرية الوصم■■: تكتسب نظرية الوصم أهميتها لأنها تبدأ بالافتراض بأن الأعمال والأفعال الإجرامية ليست فطرية في جوهرها وأن تعريف الجريمة إنما يضعه الأقوياء من خلال صياغة القوانين وتفسيراتها، ويتحدد من جانب هيئات وأجهزة معينة مثل قوى الدرك والشرطة والمحاكم والمؤسسات الإصلاحية. وكان بعض نقاد نظرية الوصم يرون أن في جميع الثقافات والمجتمعات في العالم إجماعا على تحريم أنواع محددة من الأفعال مثل القتل والاغتصاب والسرقة. غير أن هذا الرأي يجانب الصواب في كثير من الحالات. فالقتل على سبيل المثال لا يعتبر عملا إجراميا في مطلق الأحوال كما هي الحال خلال الحرب أو في حالة الدفاع عن النفس. إلا أن بوسعنا أن نوجه النقد إلى نظرية الوصم من نواح أخرى. إن أنصار هذه النظرية، من خلال تركيزهم على الناحية العملية في الأفعال التي توصف بأنها منحرفة، يغفلون الأسباب التي تؤدي إلى مثل هذه التصرفات. ومن المعروف مثلا أن الأطفال الذين ينشأون في عائلات معوزة ومحرومة يكونون أميل إلى السرقة من المتاجر من الأطفال الأغنياء. ومن ناحية أخرى، ليس ثمة دلائل واضحة علي أن الوصم بحد ذاته يؤثر علي تزايد السلوك المنحرف. إن جنوح الأحداث علي سبيل المثال يميل إلي التزايد بعد الحكم عليهم، ولم يتعرف المختصون بعد إذا كان ذلك نتيجة لوصمهم بصفة الإجرام أم غير ذلك. كما أن ثمة عناصر ذات علاقة بالانحراف مثل الاختلاط والتفاعل مع المجرمين أو التفاعل مع المنحرفين أو التعرف من خلالهم على فرص جديدة للأنشطة الإجرامية (ويعد السجن ميدانا خصبا لذلك).

إننا في أغلب الأحيان، نلتزم بالمعايير الاجتماعية، لأننا تعودنا عليها بفعل التنشئة الاجتماعية التي تلقيناها، وتكون هذه المعايير الاجتماعية مقرونة بآليات الجزاء التي تهيب بنا أن نعمل بمقتضاها، أو أن تنهانا عن عصيانها، وتضم منظومة الجزاء هذه جانبا إيجابيا يتمثل في الثواب على الأعمال الحميدة المقبولة أو العقاب السلبي على التصرفات التي تحيد عن النموذج المحبّذ أو المنسجم مع العرف العام.

ويمكن أن تطبق منظومة الجزاء رسميا أو بصورة غير رسمية وقد تتولى الجانب الأول هيئات أو مؤسسات تضمن الاستمرار في اتباع المعايير مثل

---

[1] نفس المرجع، ص 286-287.

■■ **نظرية الوصم**: اتجاه في دراسة الانحراف يرى أن بعض الناس يجنحون إلى الانحراف لأن السلطات السياسية والقوى الأخرى في المجتمع تطلق على سلوكهم نعوتا مختلفة وتلحق بهم وصمات معينة.

المحاكم القضائية والسجون. وتعتبر القوانين من أنساق الجزاء الرسمية التي تحددها الحكومة وتضع فيها المبادئ والقواعد التي ينبغي أن يلتزم بها المواطنون كما أنها تحدد ما ينبغي عليهم أن يمتثلوا له من تعليمات وإرشادات. أما أنساق الجزاء غير الرسمية فلا تكون على المستوى نفسه من التنظيم ودرجة الانضباط والضبط وغالبا ما تتخذ شكل ردود الفعل التلقائية إزاء المواقف والسلوكيات التي لا تنسجم والعرف العام. فقد يلقى الطالب، على سبيل المثال، مظاهر الترحيب والحفاوة إذا ما وافق على المشاركة في الفريق الرياضي لمدرسته بينما قد يواجه طالب آخر بالفتور أو بمشاعر أخرى أكثر حدّة من جانب بعض زملائه إذا ما كرّس جميع طاقاته للدراسة دون اهتمام بالشأن العام أو إذا ما اتخذ مواقف عنصرية أو مشددة تجاه إحدى الفئات الاجتماعية[1].

د-**النظريات الصراعية:■■■ "منظور جديد"**:

منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، شقّت مدرسة اجتماعية جديدة طريقها لفهم ظاهرة الجريمة في المجتمع. ونشر فريق من الباحثين الأمريكيين دراسة موسّعة عمّا سموه «علم الإجرام الجديد» أطلقوا فيها وجهة نظر متميّزة تعتمد في بعض جوانبها على منطلقات من الفكر الماركسي. ورفض فريق الباحثين هذا الرأي القائل إن الانحراف يتحدد بعوامل وأسباب مفردة مثل: المورّثات والخصائص البيولوجية أو الشخصيّة اللامعيارية والضياع في المجتمع، أو التفكك الاجتماعي أو عملية الوصم. وعوضا عن ذلك طرح هؤلاء نظرية مؤدّاها أن الأفراد ينشطون في الانخراط بالسلوك المنحرف ردّا على أوضاع اللامساواة في النظام الرأسمالي. وعلى هذا الأساس فإن المنتمين إلى المجموعات التي تتبنى "ثقافات مضادة" مثل دعاة القوّة السوداء أو أنصار التحرر الجنسي، على سبيل المثال، يقومون بعمل سياسي في بعض جوانبه يتحدون به النظام الاجتماعي. وتدور تحليلات هذه الفئة من منظّري علم الاجتماع الجديد في إطار بنية المجتمع وفي سعي القوى النافذة في الطبقة الحاكمة للحفاظ على سلطانها وقوّتها في المجتمع. وقام باحثون آخرون بتطوير مجالات البحث والمنهجيات التي طرحتها مدرسة الجريمة الجديدة وتطبيقها في ميادين أخرى. وترى إحدى الدراسات المهمة البارزة في هذه المدرسة أن كلا من الدولة ووسائل الإعلام تبالغان في إثارة الفزع من جرّاء حوادث الاعتداء والسرقة في الشوارع على سبيل المثال، كمحاولات لتشتيت الانتباه عن قضية البطالة المتزايدة وانخفاض الأجور وفجوات هيكلية عميقة داخل المجتمع. ويرى باحثون آخرون من هذه المدرسة أن النظام القانوني في مجتمع ما لا يكون "محايدا ونزيها" في كثير من الأحيان، إذ إنه قد يميل إلى الإجحاف بحقوق الطبقات المستضعفة لصالح الفئات الأقوى. ويتبدّى ذلك في الميل إلى قمع الفقراء والمستضعفين الكادحين، والتهاون بحق كثير من أصحاب النفوذ المالي والاقتصادي والسياسي في عدد كبير من الأوضاع والحالات مثل الفساد والتهرب من الضرائب أو الالتفاف على القوانين والأحكام القضائية بفعل قدرتهم على تمويل

---

[1] نفس المرجع، ص 286، ص287.

■■■ **النظرية الصراعية** : يركز هذا المنظور السوسيولوجي على التوترات والنزاعات والمصالح المتنافسة القائمة في المجتمعات الإنسانية. ويعتقد منظرو الصراع أن ندرة الموارد وقيمتها في المجتمع لابد أن تسفر عن الصراع بين المجموعات التي تكافح للوصول إلى هذه الموارد والسيطرة عليها. وقد تأثر كثير من هؤلاء المنظرين بكتابات كارل ماركس.

المستشارين والمحامين للدفاع عنهم. وقد أسهمت هذه الدراسات في لفت الانتباه وإلى التأكيد على ضرورة فهم أنشطة الجريمة في المجتمع في سياق شيوع اللامساواة وتضارب المصالح بين الفئات الاجتماعية[1].

هـ-نظرية الضبط■■■■: تنوعت المذاهب داخل المدرسة الجديدة لدراسة الجريمة. ومن أبرز الاتجاهات في هذا الميدان تيار الواقعية اليسارية الجديدة الذي تصبّ فيه روافد متعددة من الفكر الماركسي أيضا. ويأخذ أنصار هذا التيار على سابقيهم الميل إلى التركيز على قضايا قطاعية وجزئية نسبيا. ويرى هؤلاء أن على الباحثين في شؤون الجريمة والانحراف أن يخففوا من مداولاتهم النظرية التجريدية حول العلاقة بين اللامساواة والجريمة، وأن تتخذ دراساتهم طابعا عمليا مباشرا بتناول القضايا المتصلة بضبط الجريمة والسيطرة عليها ومراقبة السياسات التي تضعها الدولة والمؤسسات الأخرى للحدّ من شيوع الجريمة واستفحالها.

وفي معرض الحديث عن ضبط الجريمة والانحراف، تبرز أمامنا مجموعة من التوجهات النظرية. ويرى أكثر كبار المنظّرين في هذا المضمار (Gottfredson, Hirschi) أن البشر أنانيّون في جوهرهم، وأنهم يتخذون قرارات محسوبة حول انخراطهم في أنشطة إجرامية بعد أن يدرسوا ما يمكن أن يسفر عنه عملهم من منافع وأخطار. ويقول هذان الباحثان إن هناك أربعة أنواع من الروابط التي تصل بين الناس والمجتمع وأنماط السلوك الملتزمة بالقانون: التعلّق، والالتزام، والانخراط والاعتقاد. وعندما تتعزّز هذه الروابط بصورة كافية، فإنها تساعد على الحفاظ على الضّبط الاجتماعي والامتثال بالحيلولة دون انتهاك الناس للقوانين. وعندما تضعف هذه الروابط، يبدأ الجنوح والانحراف بالانتشار. ويرى أصحاب هذه النظرية أن الجانحين غالبا ما يكون المستوى المتدني لضبط النفس لديهم ناجما عن تنشئة اجتماعية قاصرة في البيت أو المدرسة[2].

5) تفسير الجريمة والانحراف:

بالمقارنة مع المجالات الأخرى التي تحدّدت فيها منظومات نظرية بارزة في علم الاجتماع لتفسير الظواهر الاجتماعية وتحليلها، فإن ميدان الانحراف يمكن التعامل النظري معه من خلال عدّة مقاربات من بينها المدارس الوظيفية والتفاعلية والصّراعية ونظريات الضبط.

أ-تفسيرات بيولوجيه: «النّماذج الإجرامية»: اتّسمت أوائل المحاولات لفهم الجريمة بطابعها البيولوجي، إذ ركّزت على صفات فطرية في نفوس الأفراد لتفسير ميلهم إلى الانحراف والإجرام. وكان عالم الإجرام الإيطالي **سيزار لمبروزو** يعتقد في السبعينات من القرن التاسع عشر أنه يمكن تمييز النماذج الإجرامية بخصائص تشريحية معيّنة مثل حجم الجمجمة والفكّين والجبهة وطول الذراع. ورغم أنّه أقّر بأن التعلم الاجتماعي قد يؤثّر في نمو النزعات وأنماط السلوك الإجرامي، إلا أنه على

---

(1) نفس المرجع، ص 288-289.

■■■■ **نظرية الضبط**: هذه النظرية تعتبر الجريمة نتيجة الاختلال وعدم التوازن بين الدوافع التي تقود المرء إلى النشاط الإجرامي من جهة، والضوابط التي تردعها من جهة أخرى. ويرى أصحاب نظرية الضوابط أن المجرمين كائنات عقلانية راشدة تسعى إلى تعظيم ما قد تحصل عليه من مكاسب ما لم تقف الضوابط الاجتماعية والجسدية حائلا دون ذاك.

(2) نفس المرجع، ص 289-291.

العموم كان يعتبر المجرمين أشخاصا مشوهين أو يعانون العجز أو القصور من الوجهة البيولوجية. غير أن هذه النظرية سرعان ما فقدت صدقيّتها وحلّت محلّها توجّهات نظرية أخرى تميّز بين ثلاثة أشكال للجسم الإنساني وتربط واحدا منها بالنزعة إلى الانحراف. فالنوع العضلي النشط، كما تزعم هذه النظرية، يكون أصحابه أكثر ميلا إلى العداء والانحراف ممن يتصفون بنحول الجسم أو من الأشخاص ذوي الأجسام الممتلئة. وقد تعرّضت هذه النظرية وأمثالها للانتقاد، لأنها باقتصارها على المظاهر الجسدية، لا تقدّم تفسيرا مقنعا للنماذج العيناتية الفعلية من المجرمين والمنحرفين. كما أنها تخلط بين المظاهر التي يمكن التحكم فيها أو اكتسابها عن طريق التدرّب، مثل الممارسات المتصلة بالرياضة واللياقة البدنية، وتلك المتصلة بنوعية الغذاء أو الناجمة عن عوامل وراثية أو مؤثرات التنشئة الاجتماعية[1].

ب-تفسيرات سيكولوجية: «الحالات العقلية غير السّويّة»: تميل النظريات النفسية، شأنها شأن التفسيرات البيولوجية، إلى البحث عن أصول الانحراف داخل النفس الإنسانية مع عدم التركيز على السياق الاجتماعي. وفيما تميل المقاربات البيولوجية إلى التركيز على الخصائص الجسدية المادية، فإن الاتجاهات السيكولوجية تعطي وزنا أكبر لخصائص الشخصية. وقد أجريت أوائل الدراسات في علم الإجرام في السجون والمؤسسات الأخرى مثل الملاجئ. وكانت الأفكار الشائعة آنذاك في التحليل النفسي هي الغالبة في أكثر تلك المقاربات التي تركّز بصورة خاصة على السمات والخصائص التي تعتقد أنها تمهّد للإجرام مثل ضعف القدرة العقلية أو الانحطاط الأخلاقي. ويعتقد واحد من منظّري هذه المدرسة (Eysenck) أن هذه الحالات العقلية موروثة أساسا وأنها قد تجنح بالشّخص إلى الجريمة أو تعرقل على الأقل عملية التنشئة الاجتماعية. ويرى منظّرون آخرون في هذا الاتجاه أن ثمّة قلّة من الأشخاص الملتاثين الذي تدفعهم لثتهم إلى الانسحاب والانقطاع عن الآخرين وإلى انعدام إحساسهم بالإثم أو الذنب عند قيامهم بأي أعمال انحرافية أو إجرامية، كما أنّهم يتلذّذون بأعمال العنف بحدّ ذاتها. غير أنّه لم يتّضح بعد أن اجتماع هذه الخصائص في الشخصيّة الملتاثة سيفضي بهم بالضرورة إلى الجريمة، وخاصة أن هذه الظواهر قد لوحظت ودرست في أشخاص ألقي القبض عليهم وحوكموا وأدينوا بالفعل، في حين إن كثيرا من هذه الصفات قد تظهر في كثير من الناس الذين يعتبرون أسوياء وعاديين بمختلف المقاييس، بل إن بعض الباحثين قد يعتبرون جانبا من هذه السمات إيجابية في مجالات محدّدة[2].

وجماع القول إن المقاربات البيولوجية والسيكولوجية تجاه الجريمة تفترض مسبقا أن هناك "خللا" في تكوين الفرد أو شخصيّته لا في المجتمع. أي إن هذه النظريات تعتبر الجريمة عموما نتيجة لعوامل خارج سيطرة الفرد لأنها، بحسب هذا الاعتقاد راسخة في بنيته الجسميّة أو العقلية. وتدّعي هاتان المقاربتان أن لهما صفة "وضعيّة" و"علمية" أي إنّهما، تنتهجان المذهب الذي دعا إليه **أوغست كونت** في القرن التاسع عشر في دعوته إلى دراسة

[1] نفس المرجع، ص28 1-282.

[2] نفس المرجع، ص282 -283.

الوقائع الظاهرية الملموسة باعتبارها مؤشرا على حقائق اجتماعية ثابتة.

خلاصة:

يكاد يكون من المتعذر علينا أن نخلص إلى نظرية واحدة لتفسير شتّى أشكال السلوك الإجرامي وتحليلها. ويعود ذلك أساسا إلى أن الجريمة تمثل جانبا واحدا من ظاهرة واسعة هي السلوك المنحرف الذي يتراوح في أهميته وخطورته بين سرقة قطعة من الحلوى من أحد المتاجر إلى جرائم القتل الجماعي. ومن هنا، فان إسهامات نظريات علم الاجتماع في فهم الجريمة تتوزّع في اتجاهين. فهذه النظريات جميعها تؤكّد طابع الاستمرارية والتدرج بين السلوك الإجرامي من جهة والسلوك "المحترم" من جهة أخرى. وتتنوّع السياقات التي يعتبر فيها أحد أنماط الأنشطة سلوكا جرميا ينبغي المعاقبة عليه وإيقاع القصاص بمرتكبه بتطبيق القانون. ومن المؤكد أن ذلك يرتبط بقضايا السلطة والقوة واللامساواة في المجتمع. من جانب آخر، تتفق جميع النظريات الاجتماعية على تأكيد أهمية السياق في الأنشطة الإجرامية. ويتأثر قيام الشخص بفعل إجرامي أو تعريفه باعتباره مجرما بالتعلم الاجتماعي وبالأجواء الاجتماعية التي يعيشها.

من الخطإ أن ننظر إلى جميع الأنشطة والمبادرات التي تدخل في باب الانحراف أو الجريمة نظرة سلبية. إن المجتمع الذي يعتقد بتنوع القيم والاهتمامات بين البشر لابد أن يترك هامشا للأفراد والجماعات التي لا تتماثل أو تمتثل أنشطتها مع المعايير التي تتبناها الأغلبية. وكثيرا ما تثار الشكوك وربما مشاعر العداء من جانب من يعتقدون أنهم أنصار الصّراط المستقيم تجاه الأفراد الذين يبدون آراء جديدة في السياسة أو العلم أو الفن أو الميادين الأخرى. ويتطلب الخروج عن المعايير والقيم السائدة أو المهيمنة في المجتمع قدرا كبيرا من الشجاعة، غير أنه يمثل في أكثر الأحيان نقطة الانطلاق الرئيسية لضمان عملية التغير التي سيصار في ما بعد إلى اعتبارها تطورا إيجابيا يخدم المصلحة العامة. والتساؤل الذي يمكن طرحه هنا: هل "الانحراف الضار" هو الثمن الذي يجب أن يدفعه المجتمع عندما يفسح المجال لعدد من الناس "غير الانصياعيين" بأن يزاولوا أعمالا غير إنصياعية؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن اعتبار ارتفاع معدلات العنف الإجرامي كلفة ينبغي أن يتحملها المجتمع مقابل الحرية الفردية التي يتمتع بها المواطنون؟ إن الإجابة عن مثل هذين السؤالين لابد أن تكون بالنفي. غير أن التشدد في مكافحة السلوك الانحرافي في جميع حالاته وأنواعه ينبغي ألا تتحول في أي حال من الأحوال إلى سياسة القمع والقهر تجاه الأنشطة الاجتماعية الأخرى في الميادين كافة. وقد تكون السياسة الاجتماعية العامة أقرب إلى الصواب عندما يتم الجمع بين الحريات الشخصية من جهة يقيم العدالة الاجتماعية والمساواة من جهة أخرى. وفي المجتمعات التي لا يتضافر فيها مفهوما الحرية والمساواة، والتي يشعر فيها كثير من الناس بأن حياتهم أصبحت تفتقر إلى المعنى والاكتفاء، فإن السلوك الانحرافي سوف يتسرب إليها ليفضي إلى نتائج اجتماعية مدمرة.

تؤثر طريقة فهم الجريمة تأثيرا مباشرا في السياسات التي توضع لمواجهتها ومكافحتها. فإذا نظرنا إلى الجريمة باعتبارها محصّلة للحرمان أو التفكك الاجتماعي، فإن السياسات يجب أن تتوخى تقليل الفقر وتعزيز الخدمات الاجتماعية. أما إذا نظرنا إلى الجريمة باعتبارها نشاطا طوعيا يختاره الأفراد بمحض إرادتهم، فلا مناص من أن تتخذ محاولات التصدي لها

أشكالا أخرى. ويجدر التذكير في هذا المجال بأن الاستراتيجيات والسياسات العامة والفرعية التي ترسم لمعالجة النشاط الإجرامي بمختلف أشكاله ودرجاته لابد أن تنطلق من الواقع الاجتماعي وضرورة العمل على فهم أنشطة الجريمة في مجتمعنا في سياق شيوع اللامساواة وتضارب المصالح بين الفئات الاجتماعية. في غياب سياسة ردعية ضد تلك الفئة من المجتمع، هذه السياسة (إن وجدت) تبقى بلا جدوى أمام سياسة التنازل من أجل إعادة كسب ثقة أفراد المجتمع، وكبح السلطات المخولة تطبيق القانون، مما أضعف قدراتها في مواجهة الظاهرة.

مراجـــع أخـــري:

1-جليل وديع شكور: العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 1997.

2-نبيل غريب: أخطر مشكلات الشباب،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القامرة،1989.

3-أحمد شلبي: مقدمة في علم النفس المعرفي، دار غريب للنشر والإشهار، القامرة،2001.

4- أنور محمد الشرقاوي: علم النفس المعرفي المعاصر، المكتبة الأنجلو المصرية،القامرة،1992

5-Djaballah , R, Violence et société, Organisation mondiale de la sante, 1996.

6-Mazel, O, Les Mécanismes du Chômage, le monde éditions, Paris, 1993.

7-Medhar, S, La violence Sociale en Algérie, Tahla EDITION, 1997.

عوامل ظاهرة الجريمة والسلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري
دراسة بالشرق الجزائري لمؤسسات عقابية.
إعادة التربية ببوزعرورة، وإعادة التأهيل بالبوني ولاية عنابة

أ/ تومي بوبكر
قسم علم الاجتماع/ جامعة باجي مختار-البوني-عنابة -

ملخص:

لقد بلغ انتشار الظاهرة الإجرامية حدا لا يطاق في العديد، من المجتمعات البشرية عامة، وفي المجتمع الجزائري، حصرا، حيث زعزع كيانها واستقرارها الاجتماعيين. وهذا بفعل توافر جملة من العوامل المفضية إلى ذلك، من عوامل نفسية وبيولوجية واجتماعية، الأمر الذي نتج عنه الكثير من الجرائم، مثل: السرقة والقتل العمد تحديدا، والمخدرات، والسرقة بنوعيها، البسيطة والموصوفة. وهو ما جعل كل شرائح المجتمع الجزائري يعيش أزمة أمنية، بكل أبعادها، الاجتماعية والجسدية (الصحية)، والمالية، والمعنوية. فقد ألجأ كل ذلك الدولة الجزائرية، إلى إرساء منهج من الفلسفة العقابية، تنهض أساسا بتطبيق ترسانة من النصوص القانونية الرادعة، وبالموازاة، تجتهد بالتفكير في سنّ واستحداث منظومة من التشريعات القانونية الجديدة، من منطلق قراءة ورؤية الواقع الإجرامي الجزائري. وفي الطرف الآخر، التركيز على نشر الوعي التربوي والأخلاقي، وبث ثقافة السلم والمواددة، والسلام الإنساني بين أبناء المجتمع الواحد، وشحذ الوازع الديني، كل من موقعه، في محاولة منها بلوغ ضفاف الشريعة الإسلامية الغرّاء، تعزيزا للقوانين الوضعية الموضوعة من قبل الجهات المعنية، عسى أن يكفل ذلك إيقاف هذه الموجة الإجرامية، وقيام مجتمع إسلامي خال ومجرد من ظاهرة الجريمة والانحراف، وكل أفعال الشرور الاجتماعي، وبالتالي، تكون تلك الروادع والجزاءات مقررة لتدعيم بنيان

المجتمع الجزائري وسلامته، وهذا حفاظا على الأنا الاجتماعي.

Résumé:

La prolifération du phénomène criminel dans plusieurs sociétés humaines a atteint un pic intolérable dans la société algérienne entre autre l'entité et la stabilité de sa sécurité sociale se trouve secouée. Cette situation a inclu un certain nombre d'éléments perceptibles de cette société, d'ordre psychologique, biologique et souciql, ceci étant visible par l'abondance du crime dan tous ces états tel le meurtre prémédité, la consommation des stupéfiants et le vol dans toute sa nature du simple au qualifié.

La société algérienne a donc sombré dans une crise sécuritaire multiforme: sociétale, financière, physique et morale ce qui a poussé les autorités algériennes à recourir à l'encrage de la réalité criminelle algérienne avec le déploiement d'une conscience basée sur l'éducation, l'éthique

et la diffusion d'une culture de paix et réconciliation entre les individus. Elle tente aussi d'adapter les facteurs de la religion pour essayer d'approcher la charia qui viendra consolider les lois de la république, peut-être que tout cela arrêtera cette vague criminelle pour créer une société algérienne plus saine et basée sur une meilleur application des concepts Islamiques

توطئة:

ظاهرة تفشي الجريمة بكل صورها، من الظواهر شديدة التعقيد والأكثر خطورة على الإنسان والمجتمع، فهي تمثل إحدى أعوص مشكلات العصر، حيث تعاني منها دول شمال الكرة الأرضية وجنوبها بما في ذلك الغنية منها والفقيرة على حد سواء.

وبناء على ذلك، اقتضت الضرورة أن تم إجماع كل دول العالم على اختلاف اتجاهات سياساتها ومناحي معتقداتها وضروب إيديولوجياتها على التصدي لهذه الظاهرة من خلال مكافحتها بتضافر جهود عديد الخبرات العالمية، وذلك بوضع الاستراتيجيات والدراسات والبحوث العلمية التي تتناول المشكلة من زواياها الاجتماعية والنفسية... وتنظيم البرامج المحكمة، والاعتماد على المؤسسات الرسمية ذات الشأن المعنية بذلك، إضافة إلى إقرار الدورات التحسيسية الجمعية المهتمة بالقضايا الإجرامية ومحاربتها، وعقد المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية والتكثيف منها. وهذا ابتغاء التخفيف من وطأة حدتها، إن لم يكن القضاء النهائي والمبرم عليها كأقصى هدف منشود إلى ذلك.

مشكلة الدراسة:

من أشد الأخطار التي يمكن أن تهدد وتنخر كيان مجتمع ما، وفي عصر ما في قواعده الاجتماعية والتربوية والأخلاقية أنه تنتشر فيه ظاهرة الجريمة بحيث نجدها تحتل مكانا واسعا في مجتمعنا الحالي، بل باقي المجتمعات والأمم الأخرى، من حيث الدراسة والتقصي، ومن حيث انتشارها بين أفراد المجتمع الواحد، فنحن نواجه الظاهرة كل يوم وبأشكال متعددة ومختلفة، وهو الأمر الذي جعلنا شاعرين بأهميتها وخطورتها المحدقة بنا.

فكما نجد الظاهرة في الشارع نجدها أيضا في البيت، وحتى في المدرسة ومختلف المؤسسات الاجتماعية.

فلذلك، من الأهمية بمكان، دراسة الجريمة بداية من استقراء التاريخ، ذلك أن السياق التاريخي بمثابة المنهج العلمي والموضوعي، الذي ينير دربنا البحثي بتسليطه الضوء على أنواع نفسية واجتماعية ومعرفية وفكرية، كانت غامضة على الدارس والباحث، فعموما، فإن هذا الأخير يطلعنا على أول جريمة ارتكبت مع بداية بزوغ فجر الإنسانية جمعاء، تلك التي حدثت بفعل الحقد، وفي ظل غياب الوازع الديني، الذي أعمى قابيل بقتل أخيه هابيل، وهذا بدروه يحيلنا إلى ميكانيزمات وبواعث سلوك القتل الذي عد كسابقة إجرامية في حق البشرية كافة ونحن إذا، نقوم محاولين كشف الغطاء عن تلك النوايا، أو بالأحرى، العوامل التي تحفز وتثير السلوك الإجرامي المتأصل في سويداء النفس الإنسانية إجمالا. فنحن والحالة هذه، يتوجب علينا التعريج بعض الشيء على الإحاطة بظروف وملابسات الفرد بكل أبعادها، الاجتماعية والثقافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، فهي محيطة بالفرد من حيث هو كائن اجتماعي بطبعه، بالمعنى الخلدوني

للعبارة، وبهذا المعنى لعله من المناسب لنا القول بأنه نشير إلى الأسرة من حيث هي منشأ وفضاء تلقي التربية والأخلاق، والعادات والتقاليد الاجتماعية الأولى. وهذا يتوقف بشكل طبيعي على مدى إيجابية وسلبية هذه الملقنات إن جاز لنا مثل هذا التعبير. وبلغة موجزة ما تم التواضع عليه بالتنشئة الاجتماعية التي جاء تعريفها على لسان (D.RIDE) "التنشئة الاجتماعية هي العملية التي بواسطتها يتم إعداد الأفراد وتعويدهم على قواعد التصرف داخل المجتمع" [1]

كما أنه ليس ببعيد عن هذا الذي جاء به "دافيد ريد" كذلك يذكر "محمد النجيحي"، في ذات السياق، ما مفاده أن: "التنشئة هي عملية وإعداد أفراد إنسانيين في مجتمع معين وفي زمان ومكان معينين حتى يستطيعوا أن يكتسبوا المهارات والقيم والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة التي تيسر لهم عملية التعامل مع البيئة الاجتماعية والبيئة المادية التي ينشأون فيها "[2] فمن هذا المنطلق يتأكد لنا أن التنشئة الاجتماعية هي ترجمة للظروف والقيم الاجتماعية داخل الأسرة، باعتبارها مؤسسة مصغرة، للمجتمع، الكبير حيث يتشرب الفرد داخلها تربيته وسلوكه وأخلاقه، ويتعين، على ذلك، عدّها عاملا مهما في التنبؤ بسلوك الفرد الصادر منها، من حيث هو سلوك مجرم أم قويم، وبناء على ذلك، يمكن اعتبار الطفولة "كمرحلة عمرية لها من الخصائص والمميزات ما يؤهلها لأن تكون أساس بناء شخصيات وظيفيا ودينيا، حيث يتم اكتساب الصفات المرغوبة التي يعمل الأولياء والمربون على تدعيمها حتى يتمكن الطفل من التكيف مع المحيط الذي يعيش فيه، وفي المقابل، يتم تجنيبه كافة الأشكال غير المتوافقة مع طبيعة المجتمع من أمثلة السرقة والكذب والسلوك العدواني"[3].

وعليه، فنحن نركز على هذه المرحلة، لما تنطوي عليه من أهمية في مستقبله وهو شاب، وهو مكتمل الشخصية، حيث المسؤولية تضحى ملازمة له، لما يصدر منه من سلوكيات يرفضها الوالدان والمجتمع، بل والقانون يردعها ويعاقب عليها، بكل ما يملك من أدوات وآليات ووسائل الردع المتاحة. ذلك لما تخلفه وتفرزه من آثار سلبية على المدى القريب والبعيد، حيث يتعزز ذلك بما قدمته نظرية "التسوترلاند" التي تقوم على 09 مبادئ تحوصل السلوك الإجرامي على أنه يتم بالتعلم، مما يؤكد دور العامل الاجتماعي، بما في ذلك الأسرة وهي: السلوك الإجرامي متعلم... يتعلم الفرد السلوك من خلال التفاعل مع الآخرين بواسطة سيرورة "الاتصال".

جزء أساس من تعلم السلوك الإجرامي، داخل جماعة صغرى، في العلاقات، عندما يتعلم الفرد السلوك الإجرامي فهذا يعني اكتساب تقنيات اقتراف المخالفة (قد تكون تقليدية أو أكثر تعقيدا) وتبنى بعض الأنماط من المبررات والأسباب العقلية والمواقف[2].

ومن هذا يفهم أن شخصية الفرد تأخذ بالتشكّل والتكوُّن إلى أن تصير متبلورة ومهيأة لولوج عالم المدرسة التي يتعلم فيها المبادئ والأصول الثقافية والتربوية والأخلاقية من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا نغفل تعرضه لمخالطة رفقاء السوء والاحتكاك بهم، الأمر الذي ينجر عنه تأثير سلبي على سلوكه وهو يعيش مرحلتي الطفولة والشباب. وتأسيسا على ذلك يصبح التساؤل مشروعا لنا، إذ يمكن أن يصاغ على الصورة التالية:

ما هي العوامل والميكانيزمات الباعثة على اقتراف الجريمة بشكل عام؟

ذلك لأننا نعيش ضربا من الاضطراب على مستوى تفكيرنا، الكل يقر بما تؤديه الأسرة من دور في عملية استدخال معايير وقيم المجتمع، تحضيرا له للتكيف السليم والصحيح مع الحياة العامة، وعدم الصدام بما يجري داخل المجتمع الكبير، إلا أن ذلك في العادة لا يتحقق واقعا ملموسا، وهنا تنفتح آفاق التساؤل الجوهري والعميق أيضا بـ: لماذا؟ فهنا يتعين علينا النظر إلى المسألة من زوايا عديدة وليس من منظور أحادي ضيق، ذلك أنه ليست الأسرة الجزائرية مستقرة وسوية من حيث الصعيد الاجتماعي، فهي تعيش قلاقل وسلسلة من الأزمات المتنوعة بين الاجتماعية والأخلاقية والتربوية وكذا الثقافية والدينية.

وعليه فقد نعجز عن حصر الأسباب برمتها تمهيدا لوضع استراتيجيات للتكفل بها وعلاجها، ومنه فمنطقيا التساؤلات عن عوامل ارتكاب الجريمة تقتضي الإشارة إليها على أنها مصطلح ممارسة التعرف الممنوع قانونا [1]. كما أنه في لغة العرب هي الذنب والتعدي، وعند علماء الإسلام، هي فجور شرعي معاقب عليه بقصاص أو حد أو تعزير، وتكون الجريمة بفعل شيء نهى الشارع عنه كالقتل والزنا والقذف والسرقة والحرابة وشرب الخمر. كما قد تكون الجريمة أيضا بترك شيء أمر الشارع بفعله كالصلاة والزكاة والحج، وغير ذلك مما أمر الشارع به "[2] فنظرا إلى أهمية الجريمة واهتمام العلماء بها كفقهاء القانون والباحثين في علم الاجتماع وكذا علماء النفس، بحيث أخذت حظا وافرا "في التعريف بها إلى حد أن عرفها رباعية 1994م على أنها: "كل فعل يعاقب عليه القانون ينتهك القيم والمعايير الاجتماعية السائدة انتهاكا صارما يتجاوز حدود التسامح الممكنة" [1] ذلك لأن الجريمة في الحقيقة قضية أخلاقية تتضمن مفاهيم الخير والشر، والصواب والخطإ، الغفران والتكفير والصفح والعقاب"[2]، فمن خلال هذه التعريفات سريعة العرض، يتبين لنا مدى أهمية الانكباب على دراسة وفحص هذا الموضوع الدائر حول ظاهرة الجريمة والسلوك الإجرامي، وبحثه وتقليبه من كل وجوهه المختلفة حيث تراوحت عوامله بين النفسي والاجتماعي والاقتصادي والبيولوجي والثقافي والديني، فأصبحنا بالتالي، أمام هذه الكتلة من التساؤلات أي هذه العوامل أقوى تأثيرا في إفراز واستشراء ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري؟

وإلى جوار ما سبق، علينا أن نكون أكثر تحديدا وضبطا لعوامل ارتكاب الجريمة، فنركز اهتمامنا على العوامل الاجتماعية بمقتضى اختصاصنا، حيث إن وجود الظروف الاجتماعية الصعبة للأسرة الجزائرية وهي عديدة ومختلفة الأنواع، بحيث من الصعب بمكان تحديدها.

فمن هذا المنطلق، تذهب هذه الدراسة رأسا، للكشف عن مدى تأثير العلاقة الرابطة بين الظروف الأسرية – الوالدية–القاسية، وبروز ظاهرة الجريمة، الأمر الذي حدا بنا إلى أن نتساءل الآن:

1–هل هناك علاقة وثيقة بين الصراعات والنزاعات الحاصلة بين الآباء والأبناء، وظهور الجريمة؟

2–هل هناك من رابط تفشي الجريمة والعلاقات المتوترة بين كل من الآباء والأمهات؟

3–هل للعلاقات التي تشوبها حالات التمايز الممارسة من طرف الآباء بين أبنائهم، من إفرازات سيئة قد تؤدي إلى بروز الجريمة؟

4–ما هي آثار طبيعة العلاقة بين الطلاق كسلوك اجتماعي غير مرغوب فيه، والظاهرة الإجرامية؟

5- هل توجد علاقة بين ارتكاب الجريمة ومخالطة رفقاء السوء؟

وهذا ما نرى أنه يشكل إشكالية الدراسة ومن ثم نقول إن الجريمة تزول بوجود العلاقات الأسرية الحسنة وبناء على ذلك، نطرح الفرضيتين التاليتين:

1- توجد علاقة دالة بين ارتكاب الجريمة وسوء العلاقات الأسرية، عند مستوى معنوية 0.05.

2- هناك علاقة بين بروز ظاهرة الجريمة ومخالطة رفقاء السوء عند مستوى معنوية 0.05.

أولا: مفاهيم الدراسة

1- الجريمة:

لقد انقسم مفهوم الجريمة قسمين، الأول لغوي والثاني اصطلاحي، وهما:

لغويا: وردت تفصيلات دلالية كثيرة في لسان العرب لابن منظور، حول مادة جرم، فمن ذلك قولنا: جرم إليهم وعليهم جريمة. وأجرم: جنى جناية، وجرم إذا عظم جرمه أي أذنب، وفي هذا يقول أبو العباس: فلان يتجرّم علينا أي يتجنى ما لم نجنه، وأنشد قائلا: ألا لا تبالي حرب قوم تجرّموا" [1]

قال معناه تجرموا الذنوب علينا.

اصطلاحا: أنه لا يوجد تعريف للجريمة متفق عليه بين مختلف الثقافات والتخصصات العلمية.

فبناء على ذلك، نركز في تعريفها على الجانب الاجتماعي لها، حيث جاء أشهر تعريف لها على لسان "سالن sallin". الجريمة: "هي انتهاك للمعايير الاجتماعية، وتأتي كما نرى، شهرة هذا التعريف من كونه جمع كثيرا من الاعتبارات الاجتماعية في عبارة قصيرة، فالعادات والتقاليد والأعراف والقانون كلها معايير اجتماعية" [2] حيث ينهض عليها أساس الأسرة والمجتمع معا، فإذا ما خرقت هذه المعايير الاجتماعية، تهدم بنيان المجتمع ووقع في وهدة التخلف الإنساني والحضاري بشكل عام، هذا كما يعرفها دوركايم Durkheim" : "بأنها كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة، مما يخدش بعض العواطف الاجتماعية التي تمتاز بشدة الوضوح وشدة الحساسية"[1].

كما يشير إليها "جلال الدين عبد الخالق" على أنها: "سلوك إنساني يحدث في المجتمع اضطرابا، وهي فعل أو امتناع يخرق قواعد الضبط الاجتماعي، هذا السلوك الخارق لقواعد الضبط الاجتماعي، هذا الفعل أو الامتناع اللااجتماعي antisocial وهو ما نطلق عليه اسم "الجريمة"" [2].

فكما هو ملاحظ، مما أتى عرضه للجريمة، التي ذكرها جلال الدين عبد الخالق، ندرك أنها فعل وترك، أي فعل مأمور وترك محظور لها وهي على الوجهين جريمة مرتكبة في حق قواعد وحدود الضبط الاجتماعي إضافة إلى ذلك، فإنه من الصعب علينا حقا، الأخذ بتعريف بعينه للجريمة، حيث كانت جميعها تصب في معنى "محوري" واحد موحد في مجمله، وهو انتهاك المعايير الاجتماعية للمجتمع التي قال بها "سالن sallin"، فالتقى هذا بما جاء به دوركايم Durkheim عند قوله بأن الجريمة هي خرق لقواعد الضبط الاجتماعي، وعليه، فنلاحظ أن الوجه المشترك والمتقارب في البعد المعنوي للجريمة لديهما الاثنين هو: "الفعل المضاد للمجتمع المتمثل في عدم الاحترام والتقديس، وذلك، من حيث الفعل والامتناع، المتعلق (أو المنوط) بقواعد ومعايير وضوابط المجتمع ذات الصبغة الاجتماعية بصورة حصرية، إلا أنه يبقى أن يشار في هذا الإطار إلى أن هذه التعاريف للجريمة نجدها تأكيدا "قويا" في قوله تعالى:

(كذلك نفعل بالمجرمين) [3] وفي هذا ردع وجزاء من الله عز وجل للمجرم عقابا له.

2- السلوك الإجرامي:

إن الاهتمام الجاد بسلوك الإنسان ودراسته بمنهجية علمية يعتبر حديث العهد، ولكن الديانات القديمة والفلاسفة القدامى حاولوا تعريف طبيعة الإنسان والكشف عن طبيعة القيم والدوافع والحاجات التي توجه أفعال الإنسان وتصرفاته، وقدموا تفسيرات متباينة حول الطبيعة الآدمية [1]، وعليه، نحاول تقديم تعريف للسلوك كالآتي:

السلوك:

لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور مفردة سلك: السلوك مصدر سلك طريقا، وسلك المكان يسلكه سلكا وسلوكا وسلكه غيره فيه وأسلكه إياه وفيه وعليه، قال عبد مناف بن ربع الهذلي:

حتى إذا أسلكوهم في قتائدة شلا، كما تطرد الجمالة الشردا [2]

ويقال: سلكت الخيط أي أدخلته فيه [3]

إصطلاحا:

السلوك: Behavior هو ما يفعله الإنسان ويقوله، فالسلوك يتضمن أفعال الشخص وليس حالته الداخلية، فعندما تقول إن الشخص غضب فإنك لا تحدد بذلك السلوك، ولكن عندما تحدد ما يقول الشخص أو يفعل وهو في حالة الغضب، فإنك عندها تحدد السلوك على سبيل المثال، أحمد يركض وراء أمه ويصعد ويطرق الباب بقوة، إن هذا الوصف يمثل السلوك الذي قد نسميه الغضب [1].

السلوك: يرى بعض العلماء أن السلوك نشاط غائي يصدر عن دافع ويهدف إلى غاية معينة هي إرضاء هذا الدافع وإشباعه، وقد تكون هذه الغاية شعورية أو لا شعورية ولكنها تتدخل في تحديد السلوك وتوجيهه على أي الأحوال، وكلها نواح لها أهميتها البالغة عند التكييف القانوني لأي جريمة وإن كان هذا الموقف يرفضه فريق من العلماء ممن لا يأخذون بالتفسير الغائي للسلوك [2].

وانطلاقا من مفهوم هذا السلوك، يتعين علينا أن نلصق الصفة الإجرامية له، تبعا لغائيته وتكييفا له، ويترتب على ذلك ما نسميه السلوك الإجرامي.

السلوك الإجرامي: يرى بعض العلماء أن السلوك الإجرامي يعكس خللا في شخصية من يصدر عنه، سواء أكان هذا الخلل في تكوينه العضوي أم جهازه النفسي، حيث يعبر السلوك الإجرامي عن معاناة الشخص من أزمة نفسية يمكن أن تكون آنية أو مزمنة، في حين إن الآخرين يرون أن السلوك الإجرامي يعكس المؤثرات الاجتماعية في شخصية إنسان أدت به إلى الإجرام.

فالسلوك الإجرامي هو "أي سلوك مضاد للمجتمع، وموجه ضد المصلحة العامة، أو هو أي شكل من أشكال مخالفة المعايير الأخلاقية التي يرتضيها مجتمع معين، ويعاقب عليها القانون " (ربيع وآخرون، 1995:41) [3]

وتأسيسا على هذا المفهوم للسلوك الإجرامي، يمكننا أن نقسمه إلى شقين اثنين وهما:

أ- **السلوك الإجرامي الفردي:** ونعني بالسلوك الإجرامي الفردي، السلوك الذي صدر عن شخص بمفرده نتيجة تكوينه الذاتي أو نتيجة ظروف عارضة وجد نفسه في وسطها فجأة.

وبعبارة أخرى، فإن السلوك الفردي قد صدر عن الشخص لا بتأثير مجموعة من الأفراد يخالطها، وإنما

بتأثير من كيانه الذاتي جاء نتيجة تكوين لا اجتماعي طويل أو ظرف وقتي عارض[4].

ب- **السلوك الإجرامي الجماعي:** كما أن الظاهرة الإجرامية تتم بسلوك فردي، فإنها تتحقق بسلوك جماعي، ومعنى هذا أن الظاهرة الإجرامية لا تنتسب إلى فرد وإنما تنتسب إلى جماعة صغيرة سواء أكانت منظمة (العصبة La bande) أم غير منظمة (التجمعla foule) [1]

يعد المجتمع مفهوما مركزيا، بالنسبة إلى دارس الجريمة والسلوك الإجرامي.

3- المجتمع:

- **لغة:** اندرج ذكر المجتمع في القاموس الجديد للطلاب مكوَّنا من المادة المعجمية اجتمع، يجتمع، اجتماعا الشيء: انضم وتألف، قال تعالى: "قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله" [2] صدق الله العظيم ومن ذلك اشتقت كلمة الاجتماعي: هو الرجل كثير المخالطة للناس"

- **اصطلاحا:** هو مكان الاجتماع ويطلق مجازا على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل "المجتمع القومي، والمجتمع الإنساني" [3].

هذا، كما ورد لفظ المجتمع في القاموس الفرنسي (Le petit larouse illustré)، يدل على أن " المجتمع هو مجموع الأفراد الذين يعيشون ضمن جماعة منظمة، وهو الوسط الإنساني الذي يحيا فيه كائن ما، ويتميز بمؤسساته وقوانينه وأصوله وقواعده " [4].

وربطا بما تقدم، أيضا المقصود بالمجتمع هو " مجموعة من الأفراد والجماعات تعيش في موقع جغرافي واحد وتربط بينهما علاقات اجتماعية وثقافية ودينية، ومن ذلك نجد أن العناصر التي تكون المجتمع تتمثل في:

- إدراك أفراد المجتمع وشعورهم بأنهم يكونون وحدة واحدة.
- نطاق جغرافي يجمع أفراد المجتمع وجماعاته.
- وجود نظام يسمح لأعضاء المجتمع بالتعبير عن آرائه.
- تمكن المجتمع من إشباع الاحتياجات الأساسية لأفراده إلى حد ما.
- وجود سلوكيات اجتماعية داخله، مثل التعاون، والتكافل والصراع.
- بناء اجتماعي خاص به.

واتكاء على ما جئنا على ذكره، نخلص إلى ما مفاده بأن المجتمع هو تلك الجماعة المتكونة من عدد هائل من الأفراد، تعيش ضمن حيز جغرافي، لها خصائص اجتماعية وثقافية ودينية، هؤلاء يتفاعلون بينهم في إطار نظم اجتماعية تنظم عملية إشباعهم لحاجاتهم الإنسانية [1]

كما ينطوي مفهوم المجتمع على مضمون ملخصه أنه: "تنشأ في المجتمع مظاهر اجتماعية تتجلى فيما يسوده من عادات وتقاليد وأعراف، وقيم، وقواعد عامة ومعايير ونظم مشتركة، تؤثر في حياة الأفراد، وفي الحياة الاجتماعية، قبل ولادة الفرد، وحتى بعد وفاته، وبذلك يصبح الفرد صورة مجتمعه، ويجسد بسلوكه ما أراده المجتمع منه، إلى حد كبير"[2]

كما ذهب "جورج هربرت ميد"، مذهبا واضحا ومختصرا، في تعريفه للمجتمع، ناظرا إليه على أنه: "حاصل جميع التفاعلات بين أفراد جماعة ما" [3] حيث أثرت آراؤه في الرعيل الأول من علماء الاجتماع.

- **القتل:**

احتل مفهوم القتل دوما مكانة مركزية، وذلك بعدّه أحد المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية والدينية والإعلامية والنفسية والسياسية المعاصرة، فمنذ ظهور الاهتمام بدراسة طبيعة المجتمع الإنساني، تزايد تناوله ضمن سياقات بحثية وفكرية حديثة وعديدة، ذات طابع علمي أكاديمي موضوعي.

لغة: قال "ابن فارس": قتل القاف والتاء واللام، أصل صحيح، يدل على إذلال، وإماتة [4]

قال الفراهيدي:" قتله: إذا أماته بضرب، أو حجر، أو علة [5]

وتقول: قتل فلان نفسه وأهلك نفسه، أي أوقع الإهلاك بذاته كلها وحقيقته[6]

فكلمة "القتل" بمعناها اللغوي تعني الإماتة.

فقتله قتلا: أزهق روحه فهو قتيل، إذا أماته بضرب أو حجر أو سم أو علة، والجمع قتلى وقتلاء[7] وفرّق الراغب الأصفهاني بين القتل والموت فقال: أصل القتل إزالة الروح عن الجسد كالموت، لكن إذا اعتبر بفعل المتولي لذلك يقال: قتل، وإذا اعتبر بفوت الحياة يقال: موت.

وهذا الملحظ الدقيق للأصفهاني هو ما ذهب إليه الفقهاء في التفريق بين القتل والموت.

كما تمت الإشارة إلى مفهوم القتل، بأنه مشتق من فعل "قتل" شخصا ما، بمعنى أماته بأحد أسباب الموت فمن اقترف فعل القتل يسمى قاتلا ومن مورس عليه فعل القتل يسمى قتيلا [1]

اصطلاحا: لا يخرج المعنى اللغوي عن المعنى الاصطلاحي، قال الجرجاني: القتل هو فعل يحصل به زهوق الروح [2] كما أضاف علاء الدين الطرابلسي في تفريقه بين القتل والموت بقوله: "هو فعل يضاف إلى العباد بحيث تزول به الحياة، وزوال الحياة دون فعل العباد يسمى موتا [3]

كذلك تمت الإشارة إليه على أنه مفهوم يستخدم بالدرجة الأولى ضمن أدبيات الفقه والقانون. وقد اهتم به العلماء والباحثون "باعتباره فعلا ضد الطبيعة الإنسانية والاجتماعية ومخالفا للشرائع السماوية، وسُنت بخصوصه عقوبات مفصلة لردعه أو القصاص من فاعله أو حماية المجتمع من أخطاره" [4]

في حين نظر إليه في قانون العقوبات الجزائري، على أنه عد من "الجرائم التي تمس بسلامة الأشخاص من الناحية الجسمية أو المعنوية، ويضاف القتل ضمن أخطر الجرائم، ويرتب حيث خطورة الجريمة والعقوبة عليها في الدرجة الثالثة بعد جرائم الخيانة والتجسس والمس بأمن الدولة والأمن العمومي، وعلى خلاف الجرائم الأخرى فقد اعتنى الفقه الجزائري بجرائم القتل عناية خاصة، فعرفها وحدد صورها تحديدا دقيقا. فقد ورد في المواد من 254 إلى 260 تعريف مجموعة من الأفعال من قانون العقوبات الجزائري أن: "القتل هو إزهاق روح إنسان عمدا"[5] وهو بذلك يعد من الجرائم التي تضر بالأشخاص وتمس بقداسة الروح البشرية بشكل مباشر، وتؤثر بصورة غير مباشرة في المصلحة العامة للمجتمع.

وأخيرا، نخلص إلى اعتبار، مفهوم القتل على أنه فعل إجرامي منبوذ وسلبي بكل أبعاده الاجتماعية والدينية والسياسية والقانونية... إلخ.

لقد مست الحاجة والضرورة، إلى الحديث عند ظاهرة الجريمة، حيث يوقن أغلب المشتغلين بالعلوم الاجتماعية أن أي ظاهرة اجتماعية إنما تحدث نتيجة مجموعة شروط، وظروف أكثر مؤاتاة لظهور الظاهرة الإجرامية، لذا فإن من الأدق النظر إلى

الجريمة بوصفها متعددة العوامل والبواعث ولكن تجدر الإشارة إلى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تصدر عن إنسان له جسم ونفس، وتختلف في التركيز والتكوين من شخص إلى آخر، حيث إن مجمل "النظر في تاريخ الجريمة يجعلنا نؤمن بالاتجاه متعدد العوامل في تفسير الجريمة" [1]، فلا يمكن القول بأن للجريمة سبب بذاته لازم لوقوعها، والثابت أن هناك عوامل مجتمعة [2] ونعني بذلك العوامل الوراثية والبيئية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والعقلية وكل ما يؤثر على شخصية الفرد وسلوكه ونموه في ماضيه وحاضره، بل قالوا إن الجريمة محصلة لتفاعل هذه العوامل وتشابكها واندماجها وتأثير بعضها في بعض تأثيرا متبادلا "[3] فكما هو جلي، مما سبق ذكره، نرى أن عوامل اقتراف الجريمة أشمل وأوسع نطاقا من أن نحيط بكل دوافعها. إلا أن العديد من الدراسات والأبحاث تمكنت من حصر الدوافع الكامنة وراء استفحالها، – أي الجريمة – والمساهمة في ظهورها، حيث تم البحث والتركيز على العامل النفس والعامل الاجتماعي (التفكك الأسري). وترتيبا على ذلك، فإنه للتصدي لهذا التيار والموجة الإجرامية لابد من دراسة عاملي الجريمة على النحو التالي:

ثانيا: عوامل ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري:

1- العامل النفسي (بزعامة سيغموند فرويد):

يرى فرويد أن الإقدام على ارتكاب الجريمة وإتيان السلوك الإجرامي، مرده "أساسا إلى الصراع القائم في النفس الشعورية، إما بسبب غلبة الذات الدنيا على الذات العليا، وإما بسبب عقدة من العقد الكامنة في اللاشعور. فينجم عن ذلك كله انطلاق الدوافع والنزعات والميول الكامنة منذ الطفولة، بغير قيود، ويحدث الاضطراب النفسي، الذي قد يؤدي إلى خلل عُصابي أو سلوك إجرامي [1].

تعقيب العامل النفسي:

على الرغم من أن توكيد فرويد على مفهوم الصراع الجنسي، والعقد الكامنة في اللاشعور، والقلق والتوترات النفسية، التي تنتاب الإنسان، وهو يمارس حياته وسط محيطه الاجتماعي كدأب العادة، باعتبار ذلك علة كل الاضطرابات العصبية وغيرها قد فقدت كل بريق علمي رصين وثقة موضوعية، كما أنه قد ألهمت بعض اجتهادات فرويد الأساسية، ومن جاء بعده، خصوصا، حين ركز أيضا على فترة الطفولة، وتأثيرها في سلوكيات وتعريفات الفرد الاجتماعية، لا سيما منها الإجرامية واللااجتماعية (المضادة للمجتمع). لكن هذا لا ينفي أن الرجل قدم نظريات وآليات وكذا تفسيرات للسلوك الإجرامي والجريمة الخاطئة. هذا، إضافة إلى أنه قد حصرت النظرية الفرويدية ارتكاب الجريمة وكل السلوكيات الإجرامية في العامل النفسي للفرد، وأهملت الشق الآخر من الإنسان، وهو ظروف وملابسات حياته الاجتماعية المحيطة به وبذلك، تكون قد أعادتنا إلى العامل التكويني (البيولوجي) الكامن في الفرد بالأساس.

2- العامل الاجتماعي: (التفكك الأسري):

بداية، نرى الأحرى بنا أن نشير إلى أن الأسرة مؤسسة اجتماعية، وانطلاقا من كونها المؤسسة والنواة الأولى لتنشئة الفرد وتهيئته، فهي تؤدي دورا مهما في تكوين شخصيته، مبرزة قدراته والدأب على نمذجة

وتشكيل طبعه، وبذلك قد يكتسب الفرد سلوكا إيجابيا أو سلبيا تبعا للتربية التي تشربها منها.

ومنه، فالأمر الذي لا مناص من أن نجمع عليه، هو أن المشكلات والانحرافات والتفكك أو التحلل والوهن العلائقي البنائي الاجتماعي، لهو من أهم وأبرز العوامل الدافعة والمفضية إلى تفشي ظاهرة الجريمة في كل المجتمعات الإنسانية، والمجتمع الجزائري على وجه التحديد.

إذ نحن بصدد بحث ومحاولة كشف هذه العوامل الاجتماعية، لا يمكننا إلا أن ننطلق من القول بأنه من يخطئ في دراسة الواقع يخطئ في حلول مشاكله.

أ-الخلافات بين الزوجين (الوالدين):

وتحت هذا العنوان قد كتب "برنار زيلر B.ZELERE" (خليل وديع شكور-1997- ص36) : "لقد تبين لي بعد معاينة 106 ملف أعمال إجرامية قام بها أحداث بين 1984 و1985 أن لدى هؤلاء قاسما مشتركا أو عدة قواسم مشتركة : إنهم أبناء عائلات ممزقة، وإن الأسباب السوسيولوجية والاقتصادية كارتفاع نسبة البطالة، إضافة إلى تمزق العائلة هي ذات شأن في الإجرام والعدوانية يفوق بكثير شأن التلفزيون"[1]

ومن ثم فالملاحظة، أن العوامل الاجتماعية (التفكك الأسري)، التي تؤدي إلى ممارسة النشاط الإجرامي، بكل أصنافه، لا تخرج عن نطاق المحيط الاجتماعي، الذي يعيش فيه الفرد بشكل عام، خصوصا إذا كان الجو العائلي مشحونا بالتوترات والصراعات والمشاجرات والمشاحنات المستمرة بين الوالدين التي بدورها تؤدي إلى كثرة الشجارات بين أفراد الأسرة، فيعتاص معها إيجاد الحلول السريعة الملائمة لذلك، مما يفضي إلى انفلات التحكم في تربية الأبناء والتربية الحسنة وتلقينهم الأخلاق العالية، فليست النتيجة إلا ولوج عالم الانحراف، وسلوك سبيل الجريمة ومن ثم ضياع مستقبل الفرد، بين أسوار السجون. وللتفصيل، في هذا السياق، فقد أوضحت دراسة أخرى أنه "على حين ذهب 19.6%، من أفراد عينة دراسة أن الأمر لم يكن يتعدى حدود الخناق الوقتي، فقد تبين أن من أبرز أشكال تطور الخلافات بين الزوجين كانت الانفعال والصوت العالي وذلك بنسبة 27.4%، في المرتبة الأولى، ثم الخصام بنسبة 18.4%، في المرتبة الثانية، ثم الشتيمة والسب في المرتبة الثالثة بنسبة 09%، ثم ترك المنزل في المرتبة الرابعة بنسبة 08.5%، ثم الضرب والإهانة في المرتبة الخامسة بنسبة 08%، ثم الهجر في الفراش بنسبة 3.1%، في المرتبة السادسة، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة السابعة بنسبة 2.4%، ثم الطرد من البيت في المرتبة الثامنة بنسبة 1.7%، ثم الحرمان من المعروف في المرتبة التاسعة بنسبة 1.2%، وأخيرا، الحبس في البيت بنسبة 0.7%، في المرتبة العاشرة [2].

ب-الخلافات بين الإخوة والأخوات وتمايز المعاملة الوالدية بينهم:

فقد كشفت الدراسة الميدانية عن ارتفاع معدلات المشاكل والخلافات بين الإخوة والأخوات فجاءت على الشكل التالي:" جاء طغيان النزعة المادية على العلاقات بين الإخوة في المرتبة الأولى بنسبة 38%، وفي المرتبة الثانية، ضغوط الحياة الصعبة وصعوبة المعيشة بنسبة 21.7%، ثم الميراث بنسبة 16.9%، في المرتبة الثالثة، ثم كل من البطالة والفقر، الطمع وحب الذات، والتفكك الأسري في المرتبة الرابعة بنسبة 5.4%، لكل منهم، مشاكل الأبناء بنسبة 3.6%، في المرتبة الخامسة، ثم ضعف الوازع الديني وانعدام الحياء بنسبة 2.4%، في

المرتبة السادسة، ثم التفرقة في المعاملة بين الإخوة والأخوات في المرتبة السابعة بنسبة 1.2%[1].

كما تطرقت الدراسة، بهذا الخصوص، إلى وجود تباين أو تفرقة بين تربية الولد عن البنت، ويذكر 47.4%، من أفراد العينة بوجود تباين، وتتمثل مظاهر هذا التباين بصورة أساسية في الخروج من المنزل والتأخر خارجه بنسبة 22%، ثم مقابلة الضيوف، والأعمال المنزلية وشراء متطلبات البيت بنسبة 5.7%، لكل واحد منهما، ثم في حضور المناسبات الاجتماعية بنسبة 3.3%، ثم في الاختيار للزواج بنسبة 2.4%[2]

جـ-سوء معاملة الآباء لأبنائهم:

لا شك أن أسر المجرمين والجانحين تتسم بالتفكك والتحلل، وعدم الاستقرار والأجواء المشحونة بالخلافات الأسرية... لقد دلت معظم الدراسات على أن الجانحين قد تربوا في بيوت محطّمة بالانفصال أو الهجرة أو الطلاق أو موت أحد الوالدين أو كلاهما، حيث يأتي من البيوت المحطمة من المجرمين نسبة 25% و50 %[3] ...

لكننا نقف موقفا فيه الكثير من التحفظ مما سلف ذكره، ومن هذه النسبة المئوية حيث ليس بالضرورة أن هذه الاضطرابات الأسرية تؤدي بدورها إلى ارتكاب الجريمة وإتيان الفعل المضاد للمجتمع، وعلاوة على ذلك، ترى هذه الدراسة أنه يعاني الجانحون من نقص التعاطف والحب والتفاهم والمشاركة الوجدانية ويؤكد ذلك هجرتهم منازلهم في سن مبكرة [4].

د-الأثر السلبي للطلاق على الأبناء:

الطلاق هو أبغض الحلال عند الله عز وجل، وأول خطوة في طريق تفكك الأسرة وظهور المشاكل الاجتماعية، التي تهز كيان الأسرة والمجتمع هزًا عنيفا، حيث تنتقل آثاره السلبية إلى كل أطراف الأسرة وأسرتي الزوجين، ولعل، بل من المؤكد أن أكثر الأطراف تأثرا أو مكابدة للأضرار هم الأولاد، حيث طريق الإجرام هو سبيلهم ومصيرهم الحتمي، ففي هذا الصدد يرى (ياسين 1981م) أن "الطلاق بين الزوجين أحد بل أهم أسباب جنوح الأبناء، حيث يترتب عليه السلوك الإجرامي والانحراف والعنف لديهم خاصة إذا كانوا يعيشون مع زوجة الأب أو زوج الأم "[1]

هـ -الفراغ ورفقاء السوء:

إن عدم الاستفادة من أوقات الفراغ والاستثمار الذكي لذلك، في ممارسة أنشطة ثقافية ورياضية وفنية وغيرها كثيرا "تدفع بالشباب إلى الاختلاط بقرناء السوء، وتعلم الرذائل، والاستهتار بقيم المجتمع الأخلاقية، وارتكاب الجرائم المنافية للآداب العامة، وقد يكون منها الاغتصاب الجنسي" [2]

وفي هذا السياق، جاءت السنة النبوية الشريفة، لتدعم هذا المعنى، وتؤكد على مكانة الوقت، حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس، الصحة والفراغ" صحيح البخاري[3].

وقال أيضا (ص): "لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيم أفناه، وعن علمه ما فعل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه وعن جسمه فيم أبلاه" [4] رواه الدارمي. كما هو ثابت ومعلوم لدينا جميعا، أن الإسلام دين يعرف قيمة الوقت ويقدر أهميته، ولذا، أقسم الله عز وجل في مطالع عديد السور القرآنية بالوقت وبأجزاء معينة منه لعلو شأنه. قال الله عز وجل: "والليل إذا يغشى 1 والنهار إذا تجلى 2" [5]

إذاً، من هذا المنطلق يتبين لنا واجب الحرص على جعل وقت الفراغ سببا في ترقية نفس الفرد قيْميا وتربويا وأخلاقيا وعلميا وروحيا لبلوغ المدارج الإنسانية والحضارية العليا.

هذا، وإلى جانب ما تقدم يصبح من السائغ، بل من الأجدر بناء أن نخوض حديث رفقاء السوء، وأن نبين من هم هؤلاء؟ فرفقاء السوء أو جماعة الرفاق، وفقا لتعريف الدكتور "مصباح عامر"، "هي جماعة من الأفراد يلتقون في الميول والدوافع والطموحات والحاجات والاهتمامات الاجتماعية، ويقومون بأدوار اجتماعية معينة سواء كانت هذه الأدوار آنية أم دائمة، وكل ذلك يكون بشكل متعارف عليه تلقائيا في غالب الأحيان، وتتدخل عوامل معينة تؤدي إلى تشكيل هذا النوع من التنظيم الاجتماعي كعامل الجوار المكاني والدراسة (جماعة الرفاق المدرسية) وعامل العرق (جماعة السود) وعامل الطبقة الاقتصادية (جماعات الفقراء). [1] فواضح إذاً، أن هؤلاء رفقاء السوء من أشد عوامل الإجرام خطورة على مستوى الكيانين الإنسان والمجتمع معا، حيث يؤثرون سلبا وبشكل قوي على الأفراد مستقيمي وقويمي السلوك فيندمجون معهم، مما يدفع بهم إلى ممارسة السلوك الإجرامي وتعاطي الجريمة والإدمان عليها، ذلك، أنه قد أبرزت الدراسات "أن الجماعات المنحرفة التي ينتمي إليها الشخص ترتبط ارتباطا وثيقا بممارسة السلوك المنحرف، وقد أشار " زيدرك تراشير" Tracher.Z" في نظريته عن العصابة (Gang) إلى أنها عنصر مهم في تسهيل ارتكاب السلوك المنحرف، وقد تبين أن معظم حوادث الانحراف التي يرتكبها المجرمون يرتكبونها مع نظرائهم من الأصدقاء المنحرفين" [2] وهذا ما يدل ويذهب إليه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الرجل على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل"[3] رواه الترميذي، وقال رسول الله (ص): "لا تصاحب إلا مؤمنا، ولا يأكل طعامك إلا تقي" [4] رواه أبو داود.

وفي هذا الإطار قال الله تعالى: "ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا 27 يا ليتني لم أتخذ فلانا خليلا 28 لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولا 29 " صدق الله العظيم–سورة الفرقان الآية: (27–28–29).

فمن خلال هذه الحقائق والمعطيات الواقعية، يتضح لنا مدى انتشار الظاهرة الإجرامية بشكل وبائي، عبر عديد المجتمعات العربية وغير العربية، حيث لم ينج المجتمع الجزائري من ذلك، فقد كشفت مصالح أمن ولاية عنابة في حصيلة تقييمية لها لسنة 2011م في جرائم الدم (القتل) ما وصل عدده: 11 **قضية قتل**، حيث عالجتها مصالح الأمن على مستوى الولاية، فكان ضمنها قتل عمدي مع سبق الإصرار وقتل عمد متبوع بانتحار، وضرب وجرح عمد مفض إلى الوفاة، فقد عولجت من طرف رجال الشرطة. أما سنة 2012م فقد تم ضبط **14 قضية في مجال القتل** حلت ماعدا قضية واحدة تحت التحقيق، حيث الفاعل مجهول والأبحاث بشأنه مستمرة... كما تم تسجيل سنة 2013م **ثلاث قضايا متعلقة بجريمة القتل** تم الفصل فيها قضائيا، والجناة بالسجن. أما سنة 2010 م فقد تم تسجيل **13 قضية قتل**، وفيما يخص الجرائم العامة، فإنه تم تسجيل ما عدده 6879 قضية منها 6718 جنحة و161 جناية. في حين بلغت جرائم المساس بالأشخاص ما عدده 2621 جنحة بنسبة مئوية قدرت بـ: 39.01 %

و31 جناية بنسبة مئوية وصلت إلى 19.25% وفيها الضرب والجرح العمد هو الغالب.

أما فيما يتعلق بجرائم الأسرة والآداب العامة فبلغ عددها 138 جنحة بنسبة مئوية قدرت بـ: 2.05% و11 جناية بنسبة مئوية بلغت 6.83% وهي متعلقة بالعنف، أما السمة الغالبة على هذه الجرائم فهي الإهمال العائلي" [1].

اعتمادا على الذي تقدم عرضه، فإنه لا يستطيع أي أحد أن ينكر مدى صوابية ومقدار صدقية هذه النظرية الاجتماعية والعوامل ذات الأبعاد الاجتماعية المفضية إلى انتشار ظاهرة الإجرام بشكل عام، وفي المجتمع الجزائري تحديدا. إلا أننا نرى أنها أغفلت الجانب الفردي والشخصي في الإنسان مرتكب الجريمة، ذلك أنه حامل لبذرة الإجرام في ذاته، أما الظروف الاجتماعية المحيطة به، فتفجر وتستجيب لتلك البذرة الإجرامية المتأصلة فيه جينيا، فتحرك فيه نوازع ومثيرات الجريمة فيقترفها. إذاً، نقول، رغم واقعية هذه العوامل الاجتماعية، فهي تبقى ناقصة ما دام عقل الإنسان الباحث لم يصل بعد إلى الكمال العقلي، ومن ثم إلى أعماق نفسية الفرد من حيث هو كائن بيولوجي واجتماعي في آن واحد.

ففيما يلي، نتاوُل مُحَوْصل لكل الذي تم عرضه عن الأفعال والنشاطات الجُرْمية، التي تلاحق وتمس كيان الإنسان وتهدد حرمته، ووجوده، فنسوقها على الوجه التالي:

الخلاصة:

وأخيرا، واعتبارا، لما تقدم، فقد اتضح لنا جليا أن ظاهرة الجريمة أضحت واقعا داخليا وعالما معيشا، مستشرية بصورة مذهلة، وبكل وجوهها المختلفة والمتنوعة، حيث معاينة للواقع، نجدها – الجريمة – تهدد أمن وسلامة، كل المجتمعات في عمومها والمجتمع الجزائري على وجه الحصر. حيث تحقق لنا أن الإنسان هو الفاعل للجريمة وفي الوقت عينه هو ضحية من ضحاياها، الأمر الذي دل بشكل واضح، ومؤكد على أن الجريمة شر متأصل فيه. وأن الظروف الاجتماعية المزرية والمتردية، هي بمثابة عوامل ظرفية تساعد على تهيئة واقتراف الجريمة من لدن الفرد. وهذا حسب ما نعتقده يقينا في حد ذاته، سلب الدولة كل قدرة على بسط وفرض الأمن والاستقرار، والتوادد الاجتماعي بين أفرادها وتاليا، يقوض أسس هيبتها ويُفقد فيها صفة المصداقية، وثقة القاعدة الشعبية، التي يمكن الاتكاء عليها على أساس أنها تمد الدولة بالقوة والحصانة، ضد أي فعل إجرامي، الأمر، الذي استلزم اهتماما محليا (وطنيا)، ودوليا جادا لمواجهتها والحد من مخلفاتها الوخيمة. وهذا لا يأتي إلا بتكثيف إبرام عديد المعاهدات ذات العلاقة بالتعاون بين الدول، واتفاقيات التعاون الدولي، لمحاربة الإجرام، والسعي الدؤوب لتنسيقه، وتوحيد تقنين التشريعات الجنائية الوطنية بشكل خاص. وترقية كل وجوه التعاون الميداني والاستعلاماتي، وتبادل المعلومات، بين الدول المتطورة في هذا الاختصاص الجرمي، لكشف شبكات الجريمة بوجه عام تعزيزا وتعميما لفائدة التصدي جزائريا، ودوليا لها. وفي سياق كيفية التصدي للجريمة، رأينا أنه إلى جانب اعتماد إطار التعاون القانوني الدولي، المترجم في صورة صياغة بليغة لسلسلة التشريعات القانونية، المانعة لارتكاب الجريمة، ومحاولة الاستفادة من تلك الخبرة القانونية الدولية وتفعيلها ميدانيا لتطوير وترقية المؤسسات الأمنية والقضائية داخل وطننا الجزائر، التي ينبثق عنها الأمن الاقتصادي الاجتماعي والنفسي... وهذا، تمشيا وتأقلما لمدى سرعة

تنامي الظاهرة، بهذا الشكل المخيف ومن ثم، سعيا لاحتوائها وتمكنا من إحباطها والتقليص من سوء مظاهرها.

وانطلاقا من مقتضى كوننا ننتمي إلى المجتمعات العربية الإسلامية، فبات لزاما ضرورة الارتكاز والتعويل على عنصر الدين، حيث هو العاصم من اقتراب دائرة اقتراف الجريمة، وهذا وقاية منها أولا، وعلاجا لها ثانيا. فهو الأسلوب الأمثل لما له من دور فعال في التوقي والمحاصرة الصارمة لمشكلة الجريمة، وبذلك، فهو منقذ للفرد من حيث هو مجرم ومحاولة إعادته إلى حظيرة – نسيج–المجتمع، كما يرجى من – الدين–مكافحة الجريمة واستئصالها من شأفتها من عمق المجتمع ولو جزئيا.

الهوامش والإحالات:

1- بوخولة بوخميسي، الإنحراف مقارنة نفسية واجتماعية، ط1، 2010، دار النشر والتوزيع، المكتبة المصرية، ص 8.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3- مزوز بركو، العنف عند الأطفال وأشكال العقاب الممارس على الأطفال العنيف، ط1، 2010 م المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ص: د

4- بوخولة بوخميسي، الانحراف مقارنة نفسية واجتماعية مرجع سابق، ص63

5- أحمد الشويخات، رئيس إدارة تحرير الحقوق القانونية وحقوق الملكية الفكرية محفوظة لأعمال الموسوعة، ص01

6- Copy rights@2004 encyclopedia works-allrights reserved

7- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

8- www.pdffactory.com.1pdf created with Pdf df factory portrayal.version

نقلا عن رمضان، سلم مرجع سبق ذكره والصفحة السابقة نفسها، ص 4.

9- محمود عبد اللاه محمد خوالدة، علم نفس الإرهاب، الطبعة العربية الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005م رام اللاه المنارة، ص 21.

10- ابن المنظور، لسان العرب، ط1، 2008م، -الجزائر-، ج2(الثاني)، الناشر: دار الأبحاث، -الجزائر-2008، ص، ص: 241، 240.

11- يرجع إلى الموقع

Read more: http://www.dz droit.info /blog-post. 27/03/2012.

12- عدلي السمري، وزملائه، علم اجتماع الجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص، ص:18-19.

13- جلال الدين عبد الخالق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، القاهرة -الإسكندرية -، دار المعرفة الجامعية، 1999 م، ص 177.

14- سورة لمرسلات، الآية: 18.

15- حسين حريم، السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال ط2، 2004م، دار الحامد، ص37.

16- ابن منظور، لسان العرب، ج6، مرجع سابق، ص316.

17- ابن منظور، لسان العرب، ج6، مرجع سابق، ص، ص: 317،316.

18- ابراميم عبد اللاه فرج الزريقات، تعديل سلوك الأطفال والمراهقين، المفاميم والتطبيقات، ط1، 2007 م 1428 هـ، دار الفكر ناشرون وموزعون، ص 21.

19- محمود أبو زيد، المعجم في علم الإجرام والإجتماع القانوني والعقاب، ط2، 1987م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، -القاهرة -، ص93.

20- أحمد محمد الزعبي، أسس علم النفس الجنائي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن -، 2001م، ص 77.

21- جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية (دراسة في علم الإجرام والعقاب)، مؤسسة الثقافة الجامعية، -الإسكندرية-، 1979م، ص141.

22- جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية، مرجع سابق، ص149.

23- سورة الإسراء، الآية:88.

24- علي بن هادية وبلحسن البليشي، وآخرون، القاموس الجديد للطلاب معجم عربي مدرسي، ألفبائي، تقديم محمدو

المسعدي، المؤسسة الوطنية للكتاب، -الجزائر-ط7، 1991م، 141 هـ، ص14.

25- علي بن هارون وبلحسن البليشي وآخرون، المرجع السابق، ص1006.

26- ساعد هماش، جامعة الحاج لخضر/باتنة، الشبكات الاجتماعية وآثارها على الفرد والمجتمع من منظور قيمي، شبكة الفيس بوك نموذجا، مجلة الدراسات الإعلامية القيمة المعاصرة، العدد الثاني، المجلد1، السنة الأولى 2012م، الناشر: دار الورسم للنشر والتوزيع، ص 63.

27- صلاح الدين شروخ، علم النفس الاجتماعي والإسلام، دار العلوم للنشر والتوزيع الحجار_ عنابة، 2010م، ص، ص: 196-197.

28- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الثقافات الثلاث العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية في القرن الحادي والعشرون، عالم المعرفة، تأليف جيروم كيغان، تر: د. صديق محمد جوه، ص145.

29- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج5، ص56.

30- الفراميدي، كتاب العين، ج5، ص127.

31- ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص681.

32- ماجد سالم الدراوشة، ماجستير في الفقه أصولها، سد الذرائع في جرائم القتل، دراسة مقارنة، ط1، الإصدار الأول، 2008، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 121.

33- الطيب نوار، جريمة القتل في المجتمع الجزائري، -ذات المجرم وواقعه الاجتماعي-، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص46.

34- ماجد سالم الدراوشة، ماجستير في الفقه وأصولها، سد الذرائع في جرائم القتل، مرجع سبق ذكره، ص 121.

35- ماجد سالم الدراوشة، ماجستير في الفقه وأصولها، سد الذرائع في جرائم القتل، مرجع نفسه، والصفحة نفسها، ص 121.

36- الطيب نوار، جريمة القتل في المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص 47.

37- الطيب نوار، جريمة القتل في المجتمع الجزائري، مرجع نفسه والصفحة نفسها، ص 47.

38- الطيب نوار، جريمة القتل في المجتمع الجزائري، مرجع نفسه والصفحة نفسها، ص 47.

39- أسامة محمد الراضي، أثر العوامل الوراثية والتكوينية على قيام السلوك الإجرامي، مقال في أبحاث الندوة العلمية السادسة، -الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى-، تحت عنوان " النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي"، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض سنة 1407هـ، ص39.

40- عبد الرحمان العيسوي، سيكولوجيا الإجرام، ط1425،1هـ -2004م، دار النهضة العربية بيروت – لبنان، ص33.

41- أسامة محمد الراضي، أثر العوامل الوراثية والتكوينية على قيام السلوك الإجرامي، مرجع سابق ص39.

42- جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية، (دراسة في علم الإجرام والعقاب)، مرجع سابق، ص، ص:103-104.

43- أمال عبد الحميد وعدلي السمري وآخرون، علم الاجتماع القانوني، والضبط الاجتماعي، ط1،1، 2010 – 1431هـ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ص267.

44- أمال عبد الحميد وعدلي السمري، وآخرون، علم الاجتماع القانوني، والضبط الاجتماعي، المرجع السابق، ص279.

45- أمال عبد الحميد وعدلي السمري، وآخرون، علم الاجتماع، القانوني والضبط الاجتماعي، المرجع السابق، ص287.

46- عبد الرحمان عيسوي، سيكولوجيا الجنوح، دار النهضة العربية للطابعة والنشر، بيروت -لبنان، 1404هـ،1984م، ص، ص:45-46.

47- عبد الرحمان العيسوي، سيكولوجيا الجنوح، المرجع نفسه، ص46.

48- رشاد علي عبد العزيز موسى، سيكولوجيا القهر الأسري، ط1، القامرة، عالم الكتب، نشر – توزيع- طباعة،2008، ص370.
49- رشاد علي عبد العزيز موسى، المرجع نفسه، ص93.
50- دكتورة: مزوز بركو، العنف عند الأطفال وأشكال العقاب الممارس على الطفل العنيف، ط 1، 2010 م، الكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جهورية مصر العربية-المنصورة-، ص23.
51- أخرجه البخاري.
52- أخرجه الدارمي.
53- سورة الليل، الآية (1-2)
54- "العنف الأسري وأثره في انحراف تلاميذ الطور الثانوي " رسالة ماجستير في قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار-عنابة-، إعداد، عايد محمد، إشراف: بوطوطن محمد الصالح، 2012-2013. 259ص، ص105.
55- "العنف الأسري وأثره في انحراف تلاميذ الطور الثانوي " رسالة ماجستير في قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار-عنابة -، إعداد: عايد محمد، إشراف: بوطوطن محمد الصالح:2012-2013، 259ص، ص: 106.مرجع سبق ذكره.
56- أخرجه الترمذي.
57- أخرجه أبو داود.
58- سورة الفرقان، الآية: 27-28-29.
59- المرجع: مكتب الاستغلال للمصلحة الولائية للشرطة القضائية بمدينة عنابة.

التنشئة والسلوك الانحرافي للأبناء

أ/أسماء رتيمي
جامعة الدكتور يحيى فارس -المدية -

ملخص:

تعتبر الأسرة وسيطا ضروريا في تربية الطفل وتلقينه القيم الاجتماعية وإكسابه أنماطا وسلوكات مقبولة من طرف المجتمع، وفي هذا الإطار يولي علماء الاجتماع اهتماما متزايدا بالأسرة والدور الذي تلعبه بالنسبة للحدث الذي ينحدر منها، وعليه كشفت كثير من الدراسات أن أهم مؤسسة وأخطرها على الإطلاق هي الأسرة، وعليه نحاول في هذا المقال الكشف عن أهم العوامل المشجعة لانحراف الأبناء في الوسط الأسري.

La famille est le médiateur le plus important dans l'éducation de l'enfant qui enseigne les valeurs sociales et améliore les comportements acceptables pour la société, dans ce contexte, les sociologues donnent un intérêt aux rôles qu'elle joue pour le délinquant, et donc la plupart des études ont révélé que l'institution la plus importante de tous est la famille, par conséquent, dans cet article nous essayons de détecter les facteurs les plus encourageants pour la deviance des enfants dans le milieu familial.

تمهيد:

تعد الأسرة أقرب وحدة اجتماعية مصغرة بالنسبة إلى الفرد، تحمل بداخلها جملة من الأعراف والقيم والمعايير تتحدد بموجبها هوية الأفراد الذين يتفاعلون معها في شكل وظائف وأدوار ومراكز معينة، وهذا التفاعل يأتي من خلال ارتباط الفرد ببيئته الاجتماعية والتأثر بها فتمنحه هذه البيئة النماذج السلوكية التي يتبعها في حياته وبذلك تعكس مكونات المجتمع الكبير، ومن هنا فهي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تتدخل في تحديد الاتجاه الذي

سوف يسير عليه الفرد. وهذا يقودنا إلى القول بأنّ البيئة الأسرية تعد مجالا واسعا يشمل كل أنواع العوامل الوجدانية والاجتماعية وكذا الاقتصادية التي بموجبها تتميز الأنماط السلوكية للأفراد.

وفيها يترعرع الطفل ويفتح عينيه في أحضانها حتى يشب ويستطيع الاعتماد على نفسه وبعدها يلتحق بالمؤسسة الثانية وهي المدرسة المكملة للمنزل، وتتشكل شخصية الطفل خلال الخمس السنوات الأولى، أي في الأسرة. لذا كان من الضروري أن تلم الأسرة بالأساليب التربوية الصحية التي تنمي شخصية الطفل وتجعل منه شابا واثقا من نفسه صاحب شخصية قوية ومتكيفة وفاعلة في المجتمع.

وإنّ التغير الاجتماعي الذي عرفه ويعرفه المجتمع الجزائري كان له تأثير كبير على الأسرة الجزائرية. فالحضور الجسدي للوالدين قد لا يضمن استقرار العائلة، حيث إنّ العيش مع الوالدين بسلوكات سيئة قد يكون أكثر تأثيرا من العائلة المتصدعة، فالطفل يتعلم سلوكه من خلال طريقة تربية ومراقبة آبائه له، وبصفة عامة من خلال تقليده لسلوكهم وسلوك كل أفراد عائلته، فإذا لم تقم الأسرة بهذا الدور كما ينبغي فالطفل يمكن أن يواجه مشاكل في تنمية سلوك صحي، قد تؤدي إلى انحرافه في المجتمع.

وتتكون الأساليب غير السوية والخاطئة في تربية الطفل إما لجهل الوالدين لتلك الطرق أو لاتباع أسلوب الآباء والأمهات والجدات أولحرمان الأب أو الأم من اتجاه معين فالأب عندما يحرم من الحنان في صغره تراه يغدق على طفله بهذه العاطفة أو العكس بعض الآباء يريد أن يطبق نفس الأسلوب المتبع في تربية والده له على ابنه وكذلك الحال بالنسبة إلى الأم. ومن هنا فالتربية والمتابعة الأسرية غير السوية التي تعتمد عليها الأسرة والتي تقوم على الإفراط في التدليل أو الإفراط في القسوة كأساليب للتربية والمتابعة الوالدية داخل وخارج البيئة الأسرية وبالإضافة إلى هذه الأساليب تمنح الأسرة لأفرادها قواعد سلوكية لا تتفق في معظمها مع خصوصية المجتمع الجزائري الذي تنتمي إليه فهذه التربية تتصارع وتتعارض مع الأهداف الاجتماعية التي تعكس درجة ارتباط الآباء والأمهات بأبنائهم والتي تتجسد بمحاولة توجيه السلوك الفردي نحو اتجاه معين أو غياب التوجيه كلية. ومن هنا يتضح لنا أنّ هذه التربية والمتابعة الأسرية لا تستطيع تحقيق الامتثال لمطالب المجتمع والاندماج في ثقافته وتقاليده مما يدفع بأفرادها إلى اللجوء إلى السلوك المتسم بالعدوانية كمحاولة للانتقام من بيئته الأسرية من جهة وأيضا كمحاولة لإفراغ كبت داخلي يعاني منه بالنظر إلى الظروف الأسرية التي عاشها منذ الطفولة.

ولذلك، فإن ما تتركه الأسرة في نفس الفرد وعلى الأخص في طفولته الأولى وفي سن الحداثة يرسب ويستقر في نفسية الطفل ويلازمه طيلة حياته ويؤثر إلى حد كبير في سلوكه سواء كان الفرد واعيا لذلك أم غير واع.

المبحث الأول: التنشئة في الأسرة الجزائرية والعوامل المؤثرة فيها:

الأسرة هي أهم وسط للتنشئة الاجتماعية باعتبارها مؤسسة اجتماعية هامة حيث تلعب الدور الأساسي في تعليم الطفل القيم والاتجاهات وأنماط السلوك المرغوبة كما تقوم بنقل التراث الثقافي إلى الطفل والخبرة التعليمية من خلال التفاعل بين الآباء والأبناء وتوزيع مكانات وأدوار الأفراد داخل الأسرة. والجدير بالذكر أن كل أسرة يمكن أن تستمد تنشئة أبنائها من مجموعة القواعد والأحكام الاجتماعية التي تتماشى مع ثقافة المجتمع، كما تحتاج الأسرة للقيام بتنشئة أبنائها تنشئة سليمة إلى كثير من المقومات التي تساعدها على توفير بيئة خالية من التوتر والاضطراب.

وهناك عوامل عديدة يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على حياة الأفراد في تفاعلاتهم اليومية وعلى التنشئة داخل الأسرة الجزائرية.

المطلب الأول: التنشئة في الأسرة الجزائرية:

إن التنشئة الاجتماعية عملية يخضع لها الفرد بغرض الاندماج في جماعة اجتماعية وتكيفه حسب قيم ومعايير مجتمعه، وباعتبار أن الأسرة هي الوسط الأول الذي يعيش فيه الفرد فيوكل إليها الدور الوظيفي لعملية التنشئة فتعمل على غرس قيم الجماعة ومعايير المجتمع لأفرادها (Boutefnouchet, 1980, p36-37)، فهي كذلك (أي الأسرة) تتكيف حسب المرحلة الزمنية التي تكون فيها وهذا ما يتضح بالنسبة إلى الأسرة الجزائرية التي عاشت الفترة الاستعمارية فقد اختلف نموذج تنشئتها لأفرادها مقارنة مع دورها في فترة الاستقلال وما بعده.

فالشكل الأسري الذي كان سائدا هو العائلة المسماة بالتقليدية، ويمكن أن نعتبرها عائلة متسلطة مركزية ومبنية على وحدة المصالح الاقتصادية والتضامن والتكامل ويعتبر الفرد فاقدا لاستقلاليته نظرا إلى النظام الذي تخضع له، أضف إلى ذلك تحمله مسؤولية الأفراد الآخرين وهذا بحكم الثقافة السائدة في المجتمع، فتعمل الأسرة على توزيع الأدوار وتوفير كل احتياجات الفرد منذ صغره للعب الدور الذي سيؤديه في المجتمع.

فمع اندلاع الثورة التحريرية وجدت المرأة نفسها مسؤولة على إعالة الأطفال وتربيتهم وهذا بسبب غياب العنصر الرجالي عن البيت بعد مشاركته المباشرة في الحرب (Delacroix Catherine 1986,) وإن غياب الأب عن البيت لم يكن سهلا على الأطفال وتنشئتهم في هذا الجو الذي ينقصه حنان الأب، كما كانت الأم أثناء الحرب التحريرية تقوم بعدة نشاطات كتحضير الخبز والأكل للمجاهدين من أجل مواصلة المعركة، رغم أنها كانت تتولى أدوارها التقليدية في البيت من مهام الطبخ والغسيل والاهتمام بتربية الأطفال، والتحاق الأم بالمجال الخارجي كان يبعدها عن البيت والأطفال وهذا ما أثر على الدور التنشئي والوظيفي لكل أفراد الأسرة. وهكذا استطاعت الثورة من أجل الاستقلال الوطني أن تقلب النسق القيمي للأسرة.

والتنشئة في الأسرة الجزائرية لم تكن من اختصاص الوالدين وحدهما وإنما كانت مهمة الكبار من الوحدة القرابية، فالطفل تقوم سلوكاته وتثرى خبراته في الحياة عن طريق جده وجدته وعمه وعمته وابن عمه الأكبر منه، أو أخيه الأكبر منه سنا. هذا، وتمتاز التنشئة في العائلة الجزائرية بجملة من الخصائص يمكن أن نذكر منها ما يلي:

أولا: النظام البطريقي الأبوي:

الأب في النظام الأبوي هو شكل النموذج الأصل للأبوية وهو أداة القمع الأساسية، قوته ونفوذه يقومان على العقاب. ومع التغير الذي عرفه المجتمع الجزائري أصبح وجود أبي العائلة الذي له القرار ولا يرجع فيه يقل أكثر فأكثر ضمن الأطر الاجتماعية حيث تغيرت العلاقات الاجتماعية والعائلية خاصة تمرد الأبناء على سلطة الأب. لكن مع ذلك مازال الأب مقتدرا في العائلة (شرابي هشام، 1992، ص 60)

وهذا يشير إلى أن النظام الأبوي رغم التغير الاجتماعي إلا أنه يبقى المجتمع ذكوريا بطريقيا لكن بنسب متفاوتة من فترة إلى أخرى وبين الحضر والريف وبين الوسط المثقف والأمي. ففي المجتمع الحضري أصبح الأبناء يميلون إلى نزعة التفرد بشؤونهم الخاصة وهذا يرجع إلى انتشار التعليم وتأثرهم بنمط الأسرة الغربية حيث التنشئة فيها قائمة على الحرية المطلقة ووسائل الإعلام. فهذه التغيرات جعلت الشباب يعيش صراعا ثقافيا ممزقا بين القيم التقليدية وقيم الانفتاح والعصرنة.

ثانيا: التسلط التربوي:

تشير أغلب الدراسات العربية الجارية في ميدان التنشئة الاجتماعية إلى شيوع أنماط التنشئة المتسلطة المحافظة والتي تسعى إلى بناء شخصيات مطوعة تميل إلى الإذعان والتبعية ينعدم فيها الحوار والنقد والمناقشة والإبداع.

فالتسلط يؤدي إلى ضعف الثقة بالنفس وفقدان القدرة على ممارسة الأدوار الإيجابية وميل كبير إلى الخضوع والاستكانة لكل أشكال السلطة وفقد المبادرة الذاتية والعمل التلقائي، ويؤدي إلى مظاهر الإحساس بالدونية وفقدان مشاعر احترام الذات. فالحاكم يضرب المحكوم والغني يضرب الفقير، والقوي يضرب الضعيف

والكبير يضرب الصغير، والرجل يضرب المرأة والمعلم يضرب التلميذ والأب يضرب الابن وهكذا نضرب أنفسنا بأنفسنا ونستمر في الضرب فنتربى عليه (قنبر محمد، 1992، ص 136)

ثالثا: العلاقات الأسرية:

1-**العلاقة بين الإخوة:** تتميز هذه العلاقة في العائلة التقليدية بالاحترام المتبادل والحياء وهي تستوجب أن يحترم من كان أصغر سنا أخاه الأكبر ومكانة الكبير تحظى بالهيبة. والعلاقة في النهاية هي علاقة خضوع واحترام لمن هو أكبر ويمكن تشبيه علاقة الأخت الكبرى بإخوتها الصغار بعلاقة الأم بأبنائها وهذا يظهر في خدمتهم وتعليمهم.

2-العلاقة بين الجنسين الأخ والأخت: العلاقة بين الأخ وأخته تمتاز بالسيطرة والقهر من طرف الأخ رغم انتمائه إلى نفس جيل أخته سنا ويظهر هذا بقوة في اللعب والأدوار الموكلة إليهما وفي التنشئة الأسرية التي تلقوها فتتخذ الأخت دور الطاعة وتنفيذ أوامر أخيها والعمل على خدمته بينما يتلقى الذكر تنشئة اجتماعية تجعله سيدا، لأنه هو الآمر في كل شيء ولا يقبل أي مناقشة في قراراته، خصوصا من طرف الإناث، لأنه يرى ذلك انتقاصا من رجولته وهي صورة مطابقة لما رآه من صورة خضوع أمه لأبيه فهو يمارس سلطته على إخوته وإن كن أكبر سنا منه (Naarmane (Guessous, 1985, p 30

3-علاقة الأم بالبنت: تحتل البنت داخل الأسرة الجزائرية وضعية خاصة فتحاط بكثير من العناية والاهتمام لا لكونها ذات مركز ودور أكبر من الولد بل لأنها حاملة لجملة من القيم التي بها يظهر مركز العائلة وشرفها، فهي تتلقى تربية خاصة تجعلها صورة طبق الأصل لشخصية أمها وأي انحراف في سلوك البنت يسقط اللوم على الأم باعتبارها المسؤولة عن تربيتها. والأم بهذا الشكل تحاول إعطاء البنت نموذجا تربويا يتلاءم وثقافة المجتمع وتعرف جملة من التناقضات في آن واحد حيال ابنتها والتي تتمثل في الخوف عليها من جهة واحترامها لما تكبر، ومن الحب لها الذي يتمثل في الأمومة. والكره إذا أخطأت ممزوجا بالقلق على هذه البنت من كل ما يحيط بها أو يحصل لها مما يخدش سمعتها.

4-علاقة الأم بالابن: تأخذ علاقة الأم بابنها بعدا خاصا حيث يتوقف مصيرها على إنجاب الذكور لكي تطرد شبح الطلاق وتستطيع الأم البقاء في العائلة والعلاقة بينهما هي علاقة قوية فهي تتفرغ كلية لابنها الذي هو كمحور لها، وهذه العلاقة فرضها المجتمع باعتباره مجتمعا ذكوريا فهي تحاول ضمان مستقبلها الذي لا يمكن أن يكون في حالة عدم إنجابها الذكور، وتعتبر لحظة ميلاد طفل ذكر ذات أهمية أكبر من يوم زواجها وميلاد الذكر بالنسبة إليها هو عرس كبير عكس ميلاد البنت لأن الذكر هو الذي يملأ البيت بالأولاد، ومكانة الابن في المجتمع تختلف عن مكانة البنت، وهذا ما يجعل العلاقة بين الأم وأبنائها تختلف من جنس إلى آخر، ومع تغير هذه المكانة في المجتمع تتغير هذه النظرة بنسب متفاوتة من أسرة إلى أخرى.

5-علاقة الأب بالبنت: الملفت للنظر أن العلاقة التي كانت تربط البنت بأبيها في الأسرة التقليدية تتميز بالاحترام الشديد والطاعة والخضوع. ويتجلى ذلك في كلامها المهذب وفي مظهرها الخارجي المحتشم أمامه إضافة إلى استعدادها الدائم لخدمة أبيها والإمكانات التي تظهر في هذا الشأن.

أما سلوك الأب تجاه ابنته الصغيرة فلا يكتسي عناية عاطفية كبيرة. وغالبا ما تتحاشى البنت أباها في العائلة التقليدية وتتجنب الظهور أمامه خاصة

في مرحلة البلوغ، والمجتمع وضـــع قواعد ضـــمنية متمثلة في ذلك الاتفاق الضـــمني حيث لا يجد الأب نفسه مع ابنته وجها لوجه.

ومن الأساليب التربوية المستعملة من طرف الآباء من أجل تنشـــئة الطفل نجد التهديد والتخجيل واللعنة والرحمة والعقوبة من أجل تقويم كل عيوب الطفل، والضرب كتعبير عن التأديب وكذا تعويد الطفل على ترويضه على التحمل والخضوع للآخرين.

كما تمتاز التنشـــئة بالتفرقة بين الجنســـين بتخصـــيص كل من البنت في المنزل والذكر خارج المنزل فهناك عالمان منفصلان لكل منهما خاصياته وإذا حظيت البنت بنصـــيب من التعلم فمكانها دائما هو البيت فلا يســـمح لها بالخروج إلا في أوقات الدراسة فتقوم إما بالمذاكرة أوشغل البيت على عكس الولد الذي ترى الأسرة أن الشارع هو مكانه الطبيعي ولا يسأل عن المدة ولا المكان الذي كان فيه أو تدفع به أسرته إلى العمل (غير الرسمي) كبيع السجائر مثلا... الخ. فنجد أن البنين هم أكثر عرضـــة لاستعانة الأسر بهم، مما يؤدي إلى عجز الآباء في الســـيطرة على الطفل وقضـــاء معظم أوقات فراغه خارج المنزل بعيدا عن مراقبة الأهل وتوجيههم أما بالنسبة إلى البنات فيقضين معظم الوقت في المنزل نتيجة قيود وعادات اجتماعية معينة مما يســـهل مراقبتهن وتوجيههن (محي الدين عبد العزيز، 1983، ص 53)، وبالتالي فمراقبة البنت لا تعود في الأساس إلى الاهتمام بالبنت أكثر من الولد وإنما ترجع إلى اعتبارات ثقافية وإلى عادات وقيم وإلى الأسلوب التنشئي المتبع من طرف الوالدين.

وتتم عملية تعليم الطفل ابتداء من الأســـرة إلى الروضـــة إلى التعليم التحضـــيري القرآني وصـــولا إلى التعليم الإلزامي ولا يصـــل المتعلم إلى مرحلة عالية من التعليم إلا إذا تلقى تنشئة تساعده على ذلك فنجد مثلا في الريف الفتاة تنقطع عن الدراســـة في المرحلة المتوسطة وهذا لبعد المسافات وما تتطلبه من مصاريف النقل والأكل خاصة الفتاة التي تحكمها عادات صارمة من طرف الأســـرة، وهذا ما لا نجده في المدن التي تتوفر فيها هياكل تعليمية تشـــجع على الدراســـة وإقبال الفتاة وهذا راجع إلى نوع التنشئة التي تتلقاها في المدينة من تشجيع على الدراسة وعلى العمل.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التنشـــئة الاجتماعية:

يمكن تحديد العوامل الأسرية المؤثرة في التنشئة الاجتماعية للفرد على النحو التالي:

أولا: اتجاهات الوالدين.

تتأثر عملية التنشـــئة الاجتماعية داخل الأســـرة باتجاهات الوالدين والأســـاليب التي يتبعها في تقويم سلوكات أبنائهم منها ما يلي:

1-الحماية الزائدة: وهذا الأســـلوب نجده كثيرا داخل الأسرة الجزائرية، فنجد كثيرا من الآباء يسلكون هذا الأسلوب فيقومون بالحماية الزائدة للطفل وتدليله بصورة مبالغ فيها وتوفير كل طلباته بعقلانية أو دون عقلانية والخوف عليه من العلاقات الخارجية، كلها تســـلب رغبة الطفل في التحرر والاســـتقلال حيث يتدخل الوالدان في شـــؤونه باســـتمرار ويقومون نيابة عنه بالواجبات، ومن ثم لا تتاح له فرصـــة اختيار أنشـــطته المختلفة بنفســـه وبالتالي يجد صـــعوبة في تحمله المســـؤولية في مســـتقبل حياته مما يؤثر في مركز الضبط لديه.

2-الإهمال: ويتمثل في اللامبالاة بنظافة الطفل أو عدم إشباع حاجاته الضرورية والفيزيولوجية والنفسية وعدم إثابته وتشجيعه عندما ينجز عملا، وقد بينت العديد من الدراسات خاصة في علم الاجتماع التربوي أن الابن الذي يتحصل على نتائج جيدة وتقابل هذه النتائج من طرف الأولياء بنوع من اللامبالاة دون شكر أو تشجيع تولد لديه نوعا من السخط والغضب وتدفعه إلى إهمال دروسه وتكون النتائج عكسية وتقهقر في تحصيله ونفس الشيء عندما يتحصل الابن على نتائج ضعيفة والأولياء لا يعطونها أدنى ملاحظة، فهذا يزيد في تدهور تحصيله فهو يشعر بأن الدراسة غير مهمة وأنها لو كانت كذلك لما قابل الأولياء نتائجه بتلك الكيفية.

3-أسلوب القسوة والتسلط: ويعني المنع والرفض لرغبات الطفل ومنعه القيام بما يرغب فيه والصرامة والقسوة في معاملة الأطفال وتحميلهم مهام ومسؤوليات فوق طاقاتهم وتحديد طريقة أكلهم ونومهم ودراستهم ومعاقبتهم عند قيام الطفل بسلوكات خاطئة لا ترضي الآباء بالاستياء وعدم الرضا والضرب البدني والتعبير اللفظي كالشتم والإهانة والحرمان العاطفي والمادي وأحيانا الطرد من البيت، وهذا الأسلوب متداول كثيرا داخل الأسرة الجزائرية حيث يميل الوالدان إلى السيطرة وفرض معايير السلوك التقليدية باستخدام السلطة.

وإن أغلبية المشكلات الاجتماعية وخاصة الانحرافات بشتى أنواعها المرتكبة من طرف الأحداث وحتى بعض الكبار في مجتمعاتنا العربية، ومنها الجزائر، ترجع إلى الطرق التربوية العنيفة، وخاصة العنف الرمزي كالسخرية من المذنب والعمل على فضحه والتشهير به أمام الآخرين، وهذا ما يولد لديه روح الانتقام والعمل على المواصلة في الانحراف.

فالشتم أو إثارة الألم النفسي يؤدي بالأطفال إلى الشعور بالذنب، وتأنيبهم وتحفيزهم والتقليل من شأنهم باستعمال ألفاظ تؤثر فيهم وقد يسلكون نفس الأسلوب الذي شتموا به، كما تؤدي كثرة العقاب البدني والضرب إلى عدم الثقة في النفس وينشأ الطفل في جو مشحون بالعنف كما يؤثر على شخصيته مستقبلا ويؤثر على تحصيله الدراسي.

كما تؤدي كثرة العقاب إلى الشعور بالنقص والارتباك، كما قد يترتب على هذا الاتجاه شخصية متمردة تنزع إلى الخروج على قواعد السلوك المتعارف عليها كوسيلة التنفيس والتعويض لما تعرضت له من القسوة، وعلى هذا فإن هذه الشخصية ينتج عنها السلوك العدواني الذي يتجه نحو الغير، ويتعود على الضرب والقسوة فلا يؤثر فيه الضرب ولا يردعه عن سلوكاته المنحرفة، فهذه السلوكات هي نتيجة القسوة التي عانى منها في طفولته فأصبح لا يعرف الرحمة فيلجأ إلى تعذيب الحيوانات والطيور، كما أنه غالبا ما يكون سعيدا لما يجعل الناس غير سعداء ويتألمون لأنه حرم السعادة في طفولته وهذا ما نراه يوميا من خلال معايشتنا للواقع.

4-أسلوب التفرقة: كثيرا ما يلجأ الآباء إلى التفرقة بين الأبناء في المعاملة وعدم المساواة بينهم بسبب الجنس أو السن أو ترتيب الولد أو لأي سبب آخر. وهذه التفرقة قد يترتب عليها تكوين شخصيات مليئة بالغيرة، فترتيب الولد في أسرته عامل مهم في التنشئة بحيث يظهر الولد الأول بأكثر نسبة من الاهتمام والتشجيع من طرف الآباء وتحفيز طموحه ويليه في ذلك الابن الأصغر، أما الذين يتوزعون في غير ذلك فهم يتأرجحون بين الاعتدال والإحباط في إثارة الأهل.

فالطفل الأكبر يتلقى اهتمام الوالدين وهذا ما يدفعه إلى أن يحتل مكانة عالية، وقد يتحمل المسؤولية من الصغر،

وأما فيما يخص الابن الأوسط فيحتل المرتبة الثانية في معاملة والديه لأنه يأتي خلفه حتى في ارتداء الملابس حيث نجده غالبا ما يرتدي ملابس أخيه القديمة كما يتلقى عدة موانع هي مسموحة بالنسبة للأخ الأكبر، فالابن الأوسط كثيرا ما يتجه إلى اللامبالاة، فينصرف نحو إقامة العديد من العلاقات الاجتماعية بعيدا عن العلاقات الأسرية.

أما مركز الابن الأخير فيولى اهتماما خاصا تجاه والديه وتنشئته تختلف عن بقية الإخوة لأن علاقته هنا يغلب عليها عاطفة الخوف فلا يسمح له بالقيام بمعظم الأعمال، فهم بهذا ينظرون إليه أنه دائما صغير ويعملون على إطالة مدة طفولته وهذا يجعل منه في مرحلة المراهقة شخصية اتكالية مدللة، صعبة التكيف مع الواقع الاجتماعي، أنانية تعودت أن تأخذ دون أن تعطي، تحب أن تستحوذ على كل شيء لنفسها شخصية تعرف حقوقها ولا تعرف واجباتها.

5-اتجاه التذبذب: ونجده كثيرا داخل الأسرة الجزائرية ويتضمن التقلب في معاملة الطفل بين اللين والشدة وهذا يعني أن سلوكا معينا يثاب عليه الطفل مرة ويعاقب عليه مرة أخرى كذلك قد يتضمن هذا الاتجاه حيرة الأم نفسها إزاء بعض ما يمكن أن يصدر عن الطفل من سلوك، بحيث لا تدري متى تثيب الطفل ومتى تعاقبه، كما يتضمن هذا الاتجاه التباعد بين اتجاه كل من الأب والأم في تنشئة الطفل وتطبيعه اجتماعيا.

ويترتب على هذا الاتجاه شخصية ازدواجية منقسمة على نفسها وقد يكون مع أسرته بخيلا، دائم الغضب ولكنه مع أصدقائه شخص آخر كريم متسامح، ضاحك مبتسم... الخ. وهو مع رئيسه في العمل متملق وناعم في حين إنه مع مرؤوسه قاس وخشن وقد يكون مع أبنائه يفضل جنسا على جنس وغالبا ما يكون هذا التفضيل في جانب الجنس الذي منحه الحب والحنان في طفولته (الأب أو الأم)، ثم هو على النقيض من ذلك مع أبنائه من الجنس الذي حرمه الحب والحنان... الخ. وهكذا يظل التذبذب والازدواجية سمة مميزة لهذه الشخصية.

6-الأسلوب الديمقراطي: هذا الأسلوب وإن كان متداولا إلا أنه قليل وهو أسلوب الحوار بين الوالدين وبين الأبناء وبين الأبناء أنفسهم يتمثل هذا في مناقشة قضايا تهم الأسرة وقضايا تهم الأبناء حسب السن ومرحلة النمو والتسامح الذي يبرز بين أفراد الأسرة وتجاوز أخطاء الأبناء والاهتمام بكل ما يتعلق بقضايا أفراد الأسرة والابتعاد عن أسلوب العنف والردع والمعاقبة لأتفه الأسباب وانتشار جو الحرية في إطار القيم الاجتماعية المحفزة على اتخاذ هذا الأسلوب الذي يؤثر على التكيف الاجتماعي للطفل ويصبح أكثر إيجابية خارج البيت ومع الآخرين وعلى الأنشطة الاجتماعية. وتشير الدراسات إلى أن استخدام الأسلوب الديمقراطي في التنشئة يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأبناء ويكونون الأقل اعتداء على ممتلكات الغير وأكثر مواظبة وأكثر اعتمادا على النفس، وميلا إلى الاستقلال، مع التحلي بروح المبادرة أكثر قدرة على الانهماك في نشاط عقلي تحت ظروف صحية، أكثر اتصافا بالود.

وعلى هذا، فإن هذا الاتجاه يعد الأمثل حيث يترتب عليه غالبا شخصية متزنة سوية، تستمتع بحظ كبير من متطلبات الصحة النفسية السليمة.

ثانيا: المستوى الثقافي للوالدين:

إن المستوى الثقافي للوالدين له دور في التنشئة الاجتماعية، فبقدر ما يكون المستوى الثقافي لأحد الأبوين أو الاثنين معا مرتفعا يكون مستوى الطموح للأبناء مرتفعا، حيث يؤدي إلى إغناء القاموس اللغوي للطفل وتهذيبه وتنويع المعاملة الإيجابية وتأمين الجو الملائم المحفز للطفل على النجاح والتفوق في جميع ميادين الحياة. كما يسهر الوالدان على توجيه الأبناء بالمساعدة والتشجيع المستمر فيعطونهم بذلك صورة الأهل المثالية قولا وعملا وينمون فيهم الرغبة الدائمة في التفوق لأنهم يدركون أن الأساليب القائمة على القسوة والتسلط تعيق كل نمو سليم وكل حافز للنشاط والتقدم.

ثالثا: العامل الاقتصادي للأسرة:

كما نرى أن الوضع الاقتصادي للأسرة يؤثر في تنشئة الأبناء وتربيتهم فالحياة السهلة الرغدة تفي بالحاجات اللازمة لهم من مأكل وملبس واستمتاع بمتع الحياة المختلفة ومنها المتعة العملية والتكنولوجية عن طريق توفير الأجهزة المختلف واللعب... الخ، بينما تتسبب الحياة القاسية الناتجة عن الفقر وعسر العيش في وجود الإحساس بالحرمان وما يترتب عليه من أنواع الحقد والكراهية والعزلة الاجتماعية.

كما أن حالة الأسرة المادية المنخفضة كثيرا ما تدفع بالآباء إلى الاستعانة بالأطفال دون مراعاة لضعفهم أو التفكير في مستقبل حياتهم ومصلحتهم وهذا ما يكون مصدر خطر على كيان الأطفال بعكس الأسر ذات المستوى الاقتصادي الجيد.

رابعا: العامل الاجتماعي:

إن الطفل داخل الأسرة يحقق التفاعل الاجتماعي بشكل مستمر وذلك في سياق علاقات مع والديه وأفراد أسرته وهذا التفاعل الأولي يؤدي إلى تكوين الملامح الأساسية لشخصية الطفل وتشكيلها.

كما يؤكد علماء الاجتماع وعلماء النفس على أهمية ضمان الحاجات النفسية للأطفال والتي تتجسد عموما في خفض درجة التوتر والانفعالات النفسية التي يعانيها الطفل فهو يحتاج إلى الحب والحنان والرعاية الصحية (عبد الله صالح عبد الرحيم، ص 13).

والحرمان من الأمومة ينعكس سلبا على الطفل وسلوكاته كما يقول د. دسوقي بأن حرمان الطفل من أمه "يجعله بليدا نافرا خاملا ومهما أعطى من غذاء ينقص وزنه الجسمي وصحته البدنية وانفعالات الإحباط أو الحرمان التي تعيق تفتحه وتعرقل نموه، وتشير نتائج أحداث الدراسات التربوية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مدى تأثير الحالة الاجتماعية وحضور الآباء الفعال على تقدم الأطفال في الأسرة في مراحل التعليم المختلفة بداية من فترة الحضانة الأولى. (عرفة حسام الدين، 2003، ص 2)

إن مشاركة الأب في التنشئة بشكل فعال مهمة جدا لاستقرار نفسية الطفل بل إن الخلل في العلاقة بين الطفل وأبيه كما أثبتت بعض الدراسات قد تؤدي إلى نموشخصية سلبية لا تشعر بجدوى المشاركة في الحياة السياسية نظرا إلى عدم جدوى المشاركة في الحياة الأسرية التي يستبد فيها الأب، وسيادة نظرة يائسة من أي تغيير وفاقدة الثقة في القدرة على التأثير في مجريات الأمور العامة.

ومنه نستنتج أن العامل الاجتماعي للأسرة له علاقة في التنشئة الأسرية للأبناء، فكلما كان أفراد

الأســـرة متماســـكين ومتعاونين فيما بينهم كانت هذه الأسـرة مسـتقرة وكان نمو أبنائها متزنا وهادئا يهتمون برفع مســتواهم التعليمي ويكتســبون قيم النجاح على عكس الأبناء الذين يعيشـــون في أســـر مفككة غير منســـجمـة فهي تؤثر على النمو العقلي والانفعـالي للأبناء.

المبحث الثاني: أهمية دور الأسرة في بناء أســس شخصية الحدث:

إن الإنسان يعيش منذ بداية حياته الأولى في عدد من السياقات المختلفة، تبدأ أولا بالأسـرة ثم المدرسـة والرفاق، والبيئة المهنية والنادي الاجتماعي الرياضـي والديني وغيرها.

لكن يظل السياق الأسري من بين هذه السياقات سياقا بالغ التفرد والخصـوصـية، ومن هنا كان تأثير الأســـرة خطيرا على تكوين شـــخصـــية الفرد، فهي الجماعة الأولية التي تنمو في أحضـانها شـخصـية الفرد في ســـنوات حياته المبكرة والحاســـمة، وهي الجماعـة الأوليـة التي تعلمـه الاتجاهات التي تتحكم فيما يتعلمه من المؤسسات الأخرى إلى حد بعيد، وقد أصبح هذا التأثير الحاسم للأسرة في شخصية الفرد والذي يزداد وضـوحا مع تقدم البحث العلمي. (كفافي علاء الدين، 1999، ص 5)

وهذا ما قد أشـار إليه سـابقا كل من " روبرت سـيرز Sears R، إليونو مـاكوبي Macoby E، ليفن Lewin H " أن الأنماط السـلوكية تحدد ما سـوف يفعله الوليد البشـري في مقتبل حياته أو ما يسـتطيع أن يفعله لكي يحصل على الإشباع والرضا... وعلى ذلك فإن الأسـرة هي التي تكون وتنمي شـخصـيته ". (نقلا عن، أحمد كامل سهير، 1998، ص 6)

وعموما تعتبر الأسـرة البنية الأسـاسـية والقاعدية التي يمارس فيها أولى علاقاته الإنســانية، وفيها يتم التشكيل الأساسي لشخصيته حيث إنها تشمل أقوى المؤثرات التي تواكـب نموه منـذ طفولتـه"... وهي الحصـن الاجتماعي الذي تنمو فيه بذور الشـخصـية الإنسـانية وتوضـع فيه أصـول المجتمع الاجتماعي لأنه كما يتشـــكل الوجود البيولوجي للجنين في رحم الأم فإنه يتشكل الوجود الاجتماعي للطفل في حضن الأسرة... "

وعملية التنشـئة الاجتماعية في الوسـط الأسـري خاصـــة تحتل مكانـة بـالغـة الأهميـة، لأن بهـا يتم اكتســاب القيم والاتجاهات، والنماذج الســلوكية التي تميز الفرد عن الآخر، وفي الوقت نفسـه تميز الثقافة التي ولد فيها، وإذا كان هذا هوشــأن عملية التنشــئة الاجتماعية، فإن صـــميم أهميتها هو الممارســـات الوالديـة وطرق معاملتهم، ومحتوى هذه المعاملات، وكيفية إدراك الطفل لها.

وإذا كـان من المســـلم بـه أن الأبنـاء يتـأثرون بـالاتجـاهـات الوالـديـة نحوهم، فـإن هذا التـأثير يبقى لـديهم محفورا في أعمـاقهم حتى نهـايـة العمر، فبقدر ما ينظر إليهم نظرة رفض أو إشفاق، أو حماية زائدة، بقدر مـا ينظرون إلى أنفســـهم نظرة من يســـتحق الإشـــفاق أو الرفض، أو الحماية الزائدة، وقس على ذلك التدليل أو القســوة، أو التســلط، أو التذبذب إلى غير ذلك من الاتجاهات الوالدية غير السوية.

وهذا ما رآه "ك هورني (1964) Horney.k " من أن الطفولـة المشـــبعة بالحب تهيئ الفرد للاســـتجابة التلقائيـة للمثيرات المختلفـة التي يتعرض لهـا في حيـاتـه المســتقبلية، كما أن الطفولة المليئة بالحرمان والسـيطرة المباشـــرة وغير المباشـــرة، والإهمال، والتحقير، وعدم

التقدير مثل هذه الطفولة تقيد من حرية الطفل في المستقبل وتؤدي إلى أنواع شتى من الصراع. (K, Horney,1964, p 41.)

وهذا التذبذب في التربية قد يخلق في الطفل عدم الثقة بالنفس وعدم تقدير ذاته، مما يوصله إلى ضعف العزيمة وبالتالي عدم المشاركة الاجتماعية والانسحاب من الآخرين والانطواء على الذات.

وقد يخلق كذلك فيه التمرد على الذات، وعلى الآخرين وعلى القيم والمعايير مما يجعله مخربا ومكسرا لكل ما هو إنساني. إن الإهمال من الوالدين والأسرة يفقد الطفل الإحساس بمكانته عند أسرته، ويفقده الإحساس بمحبتهم له وانتمائه إليهم. وتترتب عليه شخصية قلقة متمردة تتخبط في سلوكها بلا حدود، ولا تعرف الحدود الفاصلة بين الصواب والخطإ في السلوك وهو بذلك يكون شخصية غير منضبطة فاقدا للحساسية الاجتماعية التي افتقدها في أسرته.

فإذا كانت الأسرة بهذا القدر من الأهمية، فإن أساليب الرعاية التي يقوم بها الأب والأم على السواء لا تقل أهمية عن ذلك إذ لها الدور الأساسي والقاعدي في تكوين ذات الطفل بحيث إن نوع العلاقة التي تنشأ بين الوالدين والطفل، وطريقة معاملة الوالدين لطفلهما عامل هام يدخل في تشكيل شخصية الطفل.

إن أهمية الأسرة كبيئة اجتماعية وما يجري فيها من تفاعل بين أفرادها ينعكس مباشرة على شخصية الطفل، وبالأخص أساليب المعاملة الوالدية، كالرأفة والحنان والتسلط والاضطهاد... الخ، يجعلنا نعير اهتماما خاصا لهذا العامل لما له من دور خطير على تكوين ذات الطفل ومن ثم على كيفية رؤيته للحياة وممارسته لها، وكيفية اتصالاته بالآخرين وقبوله لهم، وكيفية نظرته إلى المعايير الاجتماعية ومدى امتثاله لها.

إن الأسرة وما تشمل عليه من شخصية الأبوين وبقية الإخوة والأخوات، والجد والجدة أحيانا، ومجموع العلاقات الدائرة بين هؤلاء جميعا، اعتبرت إحدى المؤسسات الاجتماعية التي أعطت أهمية كبيرة استنادا إلى وظيفتها في التكفل بالطفل، من خلال العديد من الدراسات التي اهتمت بالجانب النفسي أو الاجتماعي، التربوي، أو الديني ذلك لما لأهمية وخطورة الدور الذي يقوم به الوالدان أو من يحل محلهما في وظيفة الأسرة الأساسية.

وهذا لأن جهاز الأسرة كبنية اجتماعية وظيفته "تولي مسؤولية متابعة التنشئة الاجتماعية منذ الميلاد إلى أن يصل وهو رجل يشارك بدوره في نقل ما ينشأ عليه إلى غيره... (العوض محمد عباس، منهوري صالح رشاد، 1994، ص 120)"

وهي الإطار المرجعي الأساسي لبناء العلاقات الوجدانية للطفل مع غيره، ذلك أن هذه العلاقات تبدأ من ثنائية العلاقة [أم/طفل، أب /طفل] ثم تتوسع فيما بعد إلى العلاقات مع الإخوة والآخرين، هذه العلاقات يتدرب عليها الطفل تدريبا مكثفا خصوصا في مراحل الطفولة الأولى ضمن إطار ثقافي اجتماعي مما يعطي كل أسرة طابعها الخاص في درجة التأثير على سلوكيات الأبناء لأنها بدورها كبنية متعددة المداخل والمخارج تتأثر بالمحيط الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي الذي تعيش فيه كوحدة ضمن النسق الاجتماعي العام.

بهذا تصبح الأسرة وسيطا بين الطفل من جهة وبين المجتمع من جهة أخرى لتقدم للطفل ما وجد في محيطها متعدد المخارج والمداخل مصبوغا

ببصـــمتها الذاتية، مما يجعل أحد وظائف الأســـرة توصـــيل متطلبات المجتمع إلى الطفل أو ما يطلق عليه "عملية التطبيع الاجتماعي".

كما ينظر إلى أن وظيفة الأسـرة الأسـاسـية هي عمليـة التطبيع الاجتمـاعي، الـذي يبـدأ حين يطلق الطفل صـــيحته الأولى مســـتقبلا تلك الحياة الجديدة حافلة بمن فيها وما فيها، وتســـتمر هذه العملية معه أثناء نموه، وتطوره، واكتســـابه المهارة والقدرة حتى يصل إلى مرحلة من النضج والاكتمال تساعده على أن يفكر، ويحس، ويصدر أحكامه وقراراته على نفس النمط الذي ينتهجه أعضـــاء الجماعة التي ينتمي إليها.

إلا أن معدل ســـرعة هذه العملية غير ثابت كما يرى "سعد عبد الرحمن"، ذلك لأنه يتغير بتغير فترات حيـاة الفرد من جهـة والمواقف التي تمر بـه في كـل فترة من هذه الفترات. ولذلك يزداد المعدل في المراحل الأولى من حياة الطفل لامتصـــاص وتمثيل الخبرة والمعرفة.

هنا يظهر خصـــوصـــا دور الأم والأب، وتبرز الوظيفة الوالدية في وضـع الأسـس القاعدية والأولية لسلوكيات الطفل، ثم يقل معدل سرعة عملية التطبيع الاجتماعي، عندما ينمو الطفل ويتكون لديه رصـــيد كاف من الخبرة، والمهارة تؤهله لكي يؤدي أنشـــطة أكثر فاعلية، وهنا تبرز مؤسـسـات اجتماعية أخرى [المدرسة، الرفقة، دور الثقافة، المسجد..] إلى جانب الأســـرة لتتولى بدورها المشـــاركة في عملية التطبيع الاجتماعي.

غير أن هذه المؤسـسـات يبقى دورها تكميليا في تثبيت قيم ومعايير المجتمع في نظرنا على الأقل، وعلى ذلك ترى جل الدراســـات أن الأســـرة تؤثر في النمو النفسـي السـوي وغير السـوي للطفل، كما تؤثر في نموه العقلي، ونموه الانفعـالي العـاطفي، ونموه اللغوي الاجتماعي، مما يجعل اســـتقرار الأســـرة واضـطرابها يؤثر إيجابا أو سـلبا على عملية التطبيع الاجتماعي. (شعراني كبارة أمان، 1994، ص 18)

قائمة المراجع:

1. العوض محمد عباس، منهوري صـالح رشـاد، **علم النفس الاجتماعي نظرياتـه وتطبيقـاتـه**، مصر: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

2. شرابي هشـام، النظام الأبوي **و إشـكـالية المجتمع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

3. شـعراني كبارة أمان، **السـلوك الاجتماعي**، ط3، مصر: مكتبة الفلاح، 1994.

4. عرفة حسام الدين، **حضور الأب والتحصيل**، مجلة حواء وآدم، 2003.

5. عبد الله صالح عبد الرحيم، **الأسرة كعامل تربوي وتعاونها مع المدرسـة في تربية الأطفال**، بغداد: الإتحاد العام لنساء العراق

6. قنبر محمد، **التربية وترقية المجتمع مركز ابن خلدون**، الكويت: دار سعاد الصباح، 1992

7. كفـافي علاء الـدين، **الإرشـاد النفسي- الأسري**، القامرة: دار الفكر العربي، 1999.

8. محي الدين عبد العزيز، **الحالة الاقتصـادية للأسرة وأثرهـا في التحصـيل الدراسي لتلميذ في المرحلة الابتدائية**، رسـالة لنيل دبلوم الدراسـات المعمقة في علم نـفـس الطفـل والمراهق، معهـد علم النفس، جـامعـة الجزائر، 1983، غير منشورة.

9. معتوق جمال، **صفحات مشرقة من الفكر التربوي عند المسلمين**، الكتاب الأول، ط1، الجزائر: 2004.

10. نقلا عن، أحمد كامل سهير، **دراسات في سيكولوجية الطفولة**، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 1998.

11. Boutefnouchet Moustafa, la famille algérienne, évolution et caractéristiques, récents sned Alger, 1980

12. Delacroix Catherine, **Essors et realiteé de la femme arabe,** (Egypte- Alger), Histoire et respective méditerranéennes, **l'arnatton**, Paris, 1986

13. K Horney, **Our lanner conflict**, London: Broadway house, 1964.

14. Naarmane Guessous (soumaya), **Au-delà de toute pudeur de la sexualité féminine au Maroc**, eddif Casablanca, 1985

إجرام الإناث كنتاج لعدم التوازن الإشباعي داخل الأسرة

أ- رابح أشرف رضاونية
قسم علم الاجتماع
جامعة 20 أوت1955 سكيكدة -

تمهيد:

يركز الباحثون في علم الإجرام وعلم اجتماع الانحراف والجريمة على أهمية دراسة العلاقة بين سلبية الفعل الأسري وتنامي ظاهرة إجرام الإناث انطلاقا من محاولة معرفة وتشخيص البنية الأسرية مع إعطاء أهمية كبيرة لدور الآباء، وحسب الاتجاهات النظرية التي تعالج ظاهرة إجرام الإناث فإن هناك تحذيرا من الدور السلبي للأسرة، ويظهر ذلك من خلال مقارنة الخطورة والسلوك الإجرامي في الأسر التي لا يكون فيها الآباء حاضرين في تشكيل نمط الحياة السوية للإناث وهذا ما بينه Wilkinson سنة 1980 و Canter سنة 1982 ثم Kierkus سنة 1997 حيث تم تأكيد أن الإناث اللواتي ينتمين إلى الأسر المتفككة يقبلن على ارتكاب الجرائم بمعدلات عالية وخطرة (وكلها جرائم عنيفة وليست لطيفة)، وهذا نتيجة انحراف الأسرة عن وظائفها وأدوارها التي تهدف في أساسها إلى الجتمعة (التنشئة الأسرية والتربوية والاجتماعية) بالإضافة إلى أدوارها الإشباعية المستمرة لحاجيات الإناث المتزايدة والمتميزة لأن الأسرة هي الوسط الذي لابديل عنه لتحقيق معدلات عالية من الإشباع البيولوجي والسيكولوجي والتربوي والاجتماعي... الخ.

ولا يتوقف دور الأسرة على تحقيق الإشباع لحاجيات الإناث فقط بل لا بد من بلوغ عتبة التوازن الإشباعي لما لذلك من تأثير إيجابي على بناء شخصية الأنثى السوية، أما الشخصية المرضية فهي شخصية الأنثى المجرمة (الأنثى السيكوباتية).

أولا: أسرتان وأنثيان:

1-الأسرة السوية ضد إجرام إناثها:

إن الأسرة السوية هي الأسرة التي تحرص على تحقيق التكيف والانسجام المستمرين للأنثى انطلاقا من توفير الأكل والشرب واللباس وإعطائها فرصة لممارسة الرياضة والقراءة والتعليم بالإضافة إلى التمييز بين حاجات الإناث عن الذكور مع الإحاطة بكل حاجياتها داخل وخارج البيت مع التأكيد والحرص على العلاقات الأسرية وقنوات الاتصال المجدية مع كل أفراد الأسرة (الآباء، الإخوة، الأخوات، الأقارب) لما لذلك من إيجابية في تنمية الانفعالات العاطفية والتقدير والاحترام والإحساس بالقيمة والمكانة داخل الأسرة وخارجها مع التركيز أيضا على الإرشاد والتوجيه الصحيحين والمتابعة والتأطير والتحسيس بالمسؤولية.

فالتربية والصحة والخدمات الاجتماعية وتلبية الحاجات المختلفة للبنات داخل الأسرة وتوفير العطف والحنان وإعطائهن قيمة هو الذي يحقق التوازن عندهن، ولضمان مستقبل السلوك السوي للأنثى داخل الأسرة وخارجها لابد من القدرة على التنبؤ بذلك من خلال قياس مؤشرات التغير السلوكي والمزاجي ومراقبته بطرق مباشرة وغير مباشرة، فالتوازن يتحقق مهما يكن الواقع المعيش إذا ما كانت هناك إرادة

حقيقية لعلاج ما يترتب على تلك الظروف التي تستدعي البحث عن حلول، أي بمعنى التشخيص الذي يتوقف على مقدرة التعامل مع العوامل السلبية التي بإمكانها أن تؤدي الى العنف أو العدوان أو أي نوع من السلوك الإجرامي للإناث[1]... كما أن الأنثى من خلال اتصالها بالنساء المجرمات قد يولد فيها القابلية للإجرام سواء بمفردها أم بمعية أفراد الوسط الحديث الذي صارت تنتمي إليه[2].

ومع جعل الأنثى تحس بمكانتها وقيمتها ووزنها في الأسرة والمجتمع تصبح تفكر باستمرار في الكيفيات والوسائل التي تجعلها أنثى ذكية متعلمة اجتماعية متكيفة على قدر عال من التفهم والمعاملة الحسنة والقدرة على التجنب والتحاشي لعوامل السلوك الإجرامي، تتحمل الصدمات وتكون ردود أفعالها إيجابية متهيئة نفسيا بعيدة النظر متطلعة تبحث عن مستقبل أفضل تكون فيه متفوقة تريد المساهمة في بناء المجتمع وتغييره إيجابيا مشاركة في إصلاحه وتنميته تبحث عن مكانتها ودورها في المجتمع باستمرار لأنها تعلمت في أسرتها أنها مهمة ونافعة في مجتمعها فهي تعالج مشكلات المجتمع النفسية والاجتماعية... الخ، وبالتالي فهي ترفض أن تكون أنثى مجرمة.

ولذلك فإن الأسرة التي توفر مجالا واسعا للإشباع بطريقة مقبولة اجتماعيا ومتبصرة لحاجيات الإناث المتميزة تعد أساس التنشئة السليمة المبنية على العلم والمعرفة والتفهم كالأسرة التي تعلم أن الأنثى أثناء فترة الحيض أو الحمل تكون في أشد الحاجة إلى الحنان والحب والعطف والرفق والتفهم والتقدير والاهتمام والعناية الخاصة، أي إن هذه الحالة تتطلب نوعا من الإشباع الخاص الذي يرتبط أكثر بالجوانب النفسية والبيولوجية... ولكن البحث في الواقع يؤكد على عوامل كثيرة ومختلفة وبالأخص عدم تجاهل الحاجيات النفسية للمرأة[3]، وكذلك الأسرة التي تتفهم احتياجات الأنثى واختياراتها وتقدير مراحل الحياة التي تمر بها وما تتطلبه كل مرحلة من مراحل الإشباع الذي لا يرقى مكانه أي نوع آخر من الإشباعات الأخرى لأنه لا يمكن إحلال أو تعويض نوع من الإشباع بنوع آخر.

فالأسرة في مثل هذه الحالة تتفهم مثلا خطورة رفض زواج الأنثى التي بلغت سن الزواج بالشخص الذي تحبه وجاء لطلبها من أهلها بطريقة تحفظ شخصيتها وكرامتها وكرامة أسرتها وخاصة إذا كان هذا الزوج ممن يقدر المسؤولية الأسرية ودورها ووظيفتها (الوظيفة التربوية والإشباعية... الخ).

وبالتالي، فإن الأسرة السوية هي التي تستطيع أن تتنبأ بمستقبل سلوك إناثها وذلك ممن يمكن الاعتماد عليها لتقييم نتائج الجهد الذي بذلته أثناء مراحل التنشئة الأسرية خلال مؤشرات، وهي جد أساسية لأنها تشكل مدخلات إيجابية مهمة لفهم الجوانب الصحية والسيكولوجية للذكور والإناث داخل الأسرة تتمثل في الصحة، الهوية، الجانب التربوي، الأسرة والعلاقات الاجتماعية، التمثيل الاجتماعي، تنمية الجوانب العاطفية والسلوكية، والاعتناء بالمهارات

---

(1) tom Villington. Working with childen. Sage publication: London. 2006. p46

(2) katrine Williams. Criminology. oxford University press: London. 2004. p105.

(3) محمد نبيل السملوطي. الاسلام وقضايا علم النفس الحديث. ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر. 1986. ص 122-123

الذاتية[1]، وهي القادرة على تحقيق التوازن الإشباعي للأنثى من خلال السهر على إشباع حاجياتها باستمرار حتى لا تفكر في البحث عن بيئة بديلة للإشباع، وبذلك لا يمكن للأنثى التي نجحت أسرتها في هندسة سلوكها السوي القائم على تحقيق الإشباع أن تختار طريق الإجرام، وبالتالي لا يقبلن بصفة عامة على الجريمة مهما اشتد فقرهن، ولقد أكدت الدراسات والإحصاءات أنه توجد أقلية من الإناث المنحرفات ميسورات الحال داخل السجن إلى جانب الإناث الفقيرات، يعني هذا أنه إلى جانب عامل الفقر توجد عوامل أخرى لها تأثيرها تنتهي بالدفع بالأنثى الفقيرة إلى ارتكاب الجريمة[2]، مع العلم أن هندسة سلوك الأنثى المستقبلي (الأنثى غير المجرمة) لابد أن تنهض على مجموعة من المحددات تكون كالتالي:

1-تلقين مبادئ السلوك الاجتماعي

2-تعلم القبول والرفض

3-متى يكون الاتصال ومتى يكون التخلي أو الانفصال

4-القدرة على التمييز من عدمه

5-التفريق بين الضار والنافع

6-الاستمرارية (التوازن) مقابل التوقف أو الهروب

7-المخالطة والتفاعل والتكيف مقابل الانعزال

8-الأمل والتفاعل مقابل الضعف والفشل والاستسلام

9-الإحساس بالأمن مقابل اللاأمن

10-المشاركة مقابل التفرج والسلبية أو الحياد

11-أن للحياة معنى وقيمة وأهمية

2-الأسرة غير السوية والأنثى المجرمة:

إن الأسرة غير السوية تتضح معالمها من بداية مرحلة اختيار الزوج، فإذا كان الاختيار خاطئا يكون مسار الأسرة حتميا منحرفا، فهذا النوع من الأسر يقوم على تناقص الدور حيث تعجز فيه عن حل المشاكل ولو كانت بسيطة، وتكمن خطورة الانحراف وتناقض الدور في أن الأنثى داخل هذه الأسرة غير السوية تعلم أن أفعالها مصدرها الاضطراب والوسوسة، ورغم ذلك لا تستطيع الانفكاك منها وقد يدفعها ذلك في بعض الحالات إلى الإجرام أو الانتحار[3]، كما نلاحظ أن الأنثى تكتشف سلبية سلوك آبائها بمفردها من خلال التعلم وذلك كأن ترى أن الأب يدخن ويكذب ويضرب الأم ويسبها ويشتمها ويعود إلى البيت متأخرا مدمنا مخمورا غير آبه بحاجات أبنائه.

ويطالب الأبناء في المقابل بعدم فعل ذلك وهذا ما يجعل الأنثى داخل الأسرة غير قادرة على التكيف والشعور بالراحة النفسية والأمان لأنها تفتقد إلى الحب والمحبة والحنان والعطف والشفقة بالإضافة إلى عدم وجود مجال واسع للمعاملة الحسنة والتقدير مما ينعكس سلبيا على شخصيتها فتصبح عاجزة عن تنمية ذاتها لأنها تفتقد التقدير والثقة بالنفس التي لها

---

(1) Mark lymbery, Sandra Buther. Social work ideal and practice relatives, Palgrave mac millan: London. 2004. p183.

(2) نظير فرج منا. الموجز في علم الإجرام والعقاب. بن عكنون: الجزائر. 1993. ص ص 136-137

(3) دردوس مكي. الموجز في عم الاجرام. المطبعة الجهوية بقسنطينة (ديوان المطبوعات الجامعية)، ص 175-176

علاقة وطيدة بتنمية التصورات الصحيحة حول ذاتها ومستقبلها.

وهذا ما يؤدي إلى عدم التوازن السيكولوجي الذي ينتج عنه حالة من الخوف والانطواء الذي قد ينتهي إلى حالة اكتئابية شديدة تؤدي ببعض الإناث إلى الانتحار أو شرب المحاليل الكيماوية أو تعاطي جرعات عالية من الأدوية أو السموم... الخ.

فالأسرة عندما تعجز عن توفير مجال واسع للإشباع أو تحقيق إشباع في غير محله يعنى أنها غير مدركة لحاجيات الإناث ومستلزمات الإشباع وتطورها بتطور مراحل عمرهن، فضعف الإمكانات وعدم البحث عن تنميتها واللامبالاة ونقص التضحية وعدم تقدير المسؤولية وإدراك الغاية والأهداف التي أنشئت من أجلها الأسرة تؤدي إلى ضعف التأطير الأسرى للإناث وضعف حمايتهن والسهر على مطالبهن، إذا كيف نبحث عن أنثى سوية داخل أسرة الآباء فيها غير أسوياء أو مجرمون؟

مع العلم أن هناك مسؤولية أسرية مباشرة عن بناء سلوك المرأة الإيجابي أو السلبي وبالتالي فإن هذا الموقع لن يكون أكثر من الموقع الحقيقي الذي أنشأته الأسرة للبنت التي ولدت داخلها أو المرأة التي تم قبولها عضوا جديدا داخل هذا الوسط الاجتماعي الجديد الذي ستبدأ فيه أشكال جديدة للصراع قد تنتهي بتفوق الأقوى تأثيرا[1]، لكن كيف يمكن للباحث تصور أو تشخيص بعض الحالات التي تتخلى فيها الأسرة عن مسؤوليتها كليا فتمنع الأنثى حتى من تناول ما تحتاجه من طعام لمدة تزيد عن الشهرين مما يجعلها بطريقة سرية تشرب من الحليب الذي يشرب منه الطفل الصغير، وكيف يكون الأمر بالنسبة إلى الأم المرضعة التي تسجن مع ابنتها أو ابنها في غرفة ضيقة مظلمة... وكيف بالنسبة إلى الأب الذي يطرد ابنته من المنزل ويدفع بها إلى الرذيلة... الخ.

إن الأسر التي تعجز عن تحقيق أهداف بناتها على النطاق الذي كن يحلمن به أو يتمنينه بسبب التفكك أو الطلاق أو عدم توفير العناية الكاملة لهن والقدرة على تقييم سلوكهن وتوجيههن بسبب أو آخر، هن أكثر عرضة لأن يخالفن القانون ويصبحن منحرفات أو مجرمات، لأنهن لم يستفدن في حياتهن من دور الرقابة والحماية من الوقوع في السلوك الإجرامي، وبالتالي صار صعبا على هذه الاسر أن تتمكن من بناء شخصية بناتها بالكيفية التي يتمكن من خلالها أن يصبح لهن رقابة داخلية يمكن على أساسها دراسة وموازنة ومعرفة كيفية تفادي الوقوع في الجرائم أو الوقوع كضحايا إجرام، وبالتالي تجاوز مسار السلوك السوي المقبول اجتماعيا، ناهيك عن الإناث اللواتي ينحدرن من أسر مجرمة أو كونها سبق أن ارتكب واحد أو أكثر من أفرادها أو آبائها جرائم وأصبح السلوك الإجرامي فعلا طبيعيا معتادا عند هذه الأسر، وقد يكون ربما عاملا من عوامل الارتزاق بالنسبة إليهم، فإن هذه الأسر هي عبارة عن مدراس أو مراكز للتدريب الإجرامي وبالتالي فالأطفال والإناث يتخرجون بمهارات وخبرات وتقنيات مختلفة من خلالها يتفنون في ارتكاب الجريمة فتصبح الإناث ربما مجرمات في سن مبكرة جدا ويصبح لهن استعداد كبير للانضمام إلى عصابات إجرامية[2].

---

[1] John Munie. Youth and crime, A critical introduction, Sage publication: London. 2006. p25.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان. الجريمة (دراسة في علم الاجتماع الجنائي). 1990. ص228-232

وفي مصادر إحصائية كثيرة تشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من الجرائم يرتكبها الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين (10-11) عاما، ونفس الشيء بالنسبة إلى ألمانيا وإيطاليا حيث أثبتت الدراسات أن من هن في سن (12-15) فجريمتهن التشرد، وأن من هن في سن (14) فجريمتهن التسول، وأن من هن في سن 16 إلى أقل من 20 سنة فهن يرتكبن جرائم هتك العرض[1].

إن الأسرة التي تفشل في احتواء الأنثى وتعليمها وكيفية جعلها قادرة على التكيف ومواجهة المشكلات والتحاشي أو تجنب عوامل وأسباب الوقوع في الإجرام يؤدي بها إلى التفكير في الانفصال عن هذه البيئة التي لم تحقق لها قسطا معتبرا من إشباع حاجياتها البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية وبالتالي يبدأ تشكل تصوراتها الأولية السلبية التي تقوم على فكرة مفادها أن وجودها في أسرتها لا يختلف ولا يمكن أن يكون أحسن من وجودها داخل جدران السجن وبالتالي تصبح لا يخيفها التفكير في الدخول والانتماء إلى بيئة المجرمين والمجرمات وبداية مرحلة جديدة من الحياة الإجرامية كتعاطي المخدرات والاتجار بها ثم السرقة والتزوير وممارسة الدعارة وتبيض الأموال والجرائم المنظمة... الخ. إن عدم تحقيق الإشباع الجدي لمجموعة من الحاجيات الضرورية والأساسية لحياة الأنثى داخل الأسرة بطريقة مرضية ومتوازنة يؤدي بها إلى البحث عن فضاء جديد تضمن فيه على الأقل تحقيق نوع من الإشباع ولو بشكل جزئي وقد تكون في هذه الحالة ضحية إجرام قبل أن تبدأ طريقها الجديد أنثى مجرمة محترفة.

ثانيا: تجسيد التوازن الإشباعي من خلال تلبية حاجات الأنثى:

1-مفهوم حاجات الأنثى:

الحاجة في علم النفس نمط يستخدم للإعراب بصفة عامة عما يفتقر إليه الكائن الحي للحفاظ على حياته كالحاجة إلى الطعام والشراب أو لحمايتها كالحاجة إلى توقي الألم وتجنب المخاطر أو لتحقيق اللذة وحفاظا على جنسه بالحاجة الجنسية، يضاف إلى ذلك حاجات كثيرة أخرى كلها ذات منشإ بيولوجي كالحاجة إلى النوم والراحة... الخ

ولا يتوقف المرء عند مجرد الحاجات الجنسية ذات المنشإ الفسيولوجي بل عندما يتم إشباع هذه الحاجات بشكل كاف تظهر حاجات أخرى وهذا ما أدى بماسلو إلى تقسيم الحاجات إلى قسمين: حاجات افتقارية وحاجات ارتقائية فلا بد للأنثى من توفر الحاجة إلى الطعام قبل الحاجة إلى الحب ثم تستطيع الأنثى بعد ذلك الانتقال السوي إلى حاجة أخرى هي الإنجاب، وهكذا ترتقي الحاجات عند الإناث.

وإذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية أخرى تجدنا بإزاء حاجات جسدية وحاجات نفسية اجتماعية، لقد قدمنا مثلا عن الحاجات الجسدية لكن تظل الحاجات النفسية الاجتماعية أكثر من أن تحصى نذكر منها الحاجة إلى الحب، الحاجة إلى الأمن، الحاجة إلى النجاح، الحاجة إلى الحرية، الحاجة إلى الحنان والعاطفة، الحاجة إلى السلطة، الحاجة إلى الانتماء الحاجة إلى التقدير والاحترام... الخ

---

[1] L. F. Lowenstein. Parental Alienation and address parental alienation resulting from a crimonious divorce or separation. Russelle house publishing: London. 2007. p88

وتشير الدراسات التحليلية النفسية إلى أن لدى الأنثى جوعا فطريا إلى الآخرين وفقدان العلاقة مع الآخرين أو تشوهها يعتبر موتا نفسيا محققا لها ويظهر ذلك من الأمراض النفسية التي تصبح تعاني منها، كما أن الأنثى تكتسب حاجات جديدة في سياق نموها يطلق عليها الحاجات المكتسبة وهذه الحاجات لا يبدو أن لها أي أساس فطري مثل الحاجة إلى التدخين أو الحاجة إلى ركوب الدراجة أو الحاجة إلى تناول المسكرات... طبعا لا يمكن أن نتصور ميل الأنثى إلى شيء مهما كان دون أن يكون له قوة معينة باطنية تدفع إليه، صحيح أن الحاجة إلى التدخين حاجة مكتسبة لكن من المحتمل أن يكون التدخين وسيلة لإشباع حاجة أخرى للتخلص من القلق أو نسيان الهموم والمشكلات فهي عند ذلك تكون من نوع الحاجة إلى الدفاع عن الذات ضد الأخطار الموجودة في البيئة الأسرية على سبيل المثال حسب نظرة بعض الإناث.

2-المقصود بالتوازن الإشباعي:

يقصد بالتوازن الإشباعي حالة أو حالات الإشباع البيولوجي والسيكولوجي والاجتماعي داخل الأسرة وخارجها بطريقة مقبولة ومشروعة بحيث لا يكون فيه حالة إشباعية على حساب حالة إشباعية أخرى، فلا بد أن يتوازى ذلك مع المراحل العمرية ومتطلبات الأنثى النفسية والجسدية بالقدر الذي لا يؤثر سلبيا على الأنثى وهو تحقيق لمجموعة من الحاجيات لا يمكن فيها إحلال حاجة بحاجة أو نوع من الإشباع بنوع آخر من الإشباع أو على حساب إشباع آخر كما أن الإشباع الكلي الذي هو عبارة عن مجموع وحدات إشباعية لابد من أن يتحقق بالفعل وبالكيفية التي تنتهي بالرضاء والراحة والسعادة، فيتحقق من خلاله وجود الأنثى السوي داخل الأسرة وخارجها وبالتالي يغنى الأنثى عن البحث عن بديل آخر جديد للإشباع خارج معايير الإشباع الأسرية.

ويمكن القول إن هناك ما يلي:

1-هناك علاقة بين كل مرحلة عمرية وتطور حاجات الإشباع.

3-لا يمكن إبدال حاجة بحاجة أخرى أو تحقيق إشباع بنوع آخر من الإشباع أو على حساب إشباع آخر.

4-الأنثى تحتاج إلى إشباع حاجاتها بكيفية مقبولة أسريا ومجتمعيا ووفقا للعادات والقيم والشرائع.

5-هناك أسر سلبية لا توفر للأنثى حماية كافية لممارستها لحقوقها الإشباعية حيث تعتقد أن الأنثى هي أداة أو وسيلة للإشباع وبالتالي لا يحقق لها المطالبة بإشباع حاجاتها بالكيفية التي تحقق لها توازنا إشباعيا كليا.

3-خطورة تجاهل حاجيات الإناث النفسية المتصلة بتوازنهن الإشباعي:

في الوقت الذي يؤكد فيه الكثير من العلماء والباحثين في ميدان التربية وعلم النفس التربوي على أهمية تدارك وتفهم الحاجات النفسية الحقيقية للإناث في كل مرحلة من مراحل نموهن الجسمي والعاطفي والعقلي فإن الكثير من الأسر تتجاهل هذه الحاجيات ولا تبذل أي اهتمام بها، ومن خلال دراسات كثيرة تبين أن نسبة إجرام الإناث وانحرافهن تكون منخفضة في الأسر التي كانت تهتم بحاجيات إناثها النفسية وتزداد هذه النسبة بدرجة متفاوتة في الأسر التي كانت لا تهتم بحاجيات أطفالها.

وتتضح أهمية هذه المعادلة من خلال العلاقة المتينة التي تتوقف كثيرا على خصائص الشخصية التي تنبع من حاجيات الأنثى ومدى إشباعها لها، ولا

شك أن فهم حاجيات الإناث وطرق إشباعها يضيف إلى الأسر قدرة معرفية تساعدها على الوصول إلى أفضل مستوى للنمو النفسي والتوافق النفسي والصحة النفسية قصد تحقيق قدر عال من الإشباع المتوازن الذي يوفر مناعة للأنثى ضد الانحراف والإجرام، فعلى سبيل المثال فإن الآباء الذين يعانون من عدم توازن في إشباع حاجياتهم المتعددة قد يؤثرون سلبا على تحقيق توازن إشباع حاجات بناتهن[1]

ومن أهم الحاجيات النفسية الأساسية التي تجهلها الكثير من الأسر:

1-**الحاجة إلى الحب والمحبة:**وهي من أهم الحاجات لانفعالية التي تسعى الأنثى إلى إشباعها فهي تحتاج إلى أن تشعر بأنها محبة محبوبة، والحب المتبادل المعتمد بينها وبين والديها وإخوتها وأقرانها حاجة لازمة لصحتها النفسية، وهي تحتاج إلى الصداقة والحنان وتريد أن تشعر أنها مرغوب فيها وأنها تنتمي إلى جماعة وإلى بيئة اجتماعية صديقة فالأسرة مسؤولة على الجوانب العاطفية الاجتماعية وأيضا الجسدية... [2]

فالأنثى التي لا تشبع هذه الحاجة إلى الحب والمحبة فإنها تعاني من الجوع العاطفي وتشعر بأنها غير مرغوب فيها وتصبح سيئة التوافق مضطربة نفسيا، فالكراهية التي يتعلمها الأبناء من آبائهم داخل الأسرة لا قيمة إيجابية لها فهي تهدم نظام القيم الأسري وتشكل خطورة محدقة على الجوانب النفسية والعاطفية والصحية بالنسبة إلى الطفل[3].

2-**الحاجة إلى الرعاية الوالدية والتوجيه:** إن الرعاية الوالدية والتوجيه خاصة من جانب الأم للأنثى هي التي تكفل تحقيق مطالب النمو تحقيقا إيجابيا يضمن الوصول إلى أفضل مستوى من مستويات النمو الجسمي والنفسي، ويحتاج إشباع هذه الحاجة إلى والدين يسرهما وجود الأنثى ويحيطانها بحبهما ورعايتهما، إن غياب الأب أو الأم إما بسبب الموت أو الانفصال أو ظروف العمل وخاصة في حالة اشتغال الأم وانشغالها عن الأنثى وتركها للغير أو إيداعها في مؤسسة من مؤسسات الرعاية تؤثر تأثيرا سلبيا في نموها النفسي. إن هناك تأثيرا متعدد الجوانب على المستوى الفردي والجماعي الأسري، فإن عدم التكامل في الأدوار التربوية الأسرية سواء من طرف الأم أم الأب قد يؤثر على مسار سلوك الأنثى (سلوك مضطرب)[4]

3-**الحاجة إلى إرضاء الكبار والأقران:** تحرص الأنثى السوية في كل أوجه نشاطها على إرضاء الكبار رغبة منها في الحصول على الثواب، وهذه الحاجة تساعدها في تحسين سلوكها وفي عملية التوافق النفسي والاجتماعي حيث يلاحظ في سلوكها استجابات الكبار والآخرين بصفة عامة ما يحرص على إرضائهم.

كما تحرص أيضا على إرضاء أقرانها بما يجلب لها السرور ويكسبها حبهم وتقديرهم وترحيبهم بها

---

[1] Marie Connolly, Yvonne Crichton-hill and Tony ward. Cultural child protection, Reflexive Responses. – Jessica kingsley: London. 2006.

[2] Colin. Roger. Crime reduction partnerships. Oxford University press: London. 204. p59

[3] Martin Stephenson. Youth and offending education –youth. justice. and social education. wllan publisher: London. UK. 2007. p21

[4] L. F. Lowenstein. opcit. p47

اعضو في جماعتهم ويجب الاهتمام بإشباع هذه الحاجة عند الأنثى بإتاحة فرص التفاعل الاجتماعي مع أقرانها والمشاركة معهن في التسلية والعمل.

4-الحاجة إلى التقدير الاجتماعي: تحرص الأنثى على أن تشعر أنها موضع تقدير وقبول واعتراف واعتبار من الآخرين وإشباع هذه الحاجة يمكن الأنثى من القيام بدورها الاجتماعي الإيجابي الذي يتناسب مع سنها والذي تحدده المعايير الاجتماعية التي تبلور هذا الدور، وتلعب عملية التنشئة الاجتماعية دورا هاما في إشباع هذه الحاجة.

5-الحاجة إلى الحرية والاستقلال: تصبو الأنثى في نموها إلى الاستقلال والاعتماد على النفس، وهي تحتاج إلى تحمل بعض المسؤولية كاملة، وتحتاج أيضا إلى الشعور بالحرية والاستقلال وتسيير أمورها بنفسها دون معونة من الآخرين مما يزيدها ثقتها في نفسها ويجب تشجيع التفكير الذاتي المستقل لدى الأنثى ومعاملتها على أن لها شخصيتها المستقلة ووجهة نظرها الخاصة فأهداف الأسرة الاستشارية أن تقدم الدعم وتوفر الحاجات اللازمة لهؤلاء الأطفال وكذلك لا بد من التركيز على الحاجيات الخاصة مع التأكيد على أهمية دعم وتنمية نظام العلاقات وقنوات الاتصال الأسرية... الخ[1].

6 -الحاجة إلى تعلم المعايير السلوكية: تحتاج الأنثى إلى مساعدة في تعلم المعايير السلوكية نحو الأشخاص والأشياء ويحدد كل مجتمع هذه المعايير السلوكية، فالأنثى تحتاج إلى المساعدة في تعلم حقوقها وما لها وما عليها وما تفعله وما لا تفعله، ما يصح لها وما لا يصح لها، بمفردها أو بمعية الآخرين، داخل الأسرة والجماعة أو خارجهما.

7-الحاجة إلى تقبل السلطة: تختلف أنماط السلطة باختلاف الثقافات، فبعض الثقافات تتيح فيما قبل السادسة ممارسة أي سلوك تختاره الأنثى بينما البعض الآخر يلزمها منذ سن مبكرة بتقبل السلطة والتوجيه فالأنثى تحتاج إلى تقبل السلطة لأنها في حاجة إليها، فسلوكها مازال غير ناضج وخبراتها فجة، إلا أن هذه السلطة لابد أن تراعي مستوى نموها وأن تكون حنونة وحازمة حتى لا تهيمن الأدوار السلبية داخل الأسرة من خلال الاستخدام غير الصحيح للسلطة وتوجيهها عكس أهداف الأسرة من بعض االأفراد على الإناث والذي ينتج عنه آثار سلبية داخل النظام السلوكي للأسرة وقيمها[2].

8-الحاجة إلى التحصيل والنجاح: تحتاج الأنثى إلى التحصيل والإنجاز وهي تسعى دائما عن طريق الاستطلاع والاستكشاف والبحث وراء المعرفة الجديدة حتى تتعرف على البيئة المحيطة بها وحتى تنجح في الإحاطة بالعالم من حولها، وهذه الحاجة أساسية في توسيع إدراكها وتنمية شخصيتها وهي لهذا تحتاج إلى تشجيع أكبر وغرس روح الشجاعة فيها وليس قتلها.

9-الحاجة إلى مكانة واحترام الذات: تحتاج الأنثى إلى أن تشعر باحترام ذاتها وأنها جديرة بالاحترام وأنها قادرة على تحقق ذاتها وتعبر عن نفسها في حدود قدراتها وإمكاناتها وهذا يصاحبه عادة احترامها للآخرين وهي تحتاج إلى القيام

---

(1) Carol Vincent and stephen-j-Ball. Children, choice and class practises (middle-class parents and their children ., Routledge: London. 2000. p 91.

(2) Gallagher, thomas, H, powell, Paul. Brothers and sisters, Aspecial part of exceptional families. H. Books publishing: London. 2006. p163.

بالأشياء التي تبرز ذاتها كما تحتاج إلى استخدام قدراتها استخداما بناء.

10-الحاجة إلى الأمن:

تحتاج الأنثى إلى الشعور بالأمن والطمأنينة بالانتماء في الأسرة والمدرسة والرفاق في المجتمع، إن الأنثى تحتاج إلى الرعاية في جو آمن تشعر فيه بالحماية من كل العوامل الخارجية المهددة لوجودها السوي وتشعر بالأمن في حاضرها ومستقبلها ويجب مراعاة الوسائل التي تشبع فيها هذه الحاجة لدى الأنثى حتى لا تشعر بتهديد خطير لكيانها مما يؤدي إلى أساليب سلوكية قد تكون انسحابية أو عدوانية أو إجرامية. وقد نجد من الأسر التي ترتفع فيها معدلات الانتهاك لحقوق البنات بصورة مرعبة لا تبشر بمستقبل سوي لهن فيصبحن إناثا مجرمات لا محالة...[1] فالعنف الأسري والعداء وعدم اقتراب الآباء من بناتهن يجعلهن يحسسن بعدم الراحة وعدم التكيف والانسجام.

11-الحاجة إلى اللعب: اللعب هو أي سلوك يقوم به الفرد من دون غاية مسبقة وكل أفراد الجنس البشري يلعبون، وكذلك يفعل أطفال الحيوانات، واللعب له أهميته النفسية في التعليم والتشخيص والعلاج، ويعتبر اللعب من أهم وسائل الطفل في تفهمه للعالم من حوله، وهو إحدى الوسائل الهامة التي يعبر بها الطفل عن نفسه ويعتبره البعض مهنة الطفل.

ثالثا -عوامل التأثير القاتلة المؤثرة في التوازن الإشباعي عند الإناث:

يمكن تحديد أربعة عناصر متصلة بمجموعة من العوامل السلبية المؤثرة في التوازن الإشباعي عند الإناث والذي يعد ضروريا داخل الأسرة وخارجها وهي:

1-العلاقة بين الأبوين:

أثبتت الأبحاث التي أجريت في هذا المجال أن معظم الإناث المجرمات من أسر مفككة ومنازل تكثر فيها النزاعات بين الزوجين ومن الصور السلبية التي تتشكل عند الأنثى ما يلي:

أ- انهيار الأمل في مصدر السلطة وهو الأب، ومظهر العطف وهي الأم.

ب – هروب الأنثى إلى الشارع علها تجد فيه متنفسا عما تجده من متاعب في المنزل.

ج-انغماس الأنثى في أحلام اليقظة حيث تجد فيها متنفسا ومجالا متسعا لفرارها من الواقع المؤلم الذي تعيشه داخل الأسرة.

د- انعدام ثقة الأنثى في نفسها وفي الآخرين وتحولها إلى ذئب بشري.

2 – العلاقات الانفعالية في الأسرة:

إن الانفصال بين الأنثى وأمها لفترة طويلة خاصة في السنوات الخمس الأولى من حياتها تساعد على تكوين السلوك الإجرامي. الذي تبدو علاماته في نقص شديد في مشاعرهن الرقيقة نحو الآخرين، ويملن إلى السرقة والهروب من البيت، فإن اضطراب النمو الانفعالي والعاطفي يبقى الأنثى الاجتماعية السوية في أعماق نفسها "الجنوح الكامن"، قد تسلك في الظاهر سلوكا اجتماعيا دون أن تكون في

[1] opcit. p30

الحقيقة قد انسجمت وتكيفت مع المجتمع بل منصبا على جنوح وانحراف كامل.

3-فساد البيئة الأسرية:

يبدو تأثير البيئة الأسرية واضحا على تكوين شخصية الأنثى منذ طفولتها، وعلى نماء ملكتها النفسية وتوجيه مستقبلها، فإذا كانت الأسرة ذات طابع تسلطي مبالغ فيه وقسوة مفرطة فإن الأنثى تتلقى في أسرتها تجاربها الأولى وتقاليدها وعقائدها مستمدة من فكرة التعلم والخطإ.

فالبيئة العائلية قد تولد في الأنثى مشاعر الحرمان والغيرة وغيرها من اضطرابات الشخصية التي تدفعها إلى العنف والسرقة والتشرد والهروب من المنزل. إذن فقدان الجو العائلي، وانحطاط مستوى **المعيشة كما أن القدوة السيئة والسلوك المتعصب** للوالدين والعادات الضارة وضعف الوازع الديني، والتربية الخاطئة كثيرا ما تدفع بالمرأة إلى الوقوع في كثير من الفواحش، جرائم القتل والسرقة والجنس، لأن الإناث أشد تأثرا بالاضطرابات الحاصلة داخل الأسرة من الذكور، لأن الذكور غالبا ما يكونون أكثر تحملا وصلابة أمام هذه النزاعات داخل العائلة.

فهناك بعض الدراسات بينت أن هناك علاقة بين الفقر وتعرض الإناث للضرب والانتهاك والأذى الأسري لهن... الخ[1]، كما أن بعض العادات السيئة لدى الأم والأب كالسرقة والإدمان على الخمر أو المخدرات تفسد التكوين الأخلاقي للأنثى وتؤثر في معاييرها وقيمها.

فبعض الأسر يغلب عليها نمط من التفكير مفاده التسامح مع الأبناء عندما يقدمون على تعاطي المخدرات بكمية قليلة وفي أوقات محدودة لكن هذا يعد خطأ منهجيا في التعامل مع الأبناء لأن ذلك سوف يتطور إلى التعاطي بصورة مستمرة وغير محدودة ويمتد بعد ذلك ليشمل كل أنواع المخدرات والمسكرات... والشيء الذي يلاحظ في الأسرة الجزائرية هو التسامح مع الذكور دون الإناث مما يؤثر سلبا على الاتجاه السلوكي للفتاة فتصبح هذه أيضا تتشوق إلى تذوق ومعرفة طعم هذه المسكرات التي تتساهل فيها الأسرة مع الذكور وإذا وجدت الفرصة سانحة لذلك تصبح هي الأخرى مدمنة مسكرات ومخدرات وبالتالي تكتشف هي أيضا بابا جديدا من أنواع اقتراف الجرائم كالسرقة والدعارة وخيانة الأمانة... الخ[2].

كما أن الآباء ذوي الشخصية الضعيفة أمام زوجاتهم. والآباء ذوو الطباع الفطنة والعادات الشرسة الذين يعاملون زوجاتهم معاملة سيئة، لا يهيئ هذا النوع منهم علاقات النمو الوجداني السوي اللازمة للأنثى، ومن بين الصور الإباحية في الأسرة التي تساعد الأنثى على المضي في طريق الانحراف والإجرام ما يلي:

- عدم احترام العادات والتقاليد المتعارف عليها.
- عدم تأدية الشعائر الدينية وما تتطلبه من فرائض وطقوس.
- انهيار معاني العفة وتغلب الغرائز والاستسلام لها.

---

(1) Hilary Abrahams. Suporting women after domistic Violence Jessica kingsley publishing 2007. p71

(2) Lynshipway. Domistic Violence, Routledge. Taylor: London. 2004. p80

- استجابة الاستيلاء على حقوق الآخرين وسمعتهم.

- محاولة تقليد ومسايرة نماذج من الحياة في المجتمعات التي تختلف عن المجتمع الذي تعيش فيه الأسرة.

كما نجد أيضا أن للطلاق أو الوفاة تأثيرا لا ينكر في حياة الإناث وسلوكهن وقد يشكل صدمة نفسية قوية للإناث أكثر من الذكور وحرمانهن من مشاعر الحنان، وبالأخص البنات اللواتي لا يجدن من يتولى رعايتهن ولا من يبدي لهن الاهتمام، فلا تجد الفتاة حينها في حياتها سوى القلق واضطرابات في الشخصية ويعتريها شعور بظلم الناس لها، فتحقد عليهم وتثور، وقد يكون الإجرام تعبيرها الأفصح عن عدم الرضا بمجتمعها، فالبنت قد لا تنحرف عن مجتمعها بحصول الطلاق بين والديها لاسيما إذا وجدت من يحضنها ويعوضها عما حرمت منه عند والديها من حنان وسكينة وحب... الخ

إنما الشيء الذي لا تنساه أبدا هو مشاهدة التوتر والمشادة التي كان يحياها أبواها على مرأى ومسمع منها وتبادل السب والشتم وقد يلجأ أحدهما إلى الكذب والمراوغة لتبرير موقفه إزاء الآخر، فهذه الأمور تتذكرها البنت من حين إلى آخر.

وما نستخلصه هو أن النموذج الأمثل الذي كانت تنشده بصفة لا شعورية لدى أبويها لا يوجد، إنما المثل العليا والأخلاق الفاضلة والصراحة والصدق، ما هي إلا عبارات صورية جوفاء لا وجود لها في الواقع إذا لم تجدها في والديها، وبالتالي إن اقترافها لبعض الجرائم المنافية للقيم الاجتماعية كالسب والقذف وشهادة الزور وحتى جرائم أخرى تكون أكثر خطورة، ففي نظرها تعتبر أفعالا عادية ما دامت أنها فقدت المثل العليا والنموذج المثالي الذي كان من المفترض أنها قد وجدته في والديها[1].

رابعا: تجسيد العلاقة بين إجرام الأنثى وعدم التوازن الإشباعي:

1-كيف تصبح الإناث مجرمات:

إن إجرام الإناث يعد نتيجة طبيعية وحتمية لعدم التوازن الإشباعي داخل الأسرة والذي يشمل الإشباع البيولوجي والنفسي والاجتماعي... الخ، كما يرجع أيضا إلى غياب الاعتقاد الفعال الذي يمنع الانحراف والإجرام، فهذا السلوك الواعي السوي يتأثر بعدم التوازن الإشباعي للحاجات داخل الأسرة[2].

فهناك بعض الإناث يردن الغرق والوقوع في ارتكاب الجريمة في الوقت الذي لا تريد الأخريات هذا النوع من السلوك، وأن تفسير ذلك هو أن نظرة الإناث إلى الجريمة والطريق اليها يقوم على اتجاهات متصلة بتأثير فعل القوى الاجتماعية ودورها في تشكيل الوعي لديهن والقائم بدوره على التكيف والإشباع[3]

فعدم الإشباع يجعل الأنثى في حالة اضطراب مستمرة مع عدم تحقيق الراحة النفسية والسعادة كما أن استمرارية هذه الحالة تؤدي إلى ضعف التركيز وضيق مجال التفكير المنطقي مما يؤدي إلى زيادة التوتر والقلق وظهور السلوك العدواني والتسرع والغضب ومع عدم الوصول إلى حالة الإشباع

---

(1) Jane fountain and DIRKY KORF. Drug in society. European perspectives, Radcliffe publishing: Oxford 2007. p53

(2) نظير فرج منا. مرجع سابق. ص 130-131

(3) stephen jhones. Criminology, 3 édition, oxford university press: London 2001. p288

المتوازن خلال فترة قصيرة فإن هناك إمكانية لبداية تشكل لشخصية جديدة هي شخصية الأنثى السيكوباتية وذلك إذا ما استمر الوضع على حاله لفترة طويلة وما يصاحب ذلك من قلق وإحباط واكتئاب... مما يجعل هذه الأنثى تبحث عن مجالات جديدة لتحقيق إشباع حاجاتها ولو على حساب حاجات أخرى ونتيجة لعدم القدرة على التحكم الإشباعي خلال هذه المرحلة فإن التطور في الطلب على أنواع جديدة من الإشباع المفاجئة دون التبصر يجعل من بعض الإناث لهن قابلية لأن يصبحن ضحية لأنواع من السلوك الإجرامي، مثل الاغتصاب الذي قد ينتهي بهن إلى الإجهاض أو قتل المولود غير الشرعي... وينتهي ذلك بالسجن ثم دخولهن عالم البغاء والمشاركة في اقتراف جرائم الجنس ثم تبييض الأموال وفيهن من يصبحن العقل المدبر للجرائم المنظمة وقد تصبح الأنثى شريكا خطرا في الجرائم المنظمة التي ترتكبها المنظمات الإجرامية العابرة للقارات كما هي في إيطاليا والبرازيل.

فالأنثى المجرمة بمجرد قبولها العيش تحت وطأة تنامي اتجاهاتها نحو ارتكاب الجريمة تصبح غير اجتماعية لاسيما في المجتمع الذي تنبذ فيه المرأة المرتكبة للجريمة بأشكال وأساليب أكثر عنفا من التي ينبذ بها الرجال[1]، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية التي تؤثر سلبيا على سوك الأنثى، خاصة في المجتمعات التي تقل فيها الحماية القانونية والاجتماعية لها[2].

فالأنثى أيام الحرب تدخل عالم الجريمة من بابه الواسع فتخوض فيه مثلما يخوض الرجل مضيفة إلى صفحاتها ما هو خاص بها مثل الزنا والإجهاض وقتل الأطفال حديثي العهد[3].

فإجرام الأنثى قد يكون سببه أو مصدره تلك السلوكات القائمة على الصراع داخل الأسرة ومظاهر العنف المتكررة[4]، وأكدت الدراسات أن معظم النساء اللواتي يلجأن إلى

الشارع يعانين من فراغ عاطفي وأخلاقي وإهمال بين، وحرمان من كل شيء[5]

ومن جهة أخرى فإن نقص الحقوق وانعدام المسؤولية الأسرية تعد من العوامل التي تجعل الفعل التربوي ينحرف عن أهدافه وبالتالي ينتج عنه اضطراب في الشخصية ينتهي في كثير من الحالات بالانحراف وإجرام الإناث[6].

كما أن هناك تقصيرا من طرف الآباء في تشخيص مشكلات الإناث والإسراع في إيجاد الحلول وعلاجها[7] وفي كثير من الحالات تكون الأنثى موضع عنف الرجال والذي يعرف هو أن مشكلات النساء الصامتات ليست معنوية، فالمرأة تستطيع أن

---

(1) Iam Marsh. keith morgan, crareth Norris and Zoe walkington. Theories of crime, Routledge Tayglor: London. 2006. p47.

(2) دردوس مكي. مرجع سابق. ص ص 230-231

(3) نظير فرج منا. مرجع سابق. ص 136-137

(4) Gill Mc Levor Women who offend. Gessica Kingsley publisher Ltd: London. 2004. p61

(5) barbara fowcett, brid, and jin Goddard. Contemporary child care policy and practice Featherstone, palgrave mac millan: London. 2004. p33

(6) دردوس مكي. مرجع سابق. ص ص 188-192

(7) Michael sheepard, Mirka crohn. Prevention and coping in child and FAMILLY CARE. Jessica kingsley publishers: London. 2004. p.124

تصرخ، لكن في كثير من الحالات لا أحد يسمع ويصغي إليها[1].

إن الأنثى التي لا تعيد لها أسرتها حقها والاعتراف بأنها ضحية اعتداء سافر أو عنف من طرف أحد الأفراد داخل الأسرة أو خارجها قد يشكل لها دافعية قوية نحو السلوك الإجرامي... [2] وهناك أيضا أنواع أخرى من العقاب التي تسعمل من طرف الآباء مثل الربط بالحبال أو إرغامهن على الحمام بالماء البارد في فصل الشتاء أو قلع الشعر، الضرب، القرص، إدخال الفلفل أو الهريسة ف فمهن أو إجبارهن على الأكل بالضرب، فهذه الأنواع من العقاب تؤثر سلبيا وتعمل ضد عملية الإشباع للحاجيات داخل الأسرة وفي هذه الحالة لا يمكن أن نتكلم عن توازن الإشباع، لأن مظاهر القهر والحرمان والعنف ظهرت بقوة وسوف تنتهي بالإناث داخل الأسرة إلى فقدان الأمل والثقة بالنفس مما يزيد في معدلات الهروب من المنزل وكراهية العيش فيه وتفضيل العيش مع أفراد جانحين ومجرمين على الآباء كونهن أصبحن ذئابا بشرية[3].

ففي غياب دور الأسرة وخاصة التربية التي تعتبر مهمة بالنسبة إلى مستقبل الأنثى، إن ذلك يقوم على التحدي الذي يبدأ انطلاقا من الانفصال الأسري (التفكك الأسري) الذي يقلص من حجم وفعالية الإشباع للأنثى مما يجعلها تبحث عن وسط جديد للإشباع حيث قضاء الوقت خارج المنزل وخارج المدرسة والذي تتشكل معه محصلة جديدة من الخبرات الانحرافية والإجرامية للأنثى[4].

وقد يكون سبب إجرام الأنثى نتيجة عقاب لها داخل الأسرة أحست بأنه غير متساو مع طبيعة وحجم السلوك الذي اقترفته، فالصواب هو التفهم والتواصل معهن... وليس قهرهن وحرمانهن[5].

2-توصيف جرائم الإناث:

إن جرائم الإناث تتوزع حسب حالتهن المدنية فهناك جرائم الإناث العازيات وجرائم الإناث المتزوجات، كما أن هناك تشابها كبير واختلافا ضئيلا بين الجرائم المرتكبة داخل الأسرة وخارجها، بين جرائم الإناث العازيات وجرائم الإناث المتزوجات.

ورغم ذلك فجرائم الإناث في زيادة مستمرة وهي كثيرة ومتنوعة:

– جرائم داخل الأسرة		– جرائم خارج الأسرة	
– متزوجات	– غير متزوجات	– متزوجات	– غير متزوجات
– قتل – ضرب – جرح – شتم – تعاطي المخدرات – خيانة – سرقة	– قتل – ضرب – جرح – شتم – تعاطي المخدرات – مسكرات – سرقة	– ضرب – شتم – خيانة – دعارة (بغاء) – مخدرات – سرقة	– ضرب – شتم – خيانة – دعارة (بغاء) – مخدرات – سرقة

(1) Churchill Livingstone. opcit. p174.

(2) basia spalec. Crime victims (theory. Policy and practice), Palgrave macmillan. 2006. p99.

(3) Carol Hayden. Children in trouble, the role of families. Schools and communities, Palgrave macmillan london. 2007. p54.

(4) Janet Boddy. valerie wigfall, autonia Simon, Working with children care. Patpetrie, Maccrawn Hal, open university press. 2006. p5.

(5) Tina skinner. Marianne Hester and Ellen Malors. Researching Gender Violence feminist methodology in action. Willan publishing: London. p120

ويمكن حصر هذه الجرائم كالتالي:

1-جرائم السرقة

2-التزوير

3-الضرب والجرح

4-القتل

5-الخيانة

6-جرائم الجنس (الدعارة)

7-التحرش الجنسي

8-السب

9-الشتم

10-الإهانة

11-التخريب

ويمكن القول إن إجرام الإناث من خلال هذا التوصيف يكون متصلا بثلاثة أنواع من المكونات هي المكون البشري والطبيعي والمصنوع.

كما أن التوزيع الجغرافي لجرائم الأنثى أيضا يختلف من الريف إلى المدينة كما أن هناك توزيعا بمعدلات مختلفة حسب تقسيم مناطق المدينة مع العلم أن الدراسات التوصيفية بينت نوعين من الإناث المجرمات وهما: الإناث اللواتي كن ضحايا إجرام ارتكب ضدهن في السابق كجرائم السرقة والضرب والاغتصاب... الخ، وأن هناك إناثا دخلن عالم الجريمة باختيارهن-**أي باختيار الأسرة غير السوية التي شكلت سلوك الأنثى السيكوباتية وصنعت إجرامها** -دون أن يكن ضحايا مجرمين في السابق، لكن كن ضحايا لعدم إشباع حاجياتهن من طرف آبائهن وأسرهن.

خلاصة:

إن مساعدة الأسرة والأقارب للإناث لابد أن تكون دائما موجودة وخاصة عندما يكون للآباء خبرات كافية لحل مشكلات مختلفة من نفس النوع أو التي تشبهها، كما أن الاتصال الأسري الفعال يعد مهمة أساسية لفهم الحاجيات وتحقيق الإشباع المتوازن لحاجيات الإناث، ويكون ذلك مجديا من خلال العناية النفسية والصحية للأنثى بالدرجة الأولى، كما أن التنسيق في ذلك مطلوب جدا لوضع خطة متكاملة لضمان استمرارية الاهتمام والعناية اللائقين بهن، ومن جهة أخرى فإن استعمال واستخدم هذه البرامج من طرف أعضاء الأسرة والأقارب تمتد لتشمل وبفاعلية كل ما يتصل بالعناية المتكاملة للإناث ومتطلبات احتياجاتهن المتوازنة داخل أسرهن والفضاءات الاجتماعية الأخرى.

وكذلك فإن تطوير العلاقة الجيدة مع الإناث من طرف آبائهن يؤدي إلى زيادة ثقتهن بأنفسهن وبأسرهن، وبالتالي إعطائهن دافعية أكثر على التكيف، وقد يحدث العكس من خلال عدم توفير الفرص لهن للشعور بذواتهن وقيمتهن من خلال العلاقة السلبية التي تصدر من بعض الآباء أو بعض أفراد الأسرة الآخرين، لأن الجوانب الإشباعية لا يمكن تفسيرها بسهولة فهي تتغير باستمرار كما أنها ترتبط بالواقع الذي يعشنه وبتأثيراته وأنماط تنشئتهن بدرجة عالية ومتفاوتة.

السلطة الزوجية في الأسرة الجزائرية
عوامل وانعكاسات صراع القطيعة النسوية والارتداد الرجالي

أ/أيت عيسى حسين
علم الاجتماع المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة -

تمهيد:

الأسرة مؤسسة اجتماعية توحد بين أعضائها روابط القرابة. والقرابة، كانت ولا تزال حاضرة في كل المجتمعات الإنسانية، لكن بخصائص ثقافية وبنائية ووظيفية متنوعة ومتغيرة، وبقدر كونها –بتعبير عالم اجتماع الأسرة (مصطفى بوتفنوشات) : نتاجا اجتماعيا، تعكس صورة المجتمع الذي تنتمي إليه وتتطور في إطاره[1]، فإن الأسرة السوية هي أساس الحياة الاجتماعية السوية والمجتمع المتكامل، لأن هذا الأخير إنما يكتسي وضعيته من جودة المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها ومن صلاح وفعالية الأفراد الذين قد يساهمون إما في صنع أمجاده أو نكساته. وتعتبر الأسرة بلا جدال بين الباحثين أكثر المؤسسات والأنساق الفرعية أهمية ضمن النسق الاجتماعي العام. كيف لا وهي المحضن الرئيسي للتنشئة الاجتماعية (socialisation) وضمنها تنحت الشخصية القاعدية (personnalité de base) لأفراد المجتمع، فالإنسان "ابن عوائده، كتب ابن خلدون، وماركس أرجع الصدى له خمسة قرون فيما بعد قائلا بأن الإنسان نتاج وسطه أي بيئته "[2]، ورغم كل الوسائط التربوية المستحدثة في العصر الحديث فإن الأسرة تبقى الإطار الذي تتشكل فيه المعالم الكبرى لمنظومة المعادلة الشخصية للفرد، خاصة خلال مرحلة الطفولة الحاسمة، التي عبر عن أهميتها مجازا الشاعر الإنكليزي (William Wordsworth) بقولته الشهيرة: "L'enfant est le père de l'homme".

إن المجتمع هو كل متضامن (totalité solidaire)، أو هو نسق الأنساق الاجتماعية، وإذا كانت العلاقة بين هذه الأنساق الفرعية علاقة تفاعلية جد دقيقة ومعقدة في آن واحد، فإنه من الحتمي أن أي خلل يطرأ على واحد منها سوف ينعكس سلبيا على الأنساق الفرعية الأخرى وعلى المجتمع ككل، فما بالك إذا طرأ هذا الخلل على النسق الأسري الذي يؤدي الوظائف الأكثر حيوية في الجسم المجتمعي. إن الأسرة في أي مجتمع تمثل من المنظور السوسيولوجي مكونا حيويا لا يمكن الاستغناء عنه إلا إذا أريد المخاطرة بجوهر الحياة الاجتماعية ذاتها، فالأسرة في أي مجتمع هي: " بنية اجتماعية لا يمكن لأي مجتمع إنساني أن يستغني عنها "[3]، وهذه الأهمية القصوى هي من بين المسائل القليلة المتفق عليها بين علماء الاجتماع كما صرح بذلك (بيار بورديو) في إحدى محاضراته [4].

---

[1] Boutefnouchet, Moustafa : **La Famille Algérienne - évolution et caractéristique récentes**, SNED, Alger, 1980.p 09.

[2] Megherbi ,Abdelghani : **Culture et personnalité dans la société algérienne, de Massinissa a nos jours** , ENAL – OPU , Alger , 1986. p 10.

[3] Boutefnouchet, Moustafa , op cit , p 29

[4] وقد كتب (بيار بورديو) قبل ذلك مبرزا أهمية مؤسسة الأسرة المهددة بالتفكك في مجتمعاتنا وبالزوال في الغرب:

« La famille est l'alpha et l'Omega de tout le système : groupe primaire modèle structural de tout groupement possible ; atome

وجهة التغيرات الأسرية:

لكن، وبرغم الأهمية التي تكتسيها هذه المؤسسة الاجتماعية، فإن الدراسات العلمية المعاصرة تؤكد أن الأسرة قد تحولت في العالم عامة من "مؤسسة اجتماعية" إلى مجرد "خلية اجتماعية"، وأن هذه الخلية توشك على الزوال في المجتمعات الغربية[1]؛ والكل يبدو كما لو أن الأسرة الجزائرية لم تفلت هي الأخرى من مؤثرات ووجهة عملية التغير الاجتماعي هذه، فقد طرأت عليها تحولات عديدة شملت خصائصها القيمية والوظيفية والبنائية، وهي تتسم اليوم بوضعية انتقالية بين نموذج تقليدي سائر في طريق الزوال تاركا وراءه رواسب هنا وهناك ضمن عوالم الأفكار والأشخاص والأشياء، ونموذج جديد لم تكتمل صورته ولم تتضح بعد هويته بدقة.

ويمكن أن نذكر من بين أبرز التحولات الأسرية ذات الدلالة في مجتمعنا، تراجع الأداء الوظيفي للمؤسسة الأسرية، وتخليها عن وظائفها الأصلية تدريجيا، تفكك علاقات القرابة، تغير تصورات وممارسات تقسيم العمل بين الزوجين داخل الأسرة، تراجع سلطة الضبط الاجتماعي (خاصة السلطة الأبوية)، تأخر سن الزواج، الذي يتحول تدريجيا إلى العزوف الكلي (العنوسة الاختيارية)، انخفاض معدل حجم الأسرة، ارتفاع نسبة الطلاق، انتشار نموذج الأسرة النووية المستقلة في السكن أو على الأقل المعاش، تحول الزواج من رابطة بين أسرتين إلى رابطة بين شخصين، ومن عقد ديني –اجتماعي إلى مجرد عقد إداري، تراجع السلطة الزوجية والأبوية أو على الأقل تغير تصوراتها وممارساتها... إلخ[2].

إن هذه التحولات وغيرها هي نتاج التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري ككل، المرتبطة طبعا بتأثيرات ظاهرة العولمة الثقافية والاقتصادية، لكن ثمة بعض العوامل ذات العلاقة الارتباطية الوطيدة بالأسرة، كانتشار وتبني قيم واتجاهات الاستقلالية والتحرر والفردانية والمادية، خطاب ونشاط الحركة النسوية، تزامن تدني القدرة الشرائية مع ارتفاع الطموح المادي والنزعة الاستهلاكية الشيئية، تبني مبدإ المساواة بين الجنسين الذي تعزز بتعليم وعمل المرأة وبالتالي استقلاليتها المعنوية والمادية، الذي غير مكانتها الأسرية والاجتماعية، تبني سياسات وقناعات تحديد وتنظيم النسل، إضافة إلى تطور تقسيم العمل الاجتماعي الذي أثر على الداخل الأسري، وبروز مؤسسات وتنظيمات اجتماعية بديلة وظيفيا عن الأسرة.

وإذا كان التغير الاجتماعي ككل مسؤولا عن هذه التحولات الأسرية، فإن التركيز ينبغي في نظرنا أن ينصب على المرأة باعتبارها نواة شبكة علاقات الأسرة والفاعل الأكثر تأثيرا على الحالة الأسرية وكذا لأنها بؤرة النزاعات الفكرية والسياسية التي تنظمت أمام عتبة المؤسسة الأسرية، فسواء نظرنا إلى الأسرة من منظور سوسيولوجي صراعي أم تفاعلي أم بنائي

social indissociable, qui assigne et assure a chacun de ses membres sa place, sa fonction, sa raison d'être et, en certaine façon, son être ».P,Bourdieu : **Sociologie de l'Algerie** : collection Q.S.J , Edition PUF, 1961, p 86

نقلا عن Moustafa,Boutefnouchet : op cit , p 38 p.

(1) انظر معن خليل عمر :**علم اجتماع الأسرة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1994م. وكذلك أحمد سالم الأحمر، **علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير**، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2004

(2) انظر أعمال الملتقى الوطني الثالث: **التغيرات الأسرية والتغيرات الإجتماعية**، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر، أيام 21/20 جانفي 2004، منشورات كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

وظيفي.. فإننا سوف نجد المرأة ـ خاصة الزوجة ـ هي العامل الأساسي وليس الوحيد المحرك والمنظم للواقع والظواهر الأسرية، ولهذا فإننا نعتقد أن المدخل الأكثر نجاعة لفهم وتفسير ما يجري في الأسرة أو التنبؤ بمستقبلها هو الانطلاق من دراسة المرأة، أي دراسة أوضاعها ومكانتها ومختلف التصورات والتمثلات الاجتماعية التي تحملها هي عن ذاتها وعن الأسرة والفئة الرجالية والمجتمع ككل أو تلك المتعلقة بها. وهذا العامل ينبغي أن يوظف من خلال مقاربة ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار سياق التغير الاجتماعي، فالتاريخ هو عصب علم الاجتماع بتعبير (شارل رايت ميلز).

إن ما يلاحظ أيضا هوالعلاقة الجدلية بين عوامل تلك التحولات في حد ذاتها، فهي مترابطة ومتفاعلة بحيث تشكل في علاقتها مع تلك التحولات حتمية اجتماعية عالمية تدفعنا إلى التساؤل: إلى أي نموذج تتجه الأسرة الجزائرية ؟ وما علاقة هذه التحولات بتغير مكانة المرأة في المجتمع؟ وإذا اعتبرنا التفكك الأسري –ومؤشره الأساسي المتمثل في الطلاق – أحد أخطر انعكاسات وأبعاد تلك التحولات، فكيف يمكن الربط بينه وبين تغير تصورات وممارسات المرأة للزواج والعلاقة الزوجية؟ وما طبيعة ومحددات انعكاسات هذا التغير على حظوظ الاستقرار الزواجي؟

هذا المقال هو محاولة أولية لتسليط الضوء على موضوع جزئي من خلال رؤية كلية، نسعى من خلاله إلى إبراز عوامل ومظاهر تغير موقف المرأة الجزائرية من النموذج التقليدي للسلطة الزوجية، باعتباره المبدأ المنظم لشبكة العلاقات الزوجية والأسرية والضابط لتوازن القوة، وانعكاسات ذلك على حظوظ الاستقرار الزواجي، واقتراح تفسير سوسيولوجي للنتائج العكسية (effets pervers) التي تمخضت عن هذا التغير.

إطلالة على الوضع السابق:

حينما نفحص تغير الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية، على الأقل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فإننا نلاحظ أن هذه الوضعية كانت في السابق تتسم بمجموعة عديدة من الخصائص المادية والمعنوية، لكن إذا اقتصرنا منها على تلك التي تصف وتحدد مكانتها الاجتماعية، واخترنا معياري التعليم والعمل، فإن نمطها المثالي بالمدلول الفيبيري . الذي يرتكز على السمات العامة والغالبة . يظهر على النحو التالي: امرأة غير متعلمة (أو قليلة التعليم) وماكثة في البيت (لا تمارس عملا مأجورا)، فلم تكن تحظى بتمدرس مستمر مفض إلى نيل شهادات علمية، ولم تكن تزاول عملا مأجورا . خارج إطار واجباتها الأسرية . يضمن لها دخلا مستقرا واستقلالية مادية.

إن هذين العاملين بالإضافة إلى عوامل أخرى عديدة، أنتجت وكانت نتاجا في آن واحد لمجتمع أبوي . ذكوري، تمخضت عنه وتمخض بدوره عن عائلة أبوية ذكورية، السلطة والنفوذ فيها محتكران من طرف الرجل . سواء باعتباره أبا أم أخا أم زوجا في مقابل امرأة سواء باعتبارها بنتا أم أختا أم زوجة . الخاضعة خضوعا شبه مطلق لكل من هذه السلطة وذلك التوزيع ضمن نظام المكانات والأدوار الاجتماعية والأسرية. إن ما يلفت الانتباه هو أن المرأة كانت، في الأعم الغالب الاستثناء يحفظ ولا يقاس عليه، متبنية ومقتنعة بهذا النموذج، بل لقد كانت حريصة على ديمومته وإعادة إنتاجه من خلال دورها المحوري في التنشئة الاجتماعية الأسرية

لأبنائها، خاصة خلال تحضير الإناث منهم للزواج، وبالتالي توريثه ونقله إلى الأجيال المقبلة[1]، إن المساهمة الفعالة للمرأة في إعادة إنتاج الشروط التربوية للسيطرة الذكورية في إطار العلاقة الزوجية وخارجها، هي نتاج قوة تأثير التنشئة الاجتماعية التي تعرضت لها أجيال من النساء قبلها، بحيث اصطبغ الخضوع بالصبغة الدينية فصار شبه مقدس، فألغى هذا العامل إرادة الثورة على الوضع التسلطي كما ألغت الأمية والتبعية المادية إمكانية ذلك، ولا غرو فكل وضع دائم هو بتعبير (بيار بورديو) نتاج عملية إدامة[2].

إذا كانت الأسرة بمنطق ولغة النظرية البنائية الوظيفية هي الخلية الأساسية للمجتمع، وكانت العلاقة الزوجية هي نواة شبكة العلاقات داخل الأسرة بمنطق ولغة النظرية التفاعلية الرمزية، فإن مبدأ السلطة الزوجية هو المبدأ الأساسي المنظم لهذه العلاقة بمنطق ولغة النظرية الصراعية. هذه السلطة (Autorité)التي يمكن تعريفها عموما بأنها علاقة غير متكافئة بين فاعلين أو أكثر، أو هي حسب (ماكس فيبر): قدرة (أ) على جعل (ب) يفعل ما لم يكن ليفعله من تلقاء نفسه[3]، فالسلطة نوع من أنواع القوة التي تنظم واجبات وحقوق الأفراد، تكون فعالة عندما تصدر عن أشخاص شرعيين حسب اعتقاد الأشخاص الخاضعين لها[4]، وهي تشمل ثلاثة أبعاد أساسية : القدرة على التأثير والقدرة على استخدام القوة والقدرة على اتخاذ القرارات.

لعله من المفيد تحليل مبدإ السلطة الزوجية من خلال استعراض التصورات ذات العلاقة بالجندر[5] ضمن العلاقة الزوجية المبثوثة في الثقافة الشعبية، يقول عالم النفس (Easthope. A (في دراسة له بعنوان (أسطورة الذكورة في الثقافة الشعبية) إن الأشكال والصور ومختلف التعبيرات المبثوثة في الثقافة الشعبية تسعى إلى أن تقنع الرجل بفكرة وجوب كونه رجلا على الدوام... وهو ما يجعل الرجال مضطرين إلى ضبط كل ما يهدد رجولتهم، سواء من الداخل عبر قمع أنوثتهم، أم من الخارج عبر قمع النساء ووضع حدود صارمة لتطلعاتهن[6].

انطلاقا من هذه الاعتبارات يمكننا فهم وتفسير لماذا كانت العلاقات الزوجية ضمن نموذج العائلة

---

(1) voir : Camille Lacoste – Dujardin : **Des mères contre les femmes , maternité et patriarcat au Maghreb** , BOUCHENE ,Alger, 1990.pp de 74 a 83. et Zerdoumi, Nefissa , , **Enfants d'hier – l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel algérien** , Maspero , Paris, 1970.

(2) بيار، بورديو: **السيطرة الذكورية**، ترجمة: أحمد حسان، دار العالم الثالث، القامرة، ط1، 2001م. ص 72.

(3) ريمون، بودون وفرانسوا، بوريكو: **المعجم النقدي لعلم الإجتماع**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986، ص 31.

(4) ميتشل، دينكن: **معجم علم الإجتماع**، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، ط 2، 1986، ص138

(5) كلمة الجندر هي تعريب للمصطلح (gender) بالإنكليزية، وقد تم نحتها في بداية السبعينات من القرن الماضي من أجل التمييز بين الجنس البيولوجي للشخص (sex) وبين المحتوى النفساني الإجتماعي الثقافي لهويته الجنسية البيولوجية تلك. هذا المصطلح من أكثر المصطلحات شيوعا في الأدبيات النفس ـ اجتماعية الأجنبية.. ويترجمه بعض الباحثين العرب ب: النوع الإجتماعي، أو النوع الجنسي، أو الجنوسة. والجندر هو الوجه الإجتماعي الثقافي للإنتماء الجنسي ـ البيولوجي، ويتمثل بالمعاني التي يتضمنها انتماؤنا لجنس الذكور أو لجنس الإناث، وبالقيم والأحكام الملحقة بهذه المعاني. فالمخلوق البشري يولد ذكرا أو أنثى (في أغلب الحالات باستثناء الخنثى hermaphrodite، ومذا هو جنسه، لكن تتم تنشئته ليصبح فتى أو فتاة ومن ثم رجلا أو امرأة، ومذا هو جندره. للتعمق أكثر أنظر الدراسةالقيمة للباحثةعزة شرارة، بيضون: **الرجولة وتغير أحوال النساء ـ دراسة ميدانية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2007، ص 12.

(6) نفس المرجع السابق، ص 40.

الجزائرية التقليدية تتسم عموما بالاستقرار أو على الأقل بالديمومة مقارنة بوضعها الراهن حيث تتسم بالتوتر والتلاشي لأبسط الأسباب[1]؛ والكل يبدو كما لو أن توافق وانسجام تصورات وممارسات السلطة الزوجية لدى الزيجات آنذاك (زوج مسيطر وزوجة خاضعة) كان يضمن بنسبة كبيرة توافق العلاقات الزوجية ولو على حساب حقوق الزوجة، وهو ما يحصل غالبا؛ لكن اهتمامنا هنا يتعلق بالرابطة الزوجية أكثر منه بأحد طرفيها، لا لأن حق المرأة لا يهمنا ولكن لأسباب منهجية بحتة تتعلق بالحاجة إلى تفسير ظاهرة تلاشي أو هشاشة الرابطة الزوجية في المجتمع الجزائري حاليا، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار مبدإ السلطة المطلقة للزوج ضمن نموذج العائلة التقليدية مبدأ وظيفيا وبنائيا فعالا وإيجابيا من الناحية الموضوعية، أي مبدأ فعالا وظيفيا بغض النظر عن مدى صحته، فقد كان ينتج استقرار واستمرار الرابطة الزوجية، وبالتالي يقلص احتمالات التفكك الأسري؛ وقد كانت قوة هذا المبدإ مستمدة من تجذره في ثقافة المجتمع من دين، أعراف، عادات، تقاليد، موروث شعبي وممارسات متوارثة أبا عن جد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، كل هذه العناصر منحت لهذا الوضع دعما رمزيا[2].

وضعية المرأة تتغير، وتمثلاتها أيضا:

بعد الاستقلال حدثت تدريجيا وبشكل متسارع تغيرات وتحولات عديدة على خصائص المجتمع والأسرة والفرد الجزائريين، لعل من أبرزها وأعمقها دلالة بالنسبة إلى هذا التحليل تحسن المكانة الاجتماعية للمرأة خاصة خارج الإطار الأسري[3]، وهذا بفضل سياسة تعميم ودمقرطة التعليم، الذي أدى إلى ارتفاع حظوظ التمدرس والنجاح والتفوق التعليمي للإناث، والارتقاء الكمي والكيفي إلى مستويات متقدمة في التعليم العالي؛ وواكب تعليم المرأة ونتج عنه خروجها للعمل، ثم تطور العمل النسوي من الناحية الكمية والنوعية، وبما أن النجاح المدرسي كان يضمن

---

[1] وحيث يوجد تكتم منهجي على إحصائيات الطلاق من طرف الجهات الرسمية فيما يخص الفترة الممتدة من بداية التسعينات إلى اليوم، ما عدى ما تعلق بالعنف الأسري الذي يتم فيه التركيز على عنف الأزواج على الزوجات، فإنه يمكن الاستدلال على هذه الفروق من خلال الإحصائيات شبه الرسمية الجزئية التي تظهر في الصحافة الوطنية ومن خلال الدراسات الاكاديمية، والتي تجمع كلها على نفس التقييم، فنسبة الطلاق ترتفع باستمرار كميا ومي تقع بسرعة ولأسباب أخف ودوافع أخف أكثر فردانية كيفيا. أنظر مثلا :

– **محمد شرقي:** واقع الطلاق في ولايات الوطن – ''دراسة إحصائية مقارنة لنتائج الاحصائين الثالث والرابع ''، أعمال الملتقى الوطني الثالث، التغيرات الأسرية والتغيرات الإجتماعية، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر2، ايام 21/20 جانفي 2004، سلسلة الوصل، العدد 2 و3 (جزئين) منشورات كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر2، 2005.

– **صباح عياشي: الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري**، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، إشراف أ د مغربي عبد الغني، 2007-2008، ص 202

[2] تجدر الإشارة إلى متغيرين أساسيين آخرين لهما علاقة قوية وذات دلالة عميقة بالنسبة لوضعية ومكانة المرأة في مجتمعنا خلال تلك الفترة، ويتعلق الأمر بالحقوق المدنية للمرأة من جهة وبضعف ومحدودية نشاط وخطاب الحركة النسوية من جهة أخرى، ونقصد بالحقوق المدنية مختلف تعديلات القانون المدني عامة وقوانين الأحوال الشخصية خاصة التي تنظمت انطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين وكمحصلة لانتشار وفعالية نشاط وخطاب الحركة النسوية في الجزائر. هذا النشاط وتلك الحقوق لم تظهر بقوة وفعالية ولم تفتك بشكل واضح إلا بعد فتح المجال للتعددية السياسية والنشاط الجمعوي وحرية التعبير القيمي في نهاية الثمانينات، ولعل ما سرع وفعل ذلك هو الانفتاح الثقافي المزامن الفكري والقيمي بداية من البارابول ثم الأنترنت.

[3] voir les statistiques dans: **Population, société et développement en Algérie** , CENEAP , Algerie , 1997

النجاح الاجتماعي إلى حد كبير، فإن الصعود النسوي في السلم التعليمي قد رفع حظوظ افتكاكها لمناصب العمل النوعية، أي العمل ضمن مجالات ومهن وفئات اجتماعية مهنية كانت محتكرة ذكوريا وضمن مناصب ورتب عليا؛ أضف إلى ذلك عاملا ثالثا يمثل بعدا آخر بارزا وذا دلالة معتبرة ضمن هذا التحليل، وهو يتمثل في مجمل التعديلات التي طرأت على القوانين الرسمية المتعلقة بالأحوال الشخصية أو تنظيم الأسرة عامة وكذا قوانين العمل، التي استهدفت أساسا تحقيق نوع من المساواة بين الجنسين داخل الأسرة أو في إطار العلاقة الزوجية تحديدا، وبغض النظر عن مختلف الملابسات والدوافع والأطراف التي حركت باستمرار هذه التعديلات بالدعوة لها أو ضدها، فإنه يمكن اعتبارها عموما تحسينا للمكانة الاجتماعية للمرأة الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بقضايا التعليم والعمل والزواج والطلاق. وقد لاحظت شخصيا خلال وبعد فترة إرهاصات ومخاض التعديلات التي حصلت منذ منتصف التسعينات وكذا الصراع الفكري الذي زامنها، أن الخطاب الاسلامي خلال كل تلك الفترة قد وقف موقفا دفاعيا ضد شبهة أساسية مفادها أن الإسلام يحتقر المرأة، فتحول محتوى وهدف منابره إلى نفي هذه التهمة بكل الطرق، وبخاصة من خلال إبراز كل النصوص الشرعية والممارسات التاريخية والأقوال الفقهية حتى الشاذة منها التي فيها إعلاء لمكانة المرأة وتقريرا لحريتها واستقلاليتها، إن هذا الخطاب قد ساهم من حيث لا يشعر في تسريع وتيرة السيرورة العامة لتحرير المرأة من مختلف مبررات وأسس السيطرة أو السلطة الذكورية، خاصة حينما راح لأغراض دفاعية ينزع القناع الديني عن مختلف التصورات والممارسات الاجتماعية المتعلقة بالعلاقة بين الجنسين، وبالتالي يضعف بشكل كبير تأثيرات كل ما هو عرفي أو موروث اجتماعي طالما أطُر تلك العلاقة داخل وخارج الأسرة.

إن تعليم وعمل المرأة، إضافة إلى حماية وسند تعديلات القوانين الرسمية والفتاوى الفقهية الجديدة، تمثل الأبعاد والعوامل الأساسية الثلاثة لتغير الوضعية والمكانة الاجتماعية للمرأة الجزائرية، تغيرا اكتسبت معه هذه الأخيرة استقلالية معنوية ومادية، أي الإرادة والإمكان الضروريين والكافيين لإحداث تغيير جوهري على مستوى كافة تصوراتها وممارساتها الاجتماعية التي كانت مفروضة عليها في السابق دون مراعاة مصالحها واختياراتها الشخصية، إنها بداية القطيعة مع الخضوع المطلق لإملاءات وإكراهات مختلف تجسيدات السلطة الذكورية في المجتمع، وينطبق ما حصل على مقولة الأديب الروائي الفرنسي الشهير » (Victor Hugo) Pouvoir, vouloir, savoir, trois mots qui mènent le monde»,

ينبغي ألا ننسى أن هذه المستجدات قد تواكبت زمنيا مع ظواهر أخرى شديدة الأهمية، لعل أبرزها هو الانفتاح السلبي بمعنى التأثير باتجاه واحد للمجتمع الجزائري على النموذج الحضاري والثقافي الغربي، الذي تم في مقابل حملة ممنهجة للهيمنة الثقافية، لم تجد أمامها مجتمعا في كامل قوة مناعته القيمية ويقظته الفكرية، كما اجتمعت إذ ذاك الشروط الكفيلة بتحقق القانون الاجتماعي الخلدوني الذي يقرر أن المغلوب مولع دائما بالاقتداء بالغالب؛ وكانت المرأة بالذات الحلقة الأضعف في هذه السلسلة الضعيفة أصلا، أي الأشد تأثرا بحتمية هذا القانون الصارم، كيف لا وقد فتحت عينها على نموذج اجتماعي تشغل ضمنه المرأة مقارنة بأوضاعها هي مكانة أفضل بكثير وتحظى فيه

بكامل حقوقها، أي بالحرية والاستقلالية والمساواة والحماية التي لا تشترط الخضوع، ولعل هذا ما يفسر العلاقة الغامضة بين التغريب والحركة النسوية في مجتمعاتنا.

إن تحسن مكانة المرأة الجزائرية على النحو والأبعاد المذكورة سابقا قد أدى إلى تغير موقفها من السلطة الزوجية، لأن هذه السلطة كانت تتغذى ضمن النموذج التقليدي للعائلة الجزائرية من التبعية المعنوية والمادية للمرأة تجاه مختلف تجسيدات السلطة الذكورية وعلى رأسها الزوج، ولأن الأعراف خاصة والقوانين بدرجة أقل لم تكن تحمي المرأة بفعالية من انحرافات فهم الأزواج وتعسفهم في تطبيق مدلول منصب (رئيس العائلة) بتعبير القانون، أو (القوامة) بتعبير الشريعة، أو(الرجلة) بالتعبير المجتمعي.

تغير أعرج، المرأة معنية والرجل منسي:

لكي ندفع بهذا التحليل إلى حدود أبعد، تجدر الاشارة إلى ملاحظة مهمة جدا أثارت انتباهنا في خضم التفكير في ما يجري، وانطلاقا منها يكتسي موضوع السلطة الزوجية بعده الإشكالي وأهميته العلمية والعملية في آن واحد، فمجمل التغيرات التي يبدو أنها قدحصلت تدريجيا ولا تزال مستمرة على مستوى تصورات أو اتجاهات ومواقف المرأة الجزائرية من السلطة الزوجية لم تواكبها تغيرات مكافئة على مستوى تصورات أو اتجاهات ومواقف الرجل الجزائري منها؛ إذ بينما أحدثت المرأة شبه قطيعة مع التصورات والممارسات التقليدية، فإن الكل يبدو كما لو أن الرجل الجزائري لا يزال متمسكا بموقعه أو مركزه التقليدي ضمن العلاقة الزوجية الذي يمنحه امتياز السلطة والنفوذ شبه المطلق؛ وليس علماء النفس الاجتماعي هم من سوف يعترض عليه، لأنه إذا كانت عملية تغيير الأفراد لاتجاهاتهم ومواقفهم ترتبط عموما إما بالقناعات أو المصالح، فإننا إذن أمام شبه حتمية.

فأما بالنسبة إلى المصالح، فإنها متعارضة تماما بين هتين الفئتين الاجتماعيتين (النساء والرجال)، إذ بينما ترتقي المرأة في سلم المكاسب الاجتماعية بفضل هذا التغير، فإن الرجل يفقد بالعكس منها امتيازات لطالما تمتع بها باسم الحق المكتسب تاريخيا؛ وأما بالنسبة إلى القناعات فإن الجهود التي تنظمت من طرف الحركة النسوية الهادفة إلى تعديل أو قلب موازين القوة في المجتمع والأسرة بين الجنسين، قد ركزت في خطابها ونشاطها أساسا على استهداف المرأة، لكنها أهملت في المقابل الطرف الآخر في المعادلة إهمالا شبه كلي؛ وبالتالي فإن دافعي المصالح والقناعات اجتمعا لإحداث تغيير شبه جذري وشامل تقريبا لتصورات المرأة الجزائرية للسلطة الزوجية بينما بقيت تصورات الرجل الجزائري على حالها نسبيا لم تتغير عما كانت عليه في السابق إلا ضمن حالات نعتبرها شاذة كميا وضعيفة الدلالة كيفيا، على الأقل إلى حد تاريخ كتابة هذه الأسطر.

وقد أكد العديد من علماء الاجتماع، بعد دوركايم، مثل (R.Bastide)، والإثنو أطباء نفسانيين مثل (G. Devereux)، على التأثير التخريبي للتغير السريع على المجتمعات التقليدية[1]، وليس هذا التخريب في نظرنا سوى النتيجة الحتمية للعجز عن

[1] George. Balandier: **Sociologie des mutations** ,Anthropos, Paris, 1970, p 11.

إبداع بدائل أصيلة في ظروف التحول المفاجئ في ظل افتقاد الرؤية التغييرية الكلية.

النموذج المثالي التقليدي للسلطة الزوجية في مهب الريح:

إن التغير الاجتماعي الذي طرأ على تصورات وممارسات السلطة الزوجية لم يكن تغيرا كليا متوازنا لطرفي العلاقة الزوجية، أي الرجل والمرأة، ولم يكن مخططا أو منسقا بحيث يقدم بديلا متكاملا عن النموذج التقليدي المنظم للعلاقة الزوجية وبناء القوة ضمن العائلة، فالجهد التغييري الذي مورس على تلك التصورات والممارسات التقليدية قد ركز على المرأة بينما أهمل الرجل نسبيا، لكن أليس تغيير النساء يتطلب بالضرورة تغييرا مكافئا على المستوى الرجالي، خاصة إذا كان هذان الطرفان مطالبين بتأسيس وتسيير مؤسسة مشتركة يوما ما، هذه المؤسسة هي الأسرة.

بصفة عامة ومن دون إنكار وجود حالات مخالفة نعتبرها استثنائية، كان النموذج التقليدي للسلطة الزوجية[1] في المجتمع الجزائري يتسم بكون الزوج يحظى ويمارس سلطة شبه مطلقة على الزوجة، والزوجة خاضعة تماما لسيطرة الزوج. كان الخطاب الديني (ظاهر النصوص وتأويلاتها) والاجتماعي (المخيال والأمثال والمواقف) والقانوني (الزوج هو رئيس العائلة) يضفي الشرعية على هذه المعادلة ويعيد إنتاجها عبر مختلف التجارب الزواجية والأسرية، إضافة إلى تأثير الظروف المادية الموضوعية وتقسيم العمل وفرص التعليم بين الجنسين.

لابد من الاعتراف بأن هذا النموذج تسبب في هضم حقوق المرأة وحرمانها من حرية الرأي والاختيار، إذ وضعها تحت رحمة الزوج أو الرجل عموما (أب أو أخ)، إن شاء أكرمها وإن شاء أهانها، ولم تكن هذه الوضعية دون آثار سلبية على الاستقرار الزواجي والأسري طبعا، لكن في جوانب مميزة كالطلاق التعسفي وتعدد الزوجات الإكراهي والتزويج المبكر للبنات دون حق اختيار القرين والعنف الممارس على الزوجات بكل أشكاله. ولعل الأخطر من هذا الوضع هو الطابع الشرعي الذي يتمتع ويتمنع به، فيحرم المرأة من الإنقاذ أو حتى المساعدة ويجعل الرجل يمعن في بسط سيطرته وهو يعتقد أنه على حق ويؤدي واجبه أبا وزوجا حماية للشرف والأسرة وحماية للمجتمع الرجالي من خطر محدق قد يأتي من المجتمع النسائي إذا لم تتم السيطرة عليه منذ البداية، كل ذلك بسبب طبيعة القيم الدافعة والأفكار الموجهة التي استبطنها الرجال والنساء على حد سواء عبر عمليات التنشئة الاجتماعية الجندرية منذ الطفولة وفي مختلف مؤسسات تشكيل الشخصية. لكن المرأة الزوجة كانت تتحمل القسط الأكبر من المشكلات الأسرية، ونظرا إلى عوامل عديدة، أبرزها صدمة الطلاق، لم تكن هذه المشكلات والضغوط تتحول إلى تفكك أسري، فكانت الأسرة تستمر على حساب الزوجة، وهذا ما يجعلنا نشبه الأسرة آنذاك بالسيارة والزوجة بواقي الصدمات، واليوم بعدما استقالت المرأة من أداء هذا الدور (امتصاص الضغط) أصبحت الأسرة تتلقى الصدمات مباشرة، وهو ما قد يفسر ولو جزئيا استفحال ظاهرة التفكك الأسري في المجتمع الجزائري اليوم، ولعل هذا هو المعنى الدقيق للمثل الشعبي الجزائري القائل: "الخير امرأة والشر امرأة"، أي إن

[1] يمكن تعريفه بأنه مجموع القناعات والمبادئ والقيم الإجتماعية التي تنظم العلاقة بين الزوجين، بحيث يكون الزوج هو صاحب النفوذ والسيطرة المطلقين على زوجته وأبنائه وقد قمنا في دراسة حالية ببناء إجرائي لهذا المفهوم، أشبه ما يكون بمقياس كمي.

دور المرأة ضمن الأسرة مهم وحاسم إلى درجة أن تماسك أو تفكك الأسرة يتوقف عليها أكثر من أي فاعل آخر ضمن هذه المؤسسة.

فماذا عن النموذج الحالي للسلطة الزوجية؟ أولا لابد من القول بأن هذا النموذج لم يتضح ولم يكتمل بعد، فهو في طور التكوين، أي إننا اليوم في مرحلة انتقالية بين نموذج تقليدي واضح المعالم (بغض النظر عن سلبياته) ونموذج حديث غير مكتمل المعالم، لكن الفرق بينهما أعمق وأعقد من هذا بكثير.

عموما يتسم النموذج الحالي للسلطة الزوجية بأن الزوجة ترفض الخضوع التقليدي لسلطة الزوج، وبالمقابل فإن الزوج غير مستعد للتنازل عن سلطته التقليدية، هذا التعارض من موقفي المرأة والرجل من السلطة الزوجية، هو جزء من الإشكال وليس كله، فدوافع الزواج وبناء الأسرة أقوى من التخوف من انعكاسات هذا التناقض، وفي ظل وعي الجميع بالتغير الحاصل، وربما أيضا بمآلاته، فإن الكل يبدي ما يرضي الطرف الآخر. فمرحلة اختيار القرين والتعارف والخطبة هي مرحلة شبيهة بعملية الصيد وهي مبنية على الاستمالة والإقناع، طبعا باستخدام الطعم المناسب، وكما قال خبير العلاقات الاجتماعية (ديل كارنيجي): " أنا لا أحب الديدان لكنني أستعملها لاصطياد السمك". إن المراحل الانتقالية في حياة المجتمعات تضع أفرادها في مواقف محرجة تضطرهم إلى تبني أنماط سلوكية شبيهة بالنفاق الاجتماعي، ولعل أفضل تعبير عن حالة العلاقات الاجتماعية في ظروف مشابهة هو ما تفتقت عنه الملاحظة السوسيولوجية العميقة لعالم الاجتماع عبد الغني مغربي حينما أطلق على العلاقات الاجتماعية في المدينة عبارة: (مرقص مقنع) " un bal masqué"[1]

ويبدو أن هذه الأقنعة لها وظيفة حيوية فلو تصورنا زوال هذه الأقنعة أو استغناء الناس عنها لما حصل اقتران بين اثنين إلا نادرا، فالتصريح بالقناعات الحقيقية للطرف الآخر سوف يلغي أي احتمال ارتباط بغية الزواج. لكن بعد الزواج تسقط الأقنعة حتما.

العلاقة الزوجية أنبوب اختبار اختلال التغير الحاصل:

وفق نظرية التعقيد (لإدغار موران)، فإن الأسرة موجودة داخل الفرد الموجود بدوه فيها، ومعنى هذا أن شكل الأسرة وحالتها الصحية أو المرضية وكذا نوعية العلاقة الزوجية هي نسبيا نتاج البذور التي كان يحملها الزوجان قبل أن يجمعهما الإطار الزواجي والأسري. والعلاقة الزوجية هي في نظرنا بمثابة أنبوب الاختبار الذي يبرز من جهة الواقع المستتر لتناقضات تصورات السلطة الزوجية لدى الجنسين في المجتمع الجزائري، خاصة منهم الشباب المقبلين على الزواج أو حديثي العهد به، كما يبرز من جهة أخرى طبيعة وحجم انعكاسات هذه التناقضات على حظوظ استقرار أو توتر العلاقات الزوجية في الأسر الجزائرية حديثة التكوين، وإذا كان الطلاق سواء بإرادة الزوج أم الزوجة أم بالتراضي ليس سوى التعبير القانوني عن ذروة ذلك التوتر أو الفشل النهائي في تحقيق الاستقرار الزواجي، فإن دراسة خصائص التغير الحاصل على مستوى تصورات وممارسات السلطة الزوجية يمكنها أن تقدم لنا عناصر فكرية أساسية مكملة لإشكالية الطلاق خاصة

[1] Megherbi, Abdelghani,Op cit, p 139.

والتفكك الأسري عامة ضمن المجتمع الجزائري المعاصر.

إن غياب الإحصائيات الدقيقة حول الطلاق في الجزائر والأصح التكتم عليها من طرف الجهات الرسمية يدفعنا ويرخص لنا التركيز على دراسة العلاقة الزوجية، وبالضبط دراسة العلاقة الارتباطية بين طبيعة التغير الاجتماعي الذي أنتج تعديلات جوهرية في موقف واتجاه المرأة الجزائرية من السلطة الزوجية وبين حظوظ النجاح أو الفشل الزواجي، باعتبار أن هذا التعديل لم يصحبه أو يواكبه تعديل مكافئ على مستوى الطرف الآخر المعني مباشرة بهذه المسألة وهو فئة الرجال.

فإذا اعتبرنا الطلاق بمثابة النتيجة الحتمية لتوتر العلاقة الزوجية، فإن دراسة العلاقة الزوجية تصبح أهم من دراسة الطلاق أصلا، باعتبار أن الدراسة العلمية لجذور أو عوامل الظواهر المرضية أولى من دراسة أعراضها، لأن الطلاق بهذا المعنى يمكن اعتباره مجرد التعبير الرسمي والتجسيد القانوني لحالة العلاقة الزوجية التي وصلت إلى درجة عالية على سلم التوتر أو اللا توافق. وكذلك إذا اعتبرنا ظاهرة الطلاق من جهة وظاهرة توتر العلاقة الزوجية من جهة ثانية ظواهر متمايزة ولا علاقة ارتباطية حتمية بينهما، بمعنى أن الطلاق قد لا يكون نتاج توتر العلاقة الزوجية بالضرورة، كما أن توتر العلاقة الزوجية قد لا يؤدي بالضرورة إلى الطلاق، بينما قد يؤدي مثلا ولأسباب متنوعة إلى استمرار كئيب للزواج أو العنف المستمر أو الإهمال التربوي للأبناء أو الخيانة الزوجية أو تعدد الزوجات أو جرائم القتل... لكن اللا طلاق في حد ذاته ليس إنجازا إلا بالمعنى الضيق للنجاح الزواجي، فالزواج ومن خلاله الأسرة لا يكتسي بعده الوظيفي بالنسبة إلى المجتمع والفرد إلا بقدر اكتمال وتحقق نموذجه المثالي في الواقع، هذا الاعتبار يبرر هو الآخر التركيز على نوعية العلاقة الزوجية بدل الطلاق.

خلاصة وتوقعات:

يقول الباحث(R. Horrocks) (في كتابه : Masculinity in Crisis) إن: "الفخ الذي يجد الرجل المعاصر نفسه فيه يتمثل بكونه غير مهيإ لخسارة امتيازات مكانته وأدواره التي منحه إياها تماهيه مع الذكورة الأبوية، وهو لا يملك، في الوقت نفسه، الدافعية لتبني الأدوار الجديدة التي نجمت عن شراكته الجديدة مع النساء"[1]

هذا الفخ أو المأزق المتعلق بالرجولة الذي كشفته العديد من الدراسات الأخرى في الغرب، يمكن بل يجدر إسقاطه على تحولات أدوار ومكانة الزوج في الأسرة والعلاقة الزوجية تحديدا ضمن مجتمعنا المعاصر؛ فالشباب الذكور الذين ينتمون إلى هذا الجيل مفترق الطرق قد تلقوا تنشئة اجتماعية جندرية مبنية على أساس مبدإ التمايز والتراتبية بين الجنسين والسيطرة الذكورية، ولقد كانت هذه التنشئة تمد جذورها وتستقي شرعيتها ومنطقيتها وإمكانيتها أيضا من ذلك الكل المتضامن للثقافة الدينية والشعبية السائدة وقوانين الأحوال الشخصية السارية وكذا الظروف الاجتماعية المتمايزة للجنسين في المجتمع وكذا نظام توزيع المكانات والأدوار أو تقسيم العمل داخل وخارج الأسرة وخاصة من الوضعية الاجتماعية للمرأة، كبنت وزوجة وأم، في بعديها الثقافي التعليمي والاقتصادي المهني، لكن هؤلاء الشباب يجدون أنفسهم اليوم وهم على عتبة الزواج أمام واقع اجتماعي وثقافي واقتصادي قد تغير بشكل جذري وسريع خاصة ما تعلق منه بأوضاع ومكانة

[1] بيضون عزة شرارة، مرجع سابق، ص 31.

المرأة في المجتمع، وبالتالي رأسمالها الثقافي بمفهوم (بيار بورديو) المركب من القيم أو التصورات والاستعدادات أو القدرات، وهذه المرأة الجديدة تمثل النصف الضروري الآخر في أي مشروع زواجي.

وكأن مبدأ السلطة الزوجية الذي كان ينمو ويتأبد من خلال خصائص البيئة والظروف الاجتماعية التقليدية بالمعنى الواسع يتعرض لتهديد ناجم عن التغير الحاصل لتلك الخصائص، فهو بناء تشيد تاريخيا على أسس تتعرض للاختلال وتهدد بالتالي البناء كله للانهيار. لكن بيت القصيد أو مربط الفرس يتمثل في أن التنشئة الاجتماعية للجيل الجديد زمنيا من الذكور المعنيين بتبني وممارسة هذا المبدإ على الإناث قبل أو خارج وبعد أو في إطار العلاقة الزوجية لم تتكيف مع وجهة وسرعة ذلك التغير واستمرت في إعادة إنتاج نفس النموذج التقليدي للرجل والزوج، الذي لا يجد، وهو يتماهى مع قالبه النمطي الجندري التقليدي، لا المبررات ولا الدوافع ولا الظروف الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي أنتجت في السابق التاريخي ذلك القالب وعملت على تأبيده؛ وهذا الموقف أو الوضع هو ما نقصده بعبارة المأزق أو الأزمة، أي حالة نفسية اجتماعية مرضية تتمثل في صراع بين دوافع أو قيم متعارضة، الأولى تنتمي إلى الماضي وتستمر في الحاضر عبر خطاب الثقافة الدينية والشعبية التقليدية وممارسات التنشئة الاجتماعية وتأثير الحضور الفاعل للجيل السابق من الأولياء ونشاط التيار المحافظ، أما الثاني فينتمي إلى الحاضر المتجه إلى المستقبل والناتج عن عملية التغير الاجتماعي الداخلي وتأثير القيم الثقافية والتيارات الإيديولوجية الوافدة من المجتمعات التي أحدثت ثورة في العلاقة بين الجنسين وتسعى بكل الأساليب لتنميط ثقافات شعوب العالم وفق نموذجها الذي يمكن عنونته بالمساواة المطلقة بين الجنسين في الحقوق والحريات.

ويمكن ربط هذا المأزق بصراع الأجيال أو اعتباره بعدا أساسيا في هذا الصراع، الذي يحتدم في إطار نموذج الأسرة الممتدة، لأن وجود أو حضور الأب أو الجد، أي جيله بكل ما يحمله من دلالات متعلقة بالهوية الجندرية من شأنه أن يعزز لدى الابن الزوج الارتباط والتعلق و/أو التماهي مع هويته الرجالية وتمثلاته الجندرية ويدفعه بوعي أو دونه إلى رفضه التغيير الجديد الذي يدعوه لكي يكون زوجا شريكا للزوجة لا زوجا ذا سلطة مطلقة عليها.

الزوجات يتغيرن... فما هي حال الأزواج؟ إن التفاوت والتناقض بين كل من وتيرة ووجهة التغير الاجتماعي الخاص بالمرأة الجزائرية وبين وتيرة ووجهة التغير الاجتماعي الخاص بالرجل الجزائري، هو مصدر توتر العلاقة الزوجية التي تجمع هذين النصفين في إطار واحد يتطلب حدا أدنى من التوافق أو الانسجام أو التكامل على مستوى الاتجاهات والمواقف وأنماط التفكير.

فيما يخص تصورات الرجال لما يحدث، فإن ثمة عاملين أساسيين لتفسير موقفهم مما يحدث داخل البيت النسوي، الأول هو أنهم لم يكونوا مشمولين بذلك المشروع التغييري لأحوال النساء، والثاني أنهم الأكثر تضررا على مستوى الامتيازات والمكتسبات في حال نجاح ذلك المشروع. ومعنى هذا بتعبير أكثر وضوحا أن الرجال لا يحملون لا القناعة ولا المصلحة الضروريين والكافيين ليتبنوا هذا المشروع ويساهموا فيه أو على الأقل يكونوا محايدين حياله فلا يعارضونه أو يعرقلونه.

إن كل الملاحظات تؤكد أن النساء يتغيرن بسرعة أكبر من سرعة تغير الرجال عندنا، وفي اتجاهات مختلفة أحيانا، ولذلك فإنهن تمكن من تحطيم أسوارهن والحدود التي حصرهن المجتمع فيها، وأن يقتحمن أسوار المجتمع الرجالي، بينما بقي الرجال في موقف المتفرج أو على أكثر تقدير المعارض لذلك، لكن فرديا وعلى مستويات ضيقة. إن فارق سرعة التغير والتكيف مع التغير بين الذكور والإناث في مجتمعنا قد وضع الرجال في موقف حرج، إذ إنهم لم يعوا ما يحدث لهم وحولهم بصفة جدية ومنهجية إلا متأخرين، أي بعد أن فعل التغيير مفعوله في عوالم الأفكار والأشخاص والأشياء، بحيث أصبحت موازين قوى التغيير مختلة بين إمكانات التغيير النسائية وإمكانات المحافظة الرجالية، فبالنسبة إلى مسألة العلاقة بين الجنسين في المجتمع والأسرة، فإن مشروع التغيير تقوده وتتبعه المرأة عامة أما مشروع المحافظة فيقوده ويتبعه الرجال أساسا.

فماذا يمكن أن نتوقع في المستقبل؟ بما أن متغيرات التعليم والوضعية المهنية وكذا الفئة المهنية للمرأة وكذا التحضر، هي متغيرات تعرف تطورا تصاعديا في مجتمعنا، فإن الاتجاه العام بالنسبة إلى تغير موقف المرأة من النموذج التقليدي للسلطة الزوجية هو الموقف المعارض بأشكال أكثر صراحة وتشددا، نحن نتوقع أيضا أن المرأة الجزائرية اليوم ترفض النموذج التقليدي للسلطة الزوجية حتى ولو كانت غير متعلمة ولا تعمل ولا تنتمي إلى منطقة حضرية.

إن موقف المرأة الرافض للنموذج التقليدي للسلطة الزوجية لن يواكبه تنازل مكافئ عن تبني وممارسة هذا النموذج من طرف الرجل، فالرجل الجزائري سيستمر في التمسك بالنموذج التقليدي للسلطة الزوجية حتى ولو كان متعلما وحضريا، فإذا استمر الوضع على هذه الحال فإننا نتنبأ بأن الزيجات سوف تواجه صعوبة كبيرة في الانسجام وتسيير الشؤون الأسرية، نسبة الطلاق سوف تستمر بالارتفاع بسرعة أكبر، وأن حظوظ الاستقرار والاستمرار الزواجي سوف تتناقص سنة بعد أخرى.

إذا تواصل إهمال تغيير تصورات الفئة الرجالية حيال السلطة الزوجية وغيرها من مكونات منظومة التصورات الاجتماعية الجندرية والتركيز فقط على الفئة النسائية، فإننا نتوقع أن التباعد بل التضاد بين تصورات كل من المرأة والرجل الجزائريين سوف يزداد شدة حجما وخطورة من حيث انعكاساته، فكلما ازدادت شدة هذا التناقض ارتفع احتمال حصول التوتر ضمن العلاقات الزوجية بسبب الخلافات المتكررة التي يثيرها،ذلك التوتر الذي يقف –حاليا ومستقبلا –من وراء أغلبية حالات الطلاق كميا وأكثرها دلالة على التفكك الأسري كميا.

نتوقع أن يصبح من الصعب جدا على أغلبية الشباب من الجنسين إيجاد واختيار قرين ينسجم معهم في طريقة التفكير المتعلقة بالعلاقة الزوجية والحياة الأسرية؛ وسترتفع نسبة الزيجات المحبطة حيال نوعية العلاقة الزوجية والحياة الأسرية، وسوف ينتشر شعور عام بالتخوف من الفشل الزواجي والتشاؤم بالنسبة إلى استمرار العلاقة الزوجية، مما ينتج عنه بروز نفور عام من الزواج، وتفشي ظاهرة تأخر سن الزواج أي العزوبة والعنوسة الاختيارية ظاهريا والقهرية في العمق، ويحتمل أيضا الوصول إلى ذروة الأزمة الأسرية ببروز اتجاهات رافضة للزواج أساسا وظهور أشكال جديدة للزواج كبدائل وظيفية وبنيوية مرضية.

كل هذه النتائج المتوقعة مرتبطة بمقدماتها، فإذا تم علاج العوامل الأساسية يمكن تفادي الانعكاسات المفترضة أو على الأقل التخفيف منها.

متطلبات ضمان جودة التعليم العالي
بمؤشر نظام ل.م.د

د/خريبش عبد القادر

أ/بن قبي آمنة

الملخص:

يعتبر التعليم العالي مسألة معقدة ويزداد طرحها بكثرة، وتبحث عن حلول مقبولة والتي تحدد مستقبل الدول.

يتطور هذا الميدان بشدة ويتغير في صالح التعليم خاصة نظام ل م د خصوصاً نظام الدكتوراه الجديد الذي يتطلب استراتيجية واسعة.

Résumé:

L'enseignement supérieur est une question délicate qui s'impose de plus en plus, en cherchant des réponses favorables qui déterminent le futur des états.

Ce domaine qui évolue, change et progresse pour le mieux de l'enseignement surtout le système LMD, ainsi le doctorat qui demande une large stratégie.

يعتبر التعليم العالي أعلى مستويات التعليم في مختلف الدول نظرا إلى ما تتمتع به مؤسساته من دور في إعداد الكفاءات والكوادر المؤهلة، القادرة على تلبية احتياجات برامج التنمية، وقد شهدت المؤسسات الجامعية في الجزائر عدة تطورات وتراكمات مختلفة نتيجة للتطور الكمي للتعليم العالي.

والذي كان بدوره مصحوبا باختلالات ونقائص فرضت تطورا نوعيا وذلك عن طريق الإصلاحات التي ترجمت في عدد من البرامج وإعادة صياغة المناهج، آخرها مشروع إصلاح التعليم العالي الذي جاء بهدف تقديم تكوين نوعي يجاري الوصول إلى إدماج مهني أحسن وكذا ربط الجامعة بسوق العمل والانفتاح على المجتمع المدني وهذا تقليدا منها للدول الرائدة في المجال العلمي والتي تؤمن بإلزامية العلاقة بين الجامعة والمجتمع وانعكاس ذلك على كل جوانب الحياة (سياسية، دينية، ثقافية، اقتصادية).

ومنه نطرح التساؤلات التالية: ما هي الضمانات لجودة التعليم العالي بالجامعة الجزائري؟ وهل حقق نظام ل.م.د الهدف من ذلك؟ وهذا ما سنجيب عنه من خلال هاته الورقة البحثية.

قبل الشروع في عرض الدراسة يتعين تحديد مفهوم جودة التعليم العالي الذي يشكل اليوم مفهوما مركزيا في أدبيات التربية وبالتالي فإن هذا المفهوم يغطي مختلف الديناميات التربوية والفعاليات العلمية في مجال التعليم العالي.

جودة التعليم العالي:

لها معينان مرتبطان: واقعي وحسي المعنى الواقعي يعني التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز معايير ومؤشرات حقيقية متعارف عليها مثل: معدات الترفيع ومعدلات الكفاءات الداخلية، أما المعنى الحسي فيرتكز على مشاعر وأحاسيس متلقي الخدمة كالطلاب والمجتمع المدني[1].

ويعرف فلبة والزكي: الجودة في التعليم العالي بأنها تشير إلى الجهود المبذولة من قبل العاملين بمجال التعليم لرفع مستوى المنتج العملي مما يتناسب مع

[1] **عادل العبادي:** مدخل إلى إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، جامعة عدن، 2013، ص 31.

متطلبات المجتمع، أو عملية تطبيق مجموعة من المعايير، والمواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى المنتج التعليمي من خلال العاملين في مجال التربية والتعليم[1]

وتعرف أيضا:

على أنها فلسفة تنظيمية تتيح بيئة مناسبة لتحقيق الجودة المستهدفة لعمليات التعليم وتوفر متطلبات إقامة نظام نوعي لمخرجات ذات سمة تنافسية[2].

التطور التاريخي للتعليم العالي بالجزائر:

لقد مرّ التعليم العالي بالجزائر بعدة مراحل وحقب زمنية حيث كانت هناك عدة عوامل ساهمت في التغيرات الاجتماعية الجذرية للمجتمع الجزائري من الحقبة الاستعمارية إلى غاية عهد البناء والتنمية وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: الحقبة الاستعمارية: لم يكن إنشاء الجامعة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية إلا امتدادا لسياستها التربوية التي أنتجتها، حيث لم تكن تهدف إلى تعليم الشعب الجزائري، وإنما فقط معرفة شخصية الأفراد ومعرفة تقاليدهم وعاداتهم وقيمهم فالمستعمر الفرنسي منذ دخوله الأراضي الجزائرية سعى إلى احتلالها من خلال التعليم وذلك لزرع الأفكار والقيم الاستعمارية من خلال المدارس[3].

وبالفعل بعد التشجيع المتواصل للحكومة الفرنسية للتعليم دعت إلى تأسيس جامعة في الجزائر وذلك بموجب قانون ممضي من طرف "جيرار جودار" رئيس الحكومة آنذاك وتأسست الجامعة على خلفية ترقية أربع كليات وكان سعي الحكومة الفرنسية إلى توطين لهاته الجامعة إنما من أجل نشر الثقافة الفرنسية في إفريقيا كلها والدليل على ذلك إنشاء عدة فروع لها فمثلا أسست معهد البحوث الصحراوي في 20 جويلية 1937م ومعهد الدراسات السياسية في 02 أوت 1949م[4].

المرحلة الثانية: مرحلة الاستقلال: في هاته الفترة خرجت الجزائر من الاستعمار إلى الحرية والاستقلال والذي تميز بشغور مؤسسات الدولة والفراغ الذي تركته الإدارة الاستعمارية مما جعل الجزائر في حالة من التبعية حيث لم تكن الجامعة سوى عينة من الجو العام مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى عقد شراكة مع فرنسا لتغطية الإشراف وتسيير الجامعة من خلال مجلس البحث العلمي المؤسس في 1963م، حيث فرض هذا الظرف بقاء اللغة والبرامج التعليمية الفرنسية هي القائمة[5].

المرحلة الثالثة: مرحلة الإصلاحات 1970-1979: في هاته الفترة تم إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث وذلك لإحداث القطيعة مع النظام الفرنسي وقد عرفت هذه المحاولة حدوث أزمة هوية وخلق هوة كمية وكيفية في التعليم الجامعي فمن جهة لم تكن الجامعة متوافقة مع سياسة البلاد التي اتجهت نحو الصناعات الثقيلة كمحاولة لتأسيس اقتصاد قاعدي[6].

المرحلة الرابعة 1980-1990: وهنا توجهت الجزائر إلى فرض خيار ديمقراطية التعليم لفتح الباب

---

[1] مريم ملك: الجودة الشاملة في التعليم، بيروت، 2011، ص100.

[2] حجار الطامر: جامعة الجزائر 1909-2006، مطبعة جامعة الجزائر، 2006، ص6.

[3] حجار الطامر: مرجع سابق، ص17-23.

[4] Mohamed Gholam Allah « Sawer université pour Sauver la Société Elwatan, I.N, Alger, Dimanche 14 Mai 2006, p14

[5] غربي علي: واقع التنمية في الجزائر-الأزمة الجزائرية-دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص285.

[6] دحو محمد: خطوات في الطريق، الجامعة الجديدة، جامعة التكوين المتواصل، 1996، ص24.

أمام كل الجزائريين للتعلم والتكوين وقيادة البلاد مما خلق نوعا من التراكم الكمي والنوعي في منظومة التكوين، حيث أصبحت المرافق والهياكل البيداغوجية والاجتماعية غير مستعدة لاستقبال ذلك الكم من الطلبة وقد أدت كل هذه المشاكل إلى بلورة وتهيئة الظروف لغليان اجتماعي أدى إلى انفجار مع نهاية الثمانينات.

مما اضطر المسؤولين إلى الإسراع في إعداد الملف التمهيدي لاستقلالية الجامعة والمصادقة عليه في 01 سبتمبر 1989م الذي نص على ضرورة الرفع من المستوى الثقافي للجامعة، بالإضافة إلى التحكم في مشاكل التنظيم والتسيير الذي تتخبط فيه الجامعة، وذلك من تدعيم علاقات عالم العمل للبحث العلمي، كما أدت هذه الاضطرابات إلى تأسيس جامعة التكوين المتواصل أو ما يطلق عليه الجامعة الليلية التي تقوم بالتكوين والتربص والمساعدات العلمية للعمال الذين لا يجدون الوقت نهارا لتطوير مهاراتهم المهنية، وقد تدعمت هذه الجامعة بإذاعة خاصة بها في 19 ماي 1990[1].

المرحلة الخامسة: 1990-2000: هاته الفترة طرحت إشكالية نقص الهياكل، ولم تكن في الجزائر إلا 13 جامعة و10 مراكز جامعية، 12 معهدا و9 مدارس، وقد شهدت هذه المرحلة في سنة 1998م تدويل المرسوم التنفيذي رقم 83-544 المؤرخ في سنة 1983م المتضمن القانون الأساسي والنموذجي للجامعة، حيث تم إلغاء نظام المعاهد والعودة إلى نظام الكليات كمحاولة لإعادة الاعتبار للدور الحضاري للأستاذ في التعليم وليس في الإدارة.

وما يشد الانتباه في كل هاته المراحل من تطور التعليم العالي في الجزائر هو التركيز على العلوم التقنية وإهمال العلوم الإنسانية والاجتماعية في التكوين الجامعي، فبحكم التوجه الوطني نحو القطاع الصناعي فإن الجامعة برمجت أن تكون مخارجها تقنية وعلمية[2].

وقد كانت النظرة على أن العلوم الإنسانية لا تخرج سوى الأدباء والشعراء والفلاسفة، ولا توجد لهم علاقة مع الآلة التي تصنع الثروة، وبهذه النظرة تم تحويل الجامعة إلى مخابر وأجهزة ميكانيكية للتجارب، وأما الإنسانيات فقد أصبحت من الكماليات[3]، وبهذا تعيش الجزائر اليوم تخلفا مركبا ثقافيا وفنيا واجتماعيا، حيث جعلتها هذه النظرة تعيش استلابا حضاريا وتعرية ثقافية امتدت ظلماتها إلى مختلف المجالات.

أهداف الجامعة:

إذ كان البحث العلمي هو الرسالة الأولى للجامعة، فإنه من المؤكد أنها تجمع قسمين (الأستاذ والطالب) وفي الحقيقة أن كلاهما في طلب العلم سواء، ولكن الأستاذ أكبر خبرة وأكثر علما ومعرفة من الطالب، وبصفة عامة للجامعة أهداف أساسية سنتطرق إليها.

1-التدريس الجامعي:

ويتمثل هذا الهدف في إعداد الكوادر والطاقات البشرية المتخصصة والمؤهلة في كافة التخصصات

---

[1] الإبراهيمي أحمد طالب: التعليم والثقافة، مجلة التربية، 04 سبتمبر 1971، ص10.

[2] ولد خليفة محمد العربي: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص181.

[3] زيتوني عايش محمود: أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1996، ص 256.

وفي شتى المجالات التربوية والإسلامية والثقافية والأدبية والعلمية والمهنية... والتي يحتاجها المجتمع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2-البحث العلمي:

ويتمثل هذا الهدف في إجراء البحوث الأساسية النظرية والإجرائية والتطبيقية ودعمها وتوظيفها وبخاصة تلك البحوث المتعلقة بقضايا المجتمع وحل مشكلاته، ويمكن تحقيق ذلك من خلال أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ومراكز البحوث[1].

3-خدمة المجتمع وتنميته:

ويتحقق ذلك من خلال تزويد المجتمع بالتخصصات والمهن المطلوبة في المجتمع وكذلك المشاركة في وضع الخطط والسياسة الوطنية للتنمية وتأمين حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الكوادر والقوى البشرية المؤهلة وتنفيذ المشروعات والاستثمارات وتطوير المجتمع المحلي والوطني وإعداد القيادات المؤهلة لتبوؤ مراكز القيادة والريادة في المجتمع وفي مختلف التخصصات والمهن بمجالاتها المختلفة.

ولتأكيد أهداف الجامعة ووظائها فإن الجامعة مؤسسة تربوية تعليمية بحثية وتنموية وقيادية في المجتمع والنموذج في العمل ورائدة في التغيير الإيجابي في المجتمع، وهي إحدى مؤسسات المجتمع الهامة التي يفترض أن المجتمع هو الذي يقيمها ويشيدها وبالتالي ينبغي أن تلبي حاجات المجتمع التنموية وتحقق أهدافه وتحل قضاياه ومشكلاته.

4-مقومات التعليم العالي:

تستطيع الجامعة القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها إذا توفرت لديها جملة من المدخلات فإن كان الطالب أهم تلك المدخلات، فإن الأساتذة أهم مقوماتها، فالجامعة تحتاج لتوعية متميزة من أعضاء هيئة التدريس ذلك لأن الجامعة بأساتذتها لا بمبانيها، والجامعة بفكر هؤلاء الأساتذة وعملهم مع طلابها وخبرتهم وبحوثهم وتطبيق مختلف طرائق التدريس عن طريق المقررات والمناهج الدراسية وفي ما يلي نذكر أهم المقومات لتحقق الجامعة والتعليم العالي أهدافها وهي:

4-1-هيئة التدريس: يعد العماد الرئيسي الذي تقوم عليه العملية التعليمية بالجامعة ويتوقف على تكوينه وجهده ونشاطه نجاح العملية التعليمية في تحقيق أهداف الجامعة، فهو الذي يوصل المعرفة إلى طلابه ويقوم بتصميم المناهج التي تناسبهم وتساعد في بنائهم العلمي، بحيث يقع على عاتقه عبء الإشراف على الرسائل العلمية والبحوث، فيقوم بتوجيه الطلاب وإرشادهم ويعتبر الأستاذ الجامعي مصدرا رئيسيا للمعرفة لطلابه بحيث يلزمه ذلك أن يكون متمتعا في مادة تخصصه ومتجددا وملاحقا لكل جديد في مجال العلم والمعرفة سواء بالأمور المتعلقة بمادة تخصصه الأكاديمي أم بعض الثقافات العامة التي تضفي على شخصيته سمات تميزه عن باقي المهن الأخرى[2].

إضافة إلى التزامها الأخلاقي بآداب المهنة العامة، تحترم هيئة التدريس أفكار وجهود وآراء الطالب في مجال مادته التخصصية وأي مناقشة حرة

---

[1] وفاء محمد البرعي: دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، دار الجامعية للنشر، ط1، الإسكندرية، 2002، ص 168.

[2] حسن شحاتة: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، مكتبة دار العربية للكتاب، ط1، 2001، ص 123.

تتم بينهما سواء داخل الأسر الطلابية إذا كان يترأس إحداها أم من خلال الندوات واللقاءات الثقافية، مما يتطلب منها إدراكها التام بمتطلباته الفكرية واحتياجاته العقلية والنفسية والأخلاقية، وقد يحتاج الأستاذ الجامعي إلى الحرية بنوعيها.

-**الحرية الأكاديمية:** ويقصد هنا بالحرية الأكاديمية غياب القيود والضغوط التي يمكن أن تفرضها السلطة السياسية أو الدينية أو الإدارية أو غيرها من السلطات والقوى خارج الجماعة أو داخلها، والتي من شأنها أن تثبت الخوف أو القلق في عقول ونفوس العاملين في الجامعة من أساتذة وباحثين وطلاب، بحيث تمنعهم من الدراسة أو البحث بحرية في أي موضوع يثير اهتمامهم أو مناقشته أو تدريسه أو نشر أي نتائج يتوصلون إليها.

-**الحرية المدنية:** ويقصد بها تلك الحرية المستمدة من المبادئ الأساسية والاجتماعية وتعني الحريات والحقوق التي يتمتع بها الأستاذ الجامعي كأي إنسان في المجتمع حيث يتمتع بالحريات المدنية العامة، كمواطن عليه واجبات فوقية ودستورية يؤديها وله حقوق يحصل عليها[1].

وإذا كانت الحرية الأكاديمية مستمدة من المبادئ العلمية بالأكاديمية الجامعية والحرية المدنية مستمدة من الدستور، فإن هذا يعني أن الأستاذ يتمتع بالأولى كميزة والثانية كحق.

4-2-المناهج والمقررات الدراسية: تعتبر المناهج والمقررات الدراسية من أهم المقومات لتحقيق أهداف الجامعة وحتى الآن ونحن على أعتاب الألفية الثالثة مازالت المناهج تحتوي على مقررات دراسية تقليدية رتيبة، تحتل فيها الدراسات النظرية والإنسانية مركز الصدارة مع ضعف الارتباط بين المناهج الدراسية في الجامعات، ومتطلبات التنمية، بالإضافة إلى ضعف العناية والاهتمام بالدراسات التطبيقية، مع عدم خضوع المناهج لتقويم مستمر، كما أن هناك بعض الأمور التي تتعلق بالمناهج والمقررات الدراسية أهمها:

- مازال الأستاذ الجامعي هو الذي يقوم في أغلب الأحيان بوضع البرامج الدراسية وبنائها وتطويرها مما يجعل تلك العملية مسؤولية تتعلق بقراراته البحثية والعلمية ومهاراته في التجديد والاستحداث والاطلاع على ما هو جديد وأي قصور ينسب إلى المناهج هنا هو قصور في إعداد وتدريب الأستاذ الجامعي.

- فقدان التوازن بين المناهج الدراسية في المجال النظري والتطبيقي، ويتضح ذلك من كم الدراسات النظرية المعرفية والإنسانية مقارنة بالدراسات التطبيقية.

- الاعتماد المتزايد على الترجمة من المراجع الأجنبية، مما يولد في نفوس الطلاب مواقف سلبية تتسم بالتبعية والشعور بالعجز والاغتراب والتبعية الفكرية.

- مازالت المناهج مستوردة من الدول الغربية، تصبح بذلك غريبة عن المجتمع بعيدة عن حاجاته وخصائصه وقاصرة عن تلبية متطلباته واحتياجات الطلاب وخصائصهم العقلية والاجتماعية والفكرية.

4-3-طرائق التدريس: إن طرق التدريس المستخدمة حاليا في جامعتنا تعتمد على المحاضرة والتلقين والتي تعتبر قاصرة ومتخلفة عن البحث والتطبيق والموضوعية العلمية في التعلم والتعليم،

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف لإصلاح التعليم العالي، الجزائر، جانفي 2004.

الأمر الذي يتطلب تطويرا جوهريا في طرائق التدريس لتتنوع بين الإلقاء والمناقشة والحوار وإثارة القضايا المتنوعة، سواء كانت وطيدة الصلة بمادة التخصص أم القضايا العامة في المجتمع، مع إحداث توظيف المعلومات وتنوع التكليفات والمطلوب أداؤها من الطلاب بين إعداد التقارير، جمع المادة العلمية، عمل الأبحاث، المشاركة في التدريس مع تنوع الوسائل التعليمية المرئية والمسموعة لإحداث موقف مثير تعليميا.

4-4-الطلاب: إذا كان المجتمع الجامعي بيئة منتقاة وإذا كان هذا الانتقاء يشير إلى قدر كبير من التميز للعناصر المختارة سواء من أعضاء هيئة التدريس أم الطلاب، إلا أننا لا نستطيع أن ننسى تلك الحقيقة الاجتماعية التي تؤكد أن هذه العناصر تظل جزءا من الجسم الاجتماعي العام للأمة منفعلة بظروفه وأصوله وما يضطرب به من أحوال سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية وهذه المتغيرات المجتمعية ليست مجرد عناصر منفصلة تتجاوز ما يتلقاه الفرد الجامعي من معارف ومهارات وقيم، وإنما تدخل في نسيج التكوين الشخصي، بحيث تلتحم بما يتعلم وتتفاعل معه بل وقد توجهه.

فإذا كانت الجامعة كإحدى وظائفها، وأهم أهدافها تعد مصنعا هاما للفكر، فإن عليها عبء دراسة متطلبات الطلاب والاحتياجات النفسية والاجتماعية والعقلية والثقافية لتستطيع من خلال أسس موضوعية وتخطيطية مدروسة تحديد ما يقدم لهم في صورة مناهج ومقررات دراسية أو ما يدور داخل الحرم الجامعي من نشاطات ثقافية حضارية تلبي تلك الاحتياجات وتحقق أهدافها.

5-أهداف نظام التعليم الجديد:

على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتوجيهات المتضمنة في مخطط تطبيق إصلاح النظام التربوي الذي صودق عليه في مجلس الوزراء يوم 20 أفريل 2002، سطرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كهدف استراتيجي لمرحلة 2003-2004 إعداد ووضع أرضية لإصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، وتتمثل المرحلة الأولى في وضع هيكل جديد للتعليم مصحوب بتحسين وتحين مستوى البرامج البيداغوجية، وكذا إعادة تنظيم التسيير البيداغوجي.

يؤكد هذا الإصلاح على الطابع العمومي للتعليم العالي، كما يؤكد على المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها رؤية المهام الموكلة إلى الجامعة الجزائرية والتي تتلخص فيما يلي:

- توفير تكوين نوعي للجميع مدى الحياة لنيل إدماج مهني أحسن، والتكفل بتلبية الاحتياجات المشروعة للمجتمع فيما يخص التعليم العالي.
- المشاركة في التنمية المستدامة للبلاد بالتفتح على العالم الاجتماعي والاقتصادي.
- ترسيخ قواعد الاستقلالية الذاتية الحقيقية للمؤسسات وفقا لمبادئ التسيير الرشيد.
- السماح للجامعة الجزائرية باسترجاع مكانتها كقطب للإشعاع الثقافي والعلمي على المستويين الإقليمي والعالمي، ولتجسيد هذا المبدإ، فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد بنت نموذجا جديدا للتعليم العالي المعروف باسم ل.م.د (ليسانس، ماستر، دكتوراه) وقبل الخوض في تفاصيل هذا النظام نعرج عل مفهومه وماذا نعني بـ ل. م. د.

يمثل L.M.D بنية التعليم العالي، المستلهمة من البيانات المعمول بها في البلدان الأنغلوساكسونية والمعممة في البلدان المصنعة، تتمثل هذه البنية في ثلاثة أطوار للتكوين، يتوج كل منها بشهادة جامعية.

الطور الأول= بكالوريا+ 3 سنوات ويتوج بليسانس.

الطور الثاني: بكالوريا+ 5 سنوات ويتوج بماستر.

الطور الثالث: بكالوريا+ 8 سنوات ويتوج بدكتوراه.

وفي كل طور من هذه الأطوار تكون المسارات منظمة في وحدات تعليمية ضمن سداسيات دراسية، ويكون التقويم فيه سداسيا خلال السنة، حيث نجد من ميزات الوحدة التعليمية، أنها قابلة للجمع أو التحويل مما يعني أن اكتسابها من طرف الطالب يكون نهائيا وأنه يمكن أن يستعمله في مسار تكويني آخر (مما يتيح للطالب حرية التنقل والخيار المتنوع ويسمح له بمزاولة مسار جامعي مفرد).

المبدأ الثالث الذي يرتكز عليه نظام ل.م.د هو الوضوح: بإمكان سوق الشغل مقارنة شهادة ل.م.د بكل سهولة في البلد نفسه أو من بلد إلى بلد آخر، وبالفعل فإن بنية التعليمات هي نفسها في كل البلدان التي تطبق هذا النظام.

الليسانس: هذا الطور من التكوين ينظم في طورين:

- تكوين قاعدي متعدد المواد مدته من سداسيين (02) إلى (04) سداسيات، مكرسة لاكتساب المبادئ الأساسية للمواد المعنية بشهادة وتكوين متخصص أكثر باختيارين "ليسانس أكاديمي وليسانس مهنية"

- **الماستر:** تكون مدة التكوين في هذا الطور سنتين بعد الليسانس أي 5 سنوات دراسات عليا بعد البكالوريا، يكون الماستر في متناول كل حاصل على شهادة الليسانس مهما كان اختصاصه.

الماستر يشبه الليسانس في كونه ذا اختيارين: "ماستر أكاديمي وماستر مهني" تمنح الشهادة الأكاديمية بالالتحاق مباشرة بالدراسات الجامعية المطلوبة والمتخصصة أكثر (من الليسانس إلى الماستر ومن الماستر إلى الدكتوراه)، حيث تسمح الشهادة المهنية بالاندماج السريع في سوق العمل، وعلى العموم فشهادة كهذه يكون معترفا بها مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات.

- **الدكتوراه:** تحضر هذه الشهادة بعد الماستر خلال 3 سنوات على الأقل في مخبر البحث والتفرغ فيما بعد لمهنته أستاذا باحثا.

5-1-الخصائص الرئيسية لنظام (ل.م.د) ليسانس-ماستر-دكتوراه: زيادة على مزايا هذه البنية البسيطة المتكونة من ثلاث شهادات، فإن نظام ل.م.د يرتكز على رؤية عرض التكوين المنسجم أكثر، إذ تقدم عروض هذا التكوين على شكل ميادين وتنظم في شكل مسائل نموذجية.

ميدان التكوين: هو عبارة عن جملة من المواد منضوية في مجموعة منسجمة من حيث المجالات التي تؤدي إليها، يمكننا أن نذكر منها ما يلي:

- **علوم المادة:** الرياضيات والإعلام الآلي والتطبيقات للعلوم (MI).

- **علوم الحياة:** (ع.ح)-علوم الأرض والكون (ع.أ.ك) العلوم الدقيقة والتكنولوجيات الخاصة بالمهندسين-الفنون-النشاطات الرياضية-الآداب

والأدب العربي–الآداب واللغات الأجنبية–العلوم الإدارية والقانونية–العلوم الاجتماعية–العلوم الإنسانية–العلوم الاقتصادية–العلوم الإسلامية، أي 14 ميدانا، إذ في كل ميدان من هذه الميادين الأربعة عشر يوجد عدد من المسالك النموذجية التي توافق التخصصات المطلوبة.

♦ **المسلك النموذجي:** هو تشكيل متجانس لوحدات التعليم بطريقة بيداغوجية منسجمة، يحددها فريق بيداغوجي تطبيقا للهدف المصادق عليه من المركزية.

♦ **وحدة التعليم:** هي مجموعة مواد تعليمية أو مقاييس متفصلة بطريقة بيداغوجية متجانسة وفق تدرج منطقي لاكتساب كفاءات محددة وعليه يمكن إبراز ثلاثة أصناف:

• **وحدة التعليم الأساسي** التي تجمع الدراسات القاعدية.

• **وحدة تعليم الاكتشاف** التي تحضر كتعليمات تسمح بتوسيع آفاق معارف الطالب كما تفتح أمامه آفاق أخرى في حالة ما إذا كان هناك إعادة التوجيه.

• **وحدة التعليم المستعرضة:** وتضم هذه الوحدة دراسات اللغات الأجنبية والإعلام الآلي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، قصد اكتساب الطلبة ثقافة عامة وتقنيات المنهجية.

كل من هذه الوحدات مرفقة بمعدل عام ورصيد، يؤكد معدل الوحدة التعليمية فيما إذا اكتسبت الوحدة أم لا، بينما يسمح الرصيد بجمع العلامات المرتبطة بالوحدة التعليمية إذا كانت مكتسبة.

الرصيد: هو وحدة تقاس بها الدراسات المكتسبة، وكل وحدة تعليم لها قيمة معينة يعبر عنها بالرصيد، ومحددة من خلال عمل منجز من طرف الطالب (حجم التوقيت، الأهمية، العمل الفردي، مذكرة التخرج).

أي يشكل الرصيد مرجعا مشتركا لكل المؤسسات، وهو بهذه الصفة قابل التجميع والتحويل ونادرا ما يكون مختلفا وإذا تعلق الأمر بالتحويل من وحدة تعليمية أخرى وهذا يعود إلى تقدير الفروق المتباينة بين وحدات التعليم إلى الفريق البيداغوجي للمؤسسة المستقبلة.

يتكون الفصل السداسي من 30 رصيدا، وعليه يمكن حصر 180 رصيد للحصول على شهادة ليسانس و 300 رصيد للحصول على الماستر، علما أن شهادة الدكتوراه لا تقدر بالرصيد بل هي تكوين في البحث، متوج بشهادة تمنح بعد عرض الأطروحة ومناقشتها.

***التقييم والتدرج:** بشهادة تمنح إما باكتساب الطالب لكل وحدة تعليمية مكونة للمسار أو بتطبيق الأسلوب التعويضي بين الوحدات التعليمية.

***التوجيه:** لا توجد قواعد محددة مسبقا لذا يعتمد أساسا على رغبات ومهارات الطالب في المسار المختار وعلى الطالب أن يختار مجال تكوين يؤدي إلى عدد من الشعب أو الاختيارات علما أنه في نهاية السنة يسمح للطالب بالتغير من شعبة إلى شعبة أخرى مرغوب فيها.

***المعبر:** إن المعبر يسمح للطالب بتغيير مساره البيداغوجي خلال تمدرسه، وهو ممكن سواء في المؤسسة التي ينتسب إليها الطالب أم بمؤسسة أخرى وذلك بمقتضى مبدإ المرونة وبشكل عام يبقى الطالب على صلة دائمة بالفريق البيداغوجي الذي

يرشده إلى متابعة إحدى الوحدات التعليمية للمسار المطلوب.

* **فريق التكوين:** يتكون من مسؤلي الفرق البيداغوجية لمسار بيداغوجي معين ويرأسه رئيس القسم.

* **الفريق البيداغوجي:** يتشكل هذا الفريق من كل أساتذة الوحدة التعليمية لنفس المسار البيداغوجي.

5-2-نظام (ل. م. د) وطبيعة التخصص: عندما نرجع إلى الهدف الأساسي من النظام الجديد المتمثل في ربط الجامعة بسوق العمل نقول إنه صالح أكثر للتخصصات العلمية والتطبيقية والتقنية شريطة مشاركة المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

5-3-إيجابيات وسلبيات نظام (ل. م. د):

***الإيجابيات:**

♦ **الرسملة (Capitalisation):** وتعني أن الوحدات الدراسية المكتسبة لا مجال لإعادتها حتى لو تم تحويل الطالب إلى مؤسسة أخرى، حيث يمكنه تحويل الرصيد (القروض) عند مغادرة المؤسسة الأصلية.

♦ **الحركية (Mobilité):** ويمكن الطالب أو الطالبة من تحويل ملفه البيداغوجي وتسجيله في أي مؤسسة جامعية في الجزائر أو خارجها، أو حتى تغيير المسار الدراسي.

♦ **الوضوحية (Lisibilité):** يمكن لسوق العمل أن يقارن بسهولة شهادات ل.م.د في إطار التشغيل.

♦ **المصداقية:** حيث إن شهادة الـ ل.م.د معترف بها دوليا.

♦ **إمكانية التطور:** يمكن تطوير برامج التدريس بكل ديناميكية وليونة ضمن إطار مهام الفريق البيداغوجي.

♦ تفاعله مع عالم الشغل حيث إن هذا التفاعل يتم منذ البداية خصوصا لنظام ل.م.د تمهين فعادة لا يقبل مشروع ل.م.د دون التوقيع على اتفاقيات مسبقة مع قطاعات اقتصادية (مؤسسات عمومية وخاصة) وهذا لأجل تفادي المشاكل خصوصا في المرحلة الأخيرة من الدراسة أي أثناء إنجاز الأطروحات والمذكرات.

السلبيات:

♦ جهل الطلبة وتخويفهم من هذا النظام الجديد مما يؤدي إلى نقص الإنتاجية وانخفاض المستوى التعليمي لهم، لذا ينصح للمكلفين بتطبيق هذا النظام بالنزول إلى الوسط الطلابي من أجل الشرح وتبديد شكوك الطالب.

♦ النقص الواضح للإمكانات الموجهة لتجسيد هذا النظام المكثف.

♦ غموض طريقة تطبيق هذا النظام.

♦ غياب النظرة المستقبلية لآفاق النظام انطلاقا من تنظيم الدفعات الأولى للماستر.

♦ غياب المادة العلمية الخاصة بهذا النظام والاعتماد على برامج المقاييس في النظام الكلاسيكي والكتب القديمة.

♦ التهرب من معالجة ظاهرة الرسوب المرتفعة في هذا النظام.

♦ نقص تفعيل الحوار الجاد والبناء على جميع الأصعدة المحلية والوطنية.

♦ هشاشة النسيج الصناعي في الوطن مما لا يساعد على إجراء التربصات التطبيقية لطلبة هذا النظام.

♦ وجود نسبة بطالة نوعا ما مرتفعة عند الشباب دون 30 سنة ومع قصر مدة تكوين نظام ل.م.د مقارنة بالنظام الكلاسيكي قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة أكثر، بما يؤدي إلى اتهام غير موضوعي لهذا النظام.

خاتمة:

إننا نتساءل عن بقاء الجامعة الجزائرية بنظامين واعتمادها للنظام الكلاسيكي على الرغم من تبنيها لنظام ل.م.د، فهل يرجع الأمر إلى عدم ثقة القائمين على التغيير في هذا النظام وتخوفهم من فشله أم هي قضية وقت والتغيير يتسم بطريقة آلية، لكن ما هو واضح هو تواجد نظامين مختلفين في آن واحد، وفي نفس الوقت المكان يخلق نوعا من اللاتوازن وقيام المقارنات بينهما في ظل أسلوب تدريسي موحد.

المراجع:

1. **عادل العبادي:** مدخل إلى إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، جامعة عدن، 2013، ص 31.

2. مريم ملك: الجودة الشاملة في التعليم، بيروت، 2011، ص100.

3. حجار الطامر: جامعة الجزائر 1909-2006، مطبعة جامعة الجزائر، 2006، ص6.

4. حجار الطامر: مرجع سابق، ص17-23.

5. Mohamed Gholam Allah « Sawer université pour Sauver la Société Elwatan, I.N, Alger, Dimanche 14 Mai 2006, p14.

6. غربي علي: واقع التنمية في الجزائر-الأزمة الجزائرية-دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص285.

7. دحو محمد: خطوات في الطريق، الجامعة الجديدة، جامعة التكوين المتواصل، 1996، ص 24.

8. الإبراهيمي أحمد طالب: التعليم والثقافة، مجلة التربية، 04 سبتمبر 1971، ص10.

9. ولد خليفة محمد العربي: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، مساممة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص181.

10. زيتوني عايش محمود: أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1996، ص 256.

11. وفاء محمد البرعي: دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، دار الجامعية للنشر، ط1، الإسكندرية، 2002، ص 168.

12. حسن شحاتة: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، مكتبة دار العربية للكتاب، ط1، 2001، ص 123.

13. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف لإصلاح التعليم العالي، الجزائر، جانفي 2004.

تكيّف علاقات العمل بالمؤسسة
في ظل الاصلاحات الاقتصادية الجزائرية

د/مصطفي بوجلال

قسم علم الاجتماع -جامعة المسيلة-

الملخص:

اجتازت المؤسسة الجزائرية مرحلة متميّزة في البناء الاقتصادي، إنها مرحلة الانتقال من البناء الاقتصادي التخطيطي الموجه إلى اقتصاد السوق؛ الذي يعتبر عملية التنمية الصناعية في بناء المجتمع الجزائري قد أثرت على تكيّف العمال واستيعابهم لمستويات الأجهزة التقنية المعقدة، إذ لا يمكن الانتقال إلى نظام اقتصادي جديد إلا بالتقليل إلى أدنى حد من التكاليف الاجتماعية من حيث الشروط الأساسية لنجاح التكيّف مع اقتصاد عالمي يسير في اتجاه ظاهرة العولمة، هو إدراج العنصر الاجتماعي في برامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق العدالة الاجتماعية فحسب، وإنما لضمان القبول السياسي والاستدامة الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية.

Résumé:

l'institution algérienne a Passée une phase distincte dans la construction économique, c'est la phase de transition de la construction économique schématique orientée à l'économie du marché, qui est le processus de développement industriel dans la construction de la société algérienne qui a influencé l'adaptation des travailleurs et leur compréhension des niveaux de complexité technique des appareils, puisque vous ne pouvez pas passer à un nouveau système économique, mais minimiser les coûts sociaux en termes de conditions de base pour le succès de l'adaptation à une économie mondiale qui se déplace dans le sens du phénomène de la mondialisation est

l'intégration de la dimension sociale dans les programmes de réforme économique à réaliser la justice sociale, mais aussi pour assurer l'acceptation de la durabilité sociale et politique des réformes économiques.

يراعي هذا الموضوع جملة من الأغراض الأساسية التي تمثل البرهان لعدد من المعطيات الأولية التي سوف يتم تناولها، ولعل طموحات الباحث لن تقف عند هذا الحدث، الشيء الذي سيجعله يتعرف من وراء ذلك، على القصور والهشاشة الظاهرتين على القطاع العمومي بالخصوص وأن الهدف من ذلك يرمي إلى تحري الأمور والعوامل التالية:

-معرفة أهم العوامل التي تؤثر في تنظيم علاقات العمل الجماعي.

-دراسة المرحلة الانتقالية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والتي تقمع القنوات الاجتماعية الاتصالية وتفكك العقد الاجتماعي الوطني مع تأثير ذلك على السيادة وفعالية السياسات الاقتصادية للبلاد علما أن المحيط يبقى دوما متأثرا بعوامل وآليات خارجية.

-إمكانية المساهمة في تقديم بعض الملاحظات حول تكيّف علاقات العمل ودورها في إدماج القطاع الصناعي للوصول إلى مردودية أفضل لعملية الإنتاج والمنافسة ومسايرة النظام الجديد وآلياته المتجددة.

يحتاج هذا الموضوع إلى التفاتة سوسيولوجية تعالج التحولات الجارية على علاقات العمل الجزائرية للتكيّف والدخول إلى النظام الدولي الجديد، لذلك فالأهمية تكمن في أنه يمثل مجالا جديدا لدراسة اجتماعية اقتصادية،

كان الهدف من ذلك هو الإحاطة بالمعلومات المتعلقة بالمؤسسات العمومية الصناعية ومحاولة التعرف على علاقات العمل في مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية، كالتغير الاجتماعي والانعكاسات المترتبة عليه، والمساهمة في فهم جدواه في الاقتصاد الجزائري، وكذا المشاكل التي تعرضت لها عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية بصفة عامة باعتبارها مرحلة انتقالية مازالت لم ترس بعد. ومن ثم يأتي التساؤل الرئيس للموضوع محل المعالجة: **هل أدت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية إلى تكيّف التغيرات على مستوى علاقات العمل داخل المؤسسة؟**

نقول إن المؤسسات الجزائرية اجتازت مرحلة متميّزة في البناء الاقتصادي، إنها مرحلة التحول من البناء الاقتصادي التخطيطي الموجه إلى اقتصاد السوق؛ ففي هذا التغير المستمر الذي يتطلب إعادة النظر الشاملة، اقتصاديا أو اجتماعيا، تبعا للقيم والأسس الجديدة التي يفرضها هذا التوجه الجديد.

نظرا إلى تكامل أنساق المجتمع، فإن هذا التحول سيكون تحولا عاما وشاملا يشمل كافة أنساق المجتمع، فلا يمكن أن يقتصر على النسق الاقتصادي دون الأنساق الأخرى المكملة له والمرتبطة به ارتباطا عضويا، بمعنى أنه لا يمكن أن يقتصر هذا الانتقال إلى القطاع الاقتصادي والصناعي بالذات، وإنما سوف تتعدى الإصلاحات الاقتصادية الصناعية بل يتعلق الأمر ببناء نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي للمجتمع، أي يتعلق بإعادة بناء مجتمع برمته وبجميع أبعاده وأنساقه. إن طبيعة البحث العلمي تستدعي الوقوف وتبيان بعض المفاهيم المستعملة وتحديدها تسهيلا لفهم القارئ الكريم معاني ومفاهيم المصطلحات التالية:

مفهوم التكيّف:

يقصد بالتكيف تلك العملية الدينامية المستمرة التي تتناول السلوك والبيئة (الطبيعية والاجتماعية) بالتغيير والتعديل حتى يحدث التوازن بين الفرد وبيئته. ويتضمن هذا التوازن إشباع حاجات الفرد، وتحقيق متطلبات البيئة. وهو وسيلة أو عملية إشباع لحاجات الفرد تحقيقا للرضا عن النفس وتحقيق التوتر الناشئ عن الشعور بالحاجة، حيث يتحقق التوافق بإجادة التعامل مع الآخرين وتحقيق الرغبات، إرضاء للنفس والآخرين؛ والتكيّف أيضا يشمل الرضا إلا أنه لا يعنيه، لأنه يدل على السلوك أو التوافق".[1] والتكيّف مع بيئة العمل هو حالة تلاؤم وتوافق العاملين مع خصائص بيئة العمل الداخلية من مختلف جوانبها الاجتماعية والمادية والإشرافية والتنظيمية دون أن يكون هناك أي تعبير عن عدم الرضا من طرفهم. [2]

مفهوم علاقات العمل:

يقصد به كل عمليات التفاعل والتبادل التي تتم بين العاملين في إطارها الرسمي وغير الرسمي وما ينتج عنها من عمليات مثل الصراع والتعاون والمنافسة؛ كما يقصد به التكيّف التنظيمي وهو حالة الاستجابة التي يقوم بها التنظيم مع التحولات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية والعالمية من أجل تحقيق أو استرجاع التوازن.[3] من الناحية القانونية هي العلاقات التي تنشأ بين أصحاب المحلية والعالمية من أجل تحقيق أو استرجاع التوازن بين الأعمال والأفراد العاملين، وكذلك بين الإدارة ونقابات العمال والحكومة وحتى بين أصحاب الأعمال والحكومات. وفي هذا الإطار تطرح موضوعات المشاركة والاتصالات، ويتعلق المفهوم بإشكالية تنظيم العمل من خلال شراكة بناءة بين المؤسسة والعمال المنتجين.

وقد اتسمت الجهود التي بذلت في دراسة علاقات العمل بالرغبة في تطويع علاقات العمل لمتطلبات التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي مع أخذ هدف التقدم

---

[1] ينظر: محمد برابح، الرضا عن العمل، ديوان المطبوعات الجامعية، ومران، 2009، ص 72.

[2] ناصر قاسيمي، دليل مصطلحات علم الاجتماع التنظيم والعمل، د م ج، الجزائر، 2011، ص45.

[3] نفس المرجع، ص92.

الاجتماعي في الاعتبار باستمرار، والسعي وراء تحقيق المزيد من التفهم العلمي لهذه العلاقات ومشاكلها.

مفهوم الانتقال transition أوالتحول:

هذا المصطلح يكتنفه الغموض من حيث تحليل التجارب الانتقالية الذي يمكن رده إلى عناصر موضوعية وأخرى ذاتية؛ تتمثل الأولى في تعدد وتعايش بناءات اقتصادية اجتماعية مختلفة باختلاف البلدان؛ فالتعايش الذي ظل مستقرا لفترات زمنية طويلة لم يعد كذلك. ففي ظل التغيرات في تركيب التبادل الدولي والعلاقات بين البلدان الرأسمالية المتقدمة يتمثل في ولادة علاقات جديدة بين البلدان المتخلفة، اتخذ تعدد الأنماط المتعايشة شكلا حركيا واضمحلت أخرى. إضافة إلى العناصر الذاتية تتمثل في أن الأدوات المتاحة للتحليل قد لا تمكن الباحث في العلوم الاجتماعية من التنبؤ الدقيق بمستقبل عملية اجتماعية جارية، قد يكون الأمر مرهونا بالقرار السياسي الذي تتخذه الدولة،[1] التي لا تنفرد بالمرور في أزمة تمهد لانتقالها إلى نظام من العلاقات الإنتاجية المتفوقة، ذلك أن هذا الطريق الوحيد الذي يتم عبره انتقال جميع البلدان، حيث تنمو عناصر تمهد للنظام القادم، دون أن يسمح الإطار المؤسسي العام من علاقات الملكية والعلاقات الحقوقية القائمة بتجاوز هذا النظام.[2]

مفهوم الإصلاحات الاقتصادية:

وتعرّف المفردة المقابلة لكلمة (الإصلاح) بالإنكليزية وهي مصطلح (Reform) على أنها العمل الذي يحسن الظروف؛ أو تعني إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد أو هو تحسين الحالة أو تصليحها[3]. يعرف على أنه (تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها وهو (خلافاً لمفهوم الثورة) ليس سوى تحسين في النظام السياسي الاجتماعي، القائم دون المساس بأسس هذا النظام.[4] على أن الفكر الغربي يعرّف (الإصلاح) طبقاً لرأي (صموئيل هنتنغتون): بأنه (تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة والمحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية)[5].

ومن منظور سوسيولوجي قد نفهم اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يندرج ضمنيا في أهداف الإصلاحات، على أنه استمرار تدخل الدولة لتنظيم العمل والنشاط الاقتصادي، بما يضمن التحكم في العواقب السلبية كزيادة الفقر وافتقاد العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والخدمات وانخفاض مستويات الضمان الاجتماعي بأبعاده المختلفة الصحية منها والتعليمية وانخفاض مستوى المعيشة؛ تلك العواقب المترتبة على هذا النشاط في علاقات العمل وحياة المواطنين. وعن أطروحات التكيّف مع علاقات العمل والعولمة من مبدإ اقتصاد السوق المتحرر من القيود وإعادة الهيكلة وتحجيم دور الدولة. [6] كما أن الإصلاح هو المفهوم المضاد للفساد، وآلية تدعيم ركائز ما تداعى وهرم من بنى ومؤسسات

---

[1] ينظر، عصام الخفاجي، رأسمالية الدولة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1979، ص70.

[2] نفس المرجع، ص96.

[3] منير بعلبكي/ قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت، 986، ص770.

[4] عبد الوهاب الكيالي : الموسوعة السياسية، بيروت، الدار العربية للدراسات والنشر، 1974/ ص55

[5] هنتنغتون صموئيل. النظام السياسي لمجتمعات متغيرة (Political Order In Changing Societies)، ترجمة، سمية فلو، دار الساقي، بيروت 1993. ص121

[6] سمير ابراميم حسن،
Http : //www. mafhoum. com/syr/articles_06/jamilhassan. pdf
ندوة السياسات الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ب ت، ص2.

الدولة، وهو تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وهو تحسين في النظام السياسي الاجتماعي، دون المساس بأسس النظام القائم.

تناول الموضوع من حيث مقاربة نظرية التنظيم التي شهدت في إطار التغيرات التنظيمية بالمؤسسة الصناعية تحولات وتغيرات بنائية متعددة الجوانب خلال السنوات الأخيرة، وذلك استجابة لتلك التغيرات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي، بحيث كان الهدف منها هو تحقيق التكيف على مستوى البيئة التنظيمية، والواقع أن تلك التغيرات لم تحدث بمحض الصدفة أو بشكل فجائي، وإنما وصفت بكونها تغيرات مقصودة، أراد أصحاب المشروعات الصناعية من خلالها إدخال نوع من الديناميكية على تنظيمات العمل[1]؛ وهذا عن طريق تغيير أساليب التسيير القديمة واستبدالها بأساليب جديدة مغايرة تتماشى مع الظروف المستجدة، بالإضافة إلى تغيير شكل السلطة الإدارية، نمط التكنولوجيا المستخدم في عمليات الإنتاج، طرق تقسيم العمل وأنساق الاتصال... سعيا منهم لتحقيق المزيد من الفعالية الاقتصادية؛ وأمام فشل المسيرين في التحكم والسيطرة على البيئة التنظيمية في أغلب المؤسسات الصناعية الجزائرية كبيرة الحجم، فقد سارعت الهيئات الرسمية إلى تغيير هيكل المؤسسات من خلال "مشروع إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات" بهدف منحها المزيد من اللامركزية في تنظيم شؤونها الاقتصادية؛ ومع ذلك فقد ظلت تلك المؤسسات تعاني من العجز بسبب ضعف مردوديتها؛ وسعي هذه الهيئات هو تحقيق الفعالية، فقد اتجهت مرة أخرى إلى تطبيق سياسة إصلاحية جديدة عرفت "بنظام استقلالية المؤسسات" الذي كان يهدف أساسا إلى إعطاء المؤسسات المزيد من الحرية في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة بها، وعند التطبيق اعترضت تلك السياسة بعض الصعوبات بسبب نقص الإطارات المسيرة المؤهلة؛ ومن ثم لم تتمكن تلك المؤسسات من تحقيق النتائج المرجوة منها؛ وأمام هذه الوضعية المستجدة لجأت السلطات الرسمية حاليا إلى الشروع في تنفيذ "مشروع الخوصصة" الذي شمل العديد من المؤسسات الوطنية وذلك بشكل تدريجي[2].

وبحكم أن التنظيم الصناعي الجزائري قد مر بمراحل مختلفة ومتنوعة، مما يدفع الباحث إلى عرض جملة من الآراء في مجال النظرية التنظيمية (la théorie de la régulation) التي تعتبر كنقد لماركس للاقتصاد السياسي، حيث تعود هذه النظرية إلى أعمال كل من: (Aglietta Michel ميشال.أجليتا–Robert Boyer روبارت بوير–Lipietz Alain وألان ليبيتز، إن أهم ما قدمته هذه المدرسة هو الاختبار العقلاني للظروف "العادية" لإعادة إنتاج تشكيلة اجتماعية ذات طابع رأسمالي، في النظرية الماركسية التي تعني "إعادة الإنتاج أي "إنه توجد مضاعفة لإنتاج دائم للعلاقات الاجتماعية الطبقية؛ وذلك من خلال أهداف عملية لها علاقة بالإنتاج وتوزيع العوائد وتخزين رأس المال.

يأتي مفهوم التنظيم هنا محل "إعادة الإنتاج في هذه الحالة، يساعد على التركيز على شرعية "مدى مطابقة" الممارسات الاجتماعية للأفراد الفاعلين والمجموعات الفاعلة (أفراد أومجموعات) يركز الباحثون في هذا المعنى على آثار المنظمات الاجتماعية التي يقع على عاتقها قيادة التشكيلة الاجتماعية، وباختيار ظروف عمل الرأسمالية وتحولاتها على المدى الطويل فإن منظري هذه النظرية يضعون علاقة الأجر في مركز التحليل،كما يهتمون بشكل خاص بتشكل العلاقات الاجتماعية كمؤسسات وذلك للمواجهة المفتوحة ما بين الفاعلين الاجتماعيين،سواء تعلق الأمر بصراعات طبقية أم علاقات منافسة. بينما يتناقضون مع الماركسية الأرثوذوكسية باقتراحهم لآجال التطور الرأسمالي المؤسسة على مفاهيم أنظمة

[9] أمينة زيان : التغيرات التنظيمية في المؤسسة الصناعية، المجلة الإلكترونية الحوار المتمدن، العدد : 2256، 19/4/2008 ص2

[10] أمينة زيان : نفس المرجع ص3.

التجميع accumulation وأنظمة خطط. وإذا لم يكن لهذين المفهومين معنى واحد فإنه من الممكن القول وبطريقة مخططة إن نظام التجميع يحدد ظروف الإنتاج للقيمة المضافة، أي ظروف استخدام قوة العمل، وميكانيزمات تحديد الأجور، أشكال إعادة الإنتاج للطبقة العاملة... [1] إنّ نمط التغيير يحدد التوجه التاريخي المحدد للمنظمات والممارسات الاجتماعية التي تدعم أنظمة التجميع. وإنّ نمط التنفيذ الأكثر تحليلا هو النموذج الفوردي، كنموذج للعصر الذهبي للرأسمالية حيث يصف المنظرون التنفيذيون لهذا النموذج بالمميزات التالية:

1-كنموذج ميكرو-اقتصادي لتنظيم العمل، النموذج الفوردي هو الامتداد المباشر للتايلورية فحول نموذج الفصل بين إنشاء وتنفيذ العمل جاء هذا النموذج بإضافة المكننة.

2-كنموذج ميكرو اقتصادي (أو نظام تجميعي)،يتمتع النموذج بإنتاجية عالية للعمل والتي تساعد على تمويل استثمارات بفضل الأرباح المحصل عليها، كما تسمح بحصول العمال على زيادة في القدرة الشرائية، حيث يتوافق الحصول على نسبة من الأرباح مستقرة والزيادة في مبيعات الإنتاج والاستهلاك.

3-إن شكل التنفيذ المسيطر يتشكل من ممارسة المفاوضات الجماعية للأجور، الضمان الاجتماعي النسبي، الزيادة المطردة في الدخل والعائد وسياسة إعادة توزيع الدخل عبر نظم مختلفة للتأمين الاجتماعي. [2]

تعتبر هذه العناصر كأطراف مختلفة والتي تحرض التنظيمات النقابية والأجراء على عدم الاعتراض على صلاحيات أرباب العمل والقبول بالمبادئ التايلورية لتنظيم العمل وبأن الأسس الماكرو-اقتصادية للنظام الفوري "النجاح في هذا العصر الذهبي" يعتمد على أن الأسواق الداخلية لكل من البلدان الرأسمالية المتقدمة أصبحت أوسع كنتيجة للزيادة في القدرة الشرائية للأفراد بسبب تلقائية النمو في هذه البلاد والأثر الضعيف للتجارة الدولية مقارنة بمستوى نمو الأسواق الداخلية وسيطرة الاقتصاد الأمريكي، العوامل الخارجية لم تلعب إلا دورا محدودا في هذه العملية.

على مستوى الاقتصاد الوطني ككل في علاقاته مع الخارج، كان لهيمنة الإنتاج النفطي على عملية الإنتاج أثرها في جعل النشاط الاستثماري للقطاعين العام والخاص مرهونا بالقدرة على الاستيراد المحددة في جانب الطلب بالعوائد النفطية وفي جانب العرض بقدرة تجهيزات البناء التحتي والطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني على استيعاب الاستيراد، غير أن القطاع الخاص يستطيع في حالة تقلص الاستيرادات أن يتحول بهذه الدرجة من المرونة، الشيء الذي يعطي للقطاع الخاص تفوقا في منافسته للقطاع العام الذي قد يحقق مستوى أكفأ نسبيا في حالة مصاحبة إجراءات مؤسسية سياسية بتدخل من جانب الدولة لتنطوي على نتائج سياسية بعيدة المدى والنتائج، أو أن يبرز القطاع الخاص من هذه المرحلة الانتقالية فارضا هيمنته على العملية الإنتاجية، مما يضع الاقتصاد في مرحلة نمو رأسمالي جديد.[3] بحيث تلعب العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني دورا في التأثير على وجهة الانتقال أما من حيث أثرها في تسريع حالة الانتقال فهو لا يظهر إلا بالتوافق مع وجود عوامل محلية أخرى ضمن نفس نظام العلاقات الإنتاجية المؤثرة في الاقتصاد ككل.

وانطلاقا من قناعة وتصور الباحث، يعتبر عملية التنمية الصناعية في بناء المجتمع الجزائري قد أثرت على تكيّف العمال واستيعابهم لمستويات الأجهزة التقنية

---

(11) ينظر :

Http : //www. leconomiste. eu/decryptage-economie/86-robert-boyer-theorie-de-la-regulation. Html du 14/07/2014

(12) ينظر :

Walther Müller-Jentsch : Revue/sociologie du Travail N° 2/98. Op. cit. P, P 2 .41, 242

(3) هنتينغتون صموئيل. مرجع سابق، ص232

المعقدة، خاصة إذا كانت لكل صيغة تعاقدية سلبياتها، فعقد "تسليم المفتاح" الذي تمتاز عمليته ببطء التنفيذ وعدم ضمانته، وصاحب العمل في هذا العقد لا يكتسب أي خبرة في خلق ثقافة صناعية، ويلجأ باستمرار إلى الطلب على الشركات متعددة الجنسيات، لذلك فالعقد لا يخدم مصالحه، ويؤدي إلى هيكلة صناعية تابعة، إضافة إلى ذلك فنقص التموين المعني وعدم استغلال الصيانة، وإيجاد إطارات تمتلك تجربة متقنة للمعدات والآلات لأن المتعهد الأجنبي لا يتحمل كل المسؤولية، بل يكتفي ببناء المصنع، وعند مغادرته له يتأثر الإنتاج والمردودية واختيار التجهيزات سلباً، أما عقد "تسليم المنتوج" فمحتواه الإيديولوجي أخطر بكثير من العقد السابق، حيث نجد المتعهد الأجنبي يتكلف بمختلف المراحل التنفيذية، بدءا من مرحلة بناء المصنع إلى مرحلة الإنتاج، ويتحمل مسؤولية كاملة على الأعمال الهندسية، إذ يمتلك حرية التصرف في مختلف الوثائق الإدارية والتجارية من أجل تحديد بنية المصنع والآلات الملائمة وتعيين المستخدمين الجزائريين الذين يشاركون في النشاط الإنتاجي.

ولم تكن طريقة لإنجاز وحجم المشروعات والتكنولوجيا المختارة ملائمة دائمة لطاقات التسيير والصيانة ولذلك سجلت حالات من التأخر في آجال الإنجاز وكان من نتيجة هذا الوضع الذي زاده استفحالا ما حصل من أخطاء في التطور التكنولوجي إذ وقع سوء استخدام طاقات الإنتاج وضعف في عملية التمهين وتضخم في مناصب العمل بما يزيد عن حاجات الإنتاج، وتمخض عنه في الأخير نقص في تلبية حاجات السكان، وبالتالي لم تتحقق أهداف التكامل ونقل التكنولوجيا من جهة أخرى[1]. وكانت علاقة العمل في المؤسسة الاشتراكية خلال تلك الفترة قد تميزت بالاستجابة لانشغالات العمال في المشاركة في سلطة المراقبة؛ إذن يساهمون في التسيير والمراقبة بواسطة مجلس العمال.

ومن بين الآثار المترتبة على التسيير الاشتراكي للمؤسسات هو ظهور عوامل أفرزتها التجربة، كالنمو السريع للاستثمار في جميع المؤسسات وبعض المشاكل في التسيير والتنظيم وكبر حجم المؤسسات وتعدد الوظائف كلها ساهمت في زيادة صعوبة التحكم، والذي تطلب إعادة النظر في التنظيم وذلك بإعادة هيكلة مؤسسات القطاع الصناعي العام وكان الهدف (المعلن عنه) من هذه العملية هو تبسيط وتحديد مهمة المؤسسة، بحيث تكيف نشاطاتها مع الأهداف المخططة وتفرعت مجموعة من الشركات إلى عدة مؤسسات وانتقلت مراكز القرار التي كانت محصورة في العاصمة إلى مختلف جهات الوطن، إضافة إلى ذلك فإن المؤسسة قد تعرضت للتفتيت وأنشئت في هذه المضمار مؤسسات للتوزيع وأخرى للتسويق إلى غير ذلك بحجة تقريب الإنتاج من المواطن وهو يعود أساساً إلى تطبيق أهداف النظام الاشتراكي بصفة عامة. وقد تميزت هذه المرحلة بتكثيف المخططات وبتوجهات اقتصادية جديدة وما يعنينا فيها الأسلوب المستحدث في التسيير نحو استقلالية المؤسسة العمومية التي تتطلب تتبع وضعية الصناعة إلى غاية هذه المرحلة الحاسمة، لقد ارتبط تاريخيا تطور التصنيع في الجزائر بعملية النمو الشامل للمجتمع، فكلما احتاج الواقع الصناعي إلى نقلة نوعية خلال مراحله التاريخية في الأسلوب أو المنهج إلا وتمت هذه المرحلة الأخيرة بمحاربة التسيب والفساد وتطفل سلطة الوصاية على إدارات المؤسسات والوحدات الإنتاجية.

لقد عرفت المؤسسة الصناعية التنظيم البيروقراطي الصارم الموجّه ومن أشكاله التنظيم التخطيطي المتشابك الذي يعتبر النموذج الهرمي والتنظيم الأكثر سهولة؛ يمنح الرئيس الأعلى أو المدير جزءا من سلطته إلى مرؤوسيه المباشرين الذين ينقلون بدورهم التعليمات والأوامر إلى المستويات الدنيا متفاوتة الدرجة في المؤسسة الكبيرة

[1] ح ج ت و. اللجنة المركزية، المؤتمر الخامس للحزب، الجزء الأول: القضايا السياسية، 19 سبتمبر 1983، ص 25

وخاصة الصناعية منها يكتسي هذا النظام التخطيطي كافة مميزات البنية البيروقراطية؛ ويزداد هذا التنظيم تعقيدا وامتدادا كلما كانت المؤسسة كبيرة؛ حيث تتسع الخطة العضوية للوظائف والمهام، ويتم توزيع الأدوار والمهام بين الرئيس والرؤساء الأقل منه درجة الذين يخضعون لسلطة المدير المركزية (الرئيس). وبهذا النمط يصبح مجموع المؤسسة يدار بواسطة قرارات تتخذ في قمة الهرم تسودها مصالح المؤسسة العليا كما يراها الرئيس المركزي. يود ألان تورين التقيد بالمبدإ المركزي في التحليل السوسيولوجي وقوامه أن معنى السلوك ينبغي أن نشرحه عن طريق العلاقات الاجتماعية التي ينخرط فيها، لا عن طريق وعي الفاعل أو عن طريق الموقف الذي هو فيه. فالسوسيولوجيا وتحليل العلاقات الاجتماعية مترادفان، على أنه لا بد من التمييز بين مختلف أجناس العلاقات الاجتماعية التي تقابلها الأبواب الكبرى في السوسيولوجية.

مرت الجزائر بتجربة اشتراكية، مارست فيها الدولة كل الصلاحيات إلى درجة أن هذه التجربة مختلفة تماماً عن تجارب البلدان المغاربية والإفريقية لأن الجزائر كانت كلها تسير من قبل الدولة في حين إن البلدان الأخرى عرفت وجود قطاع عام حقيقي والنقد موجه إلى مرحلة الاشتراكية التي لم تكوّن الإطارات القادرة على تسيير قطاعات عصرية مثلما يفرضه الظرف الحالي، دون أن ننسى أن تلك المرحلة قد ساهمت فقط في تكوين ملايين الإطارات التي بإمكانها أن تشغل في مؤسسة عمومية غير أنها لا تملك المؤهلات اللازمة لقيادة الرجال.

إن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية [1] لاسيما مادته 61 التي سمحت للحكومة باتخاذ كل التدابير النظامية والتنظيمية لتحديد أو تكليف من يقوم بتحديد قيمة رأسمال المؤسسات الاقتصادية الموجودة، وبذلك تم تحويل الشركات القابضة العمومية غير المستقلة ومراقبتها وتغيير طابعها القانوني مع إلزام هذه الشركات القابضة بإشعار المجلس الوطني لمساهمات الدولة بكل العمليات التي تنجزها في إطار الصلاحيات المخولة إياها [2]. في سياق التوجهات الاقتصادية الجديدة، شهدت سنة 1987 المصادقة على قرارين هامين في إطار الإصلاحات الاقتصادية.

. القرار الأول تمثل في اتخاذ التدابير اللازمة للدخول في مرحلة تطبيق نظام استقلالية المؤسسات العمومية والتي خصصت لها مجموعة من القوانين.

ـ القرار الثاني يخص الإصلاحات الفلاحية ويدخل في نفس السياق أي الاستقلالية، حيث أعيد النظر في تنظيمه وخص بقانون إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية، أعيدت الأراضي المؤممة والتي بقي أصحابها يطالبون باسترجاعها، وأعطيت الحرية للفلاح الجزائري في التصرف ورفع الإنتاج والاستثمار بهدف ضمان الأمن الغذائي في البلاد. فتواجد الدولة يبقى ممثلاً في وجود مفتشيات العمل للسهر على ضمان تطبيق القوانين، خاصة عند مرحلة الإعداد والمصادقة على مختلف الاتفاقيات الجماعية،إضافة إلى دورها في الحفاظ على الشغل كأحد الأهداف الرئيسية مع الترخيص بفكرة تسريح العمال عندما تقتضي الضرورة لذلك كوقوع المؤسسة في ضائقة مالية تهدد أمن ووجودها أو مصيرها للإفلاس.

كما عرف هذا النمط أو الأسلوب من التنظيم والإدارة في المؤسسة الصناعية وغيرها تطورا وتعديلا، حيث المبدأ التخطيطي (التنظيم التخطيطي) يزول ويختفي بمجرد الاعتراف بسلطة أو مشاركة المستخدمين الاختصاصيين المباشرة في سير العملية الإنتاجية والإدارية. بحيث يصبح العامل يتلقى الأوامر والتعليمات

[1] ج. ج. د. ش، كتيب تشريع الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية. مديرية الجرائد الرسمية، الجزائر، أفريل 1990. يحتوي ضمنها قانون 88 /01 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. ص27.

[2] ج ج د ش: الجريدة الرسمية عدد 43 سنة 1997، مرسوم تنفيذي رقم 97 ـ 228 المؤرخ في 09 يونيو 97 ص 18، 19.

من عدة رؤساء موظفين في رتبة واحدة أو في رتب متفاوتة داخل الهرم أو السلم الوظيفي، كما لم يعد مجال سلطات الرئيس تحدد بدقة وصرامة، بل أصبحت مرنة وتستخدم تقنيات ووسائل متنوعة يراعى فيها التخصص والفاعلية. ومهما كانت سلامة التنظيم وقوته وصلاحيته فإنه لا معنى له ما لم يحترم، وتطبق قواعده لأن مخالفته قد تؤدي إلى ظهور مشاكل تنظيمية خطيرة.

إذ تبرز أزمة العلاقات المختلفة في عجز النظام القائم لعلاقات الإنتاج والملكية عن توليد الفائض الكافي لتطوير مستوى حياة المواطنين في وقت تشعر فيه الطبقات الاجتماعية القائمة بإمكانية توليد هذا الفائض، وفي البلد ذي الموارد تظهر الأزمة بشكل أكثر عمقا، إذ إن الفائض الذي تسيطر عليه الدولة يبدد في إنفاق غير منتج تظهر آثاره بشكل تزايد البطالة وازدياد خطر التضخم وانخفاض الدخل الحقيقي لأغلبية العمال ذوي الدخل الضعيف وانسداد آفاق النمو أمام رأس المال الصناعي. والواقع أن هذا الشعور المتصاعد بوجود الفائض أو وجود إمكانية لتحقيقه، يظهر في حالة البلدان ضعيفة التطور؛ إذ نمو الجهاز الإداري يبدد ما يمكن توجيهه من موارد نحو تنشيط عملية الانتقال،مما يؤكد أن أزمة الانتقال أو هدفه لا تتبلور حول مشكلة توليد الفائض الاقتصادي بادئ الأمر قدر تمركزها حول تجميعه وتوجيهه بشكل بعيد عن التبديد.[1]

إن الفترة الانتقالية ما بعد المخططات الخماسية، جاءت فى خضم سياق التوجهات الاقتصادية الجديدة لأن المرحلة قد تميزت بالتفكير في تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني الذى شرع من خلاله في تجسيد صياغة مشروع سمي باستقلالية المؤسسة حيث شهدت سنة 1986 قفزة نوعية سمحت بتطوير مجال التفكير إلى مرحلة التجسيد وذلك بالشروع الفوري وبصفة نظامية منسقة واتخاذ مبادرة في كل الميادين التي أدت في الأخير إلى إحداث حركة إصلاحية واسعة وشاملة تهدف إلى إحداث تحولات في المجتمع الجزائري. إن مرور المؤسسة العمومية بصفة عامة إلى الاستقلالية قد انطوى على مرحلتين هامتين هما:

المرحلة الأولى: والمراد تجسيدها ابتداء من السداسي الأول من سنة 1988 والتي تهدف أساسا إلى:

أ . إنشاء صناديق مساهمة.

ب . تحديد رأسمال اجتماعي وإيجاد صياغة قانونية لنظام المؤسسات العمومية.

ج . وضع مجلس الإدارة والمراقبة.

المرحلة الثانية: التي تتجسد بمساعدة هيئات إدارية جديدة متمثلة في:

أ. المخطط متوسط المدى للمؤسسة العمومية الجديدة من أجل معرفة قيم الأرباح المنتظرة أو الديون المتوقعة.

ب . توظيف تلك المعايير في تقييم الهيكل المالي الجديد.

ج . تقييم واختيار نمط المساعدة الضروري في تحديد الأصول الصافية (الإيجابية) وكذا إعادة تشكيل رأس المال المتداول الملائم.

إن تجسيد هذه المراحل يستند على تطبيق تدابير وإجراءات تنظيمية محاسبية ومالية التي بدورها كانت موضوع سلسلة من المذكرات المنهجية أرسلت بغرض التطبيق إلى المؤسسات العمومية الاقتصادية في الوقت المناسب، بحيث كانت المذكرة رقم 1 موضوع هدفين:

. إقرار منهجية تحديد رأسمال بغرض السماح (فورا) لكل مؤسسة لها الأصول الصافية (الإيجابية) من أجل صياغة مرورها إلى الاستقلالية قانونيا وبالتالي توفر شروط إنشاء مجالس الإدارة.

- إبلاغ (إعلامي) القواعد المالية المتعلقة بتطهير العجز وإعادة تشكيل الأصول الصافية والأموال المتداولة وهى التي كانت موضوع مذكرة منهجية

[1] نفس المرجع، ص94.

رقم:1.[1] تعمل على إعادة تكييف علاقة المؤسسة بالدولة وتمكين إقرار مبدإ الفصل القانوني بين المؤسسات المنبثقة عن إعادة الهيكلة والمؤسسة الأم وبذلك تمتع المؤسسات الجديدة بالشخصية المعنوية للمؤسسة المعاد هيكلتها، بمعنى هيكلة عضوية، من أجل تحميل المسؤولية للمؤسسات للوصول إلى غرض التمويل الذاتي من خلال طرح فائض مالي. وهو ما أضفى صفة الشخصية المعنوية على المؤسسة المستقلة طبقا لنص المادة 58 من الأمر التوجيهي المتضمن تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية وخوصصتها. [2]

المساومة وعلاقات العمل الجماعية:

في خضم التكيف العمالي مع القوانين الجديدة تعددت أسباب النزاعات، بحيث أصبحت لا تختلف بين مؤسسة وأخرى وكلها تتدرج في مطالب مادية (الأجور، نظام التعويضات، المطالبة بالحوافز الفردية والجماعية)، وترتبط هذه الأسباب في النهاية بتدهور القدرة الشرائية للعمال الذين وجدوا أنفسهم بين انخفاض الدخل من جهة وغلاء المعيشة من جهة أخرى إلى أن أصبح العمال بموجبها عاجزين عن تحمل أعباء أسرهم بسبب الدخل المحدود، وذلك لتجد أن أغلبهم يلجأون إلى استعمال الإضراب كوسيلة للمطالبة بتحسين مستواهم المعيشي.

وفي إطار فكرة تسريح العمال توقع الإصلاح استخدام عدة إمكانات مرنة لتكييف مناصب العمل مع الوضعيات الجديدة ومن أهم هذه الحالات وجود بنود ضمن الاتفاقية الجماعية تحدد مدة القيام بالعمل الجزافي وتخفيض عدد ساعات العمل والإحالة على التقاعد، إمكانية تحويل العمال باتجاه نشاطات أخرى أو إلى فروع مؤسسات أخرى. ذلك لأن نمط الشركة التجارية لم يتمكن بعد من إنتاج نمط السلوك الاقتصادي المنتظر من مخطط التقويم البنيوي. وفي هذا الصدد يرى عالم الاجتماعي الفرنسي آلان توران (Alain Tourain) أن قاعدة السلوك الاجتماعي تبقى تنتج الآثار النفسية والثقافية على أفراد المجتمع لمدة طويلة، حتى تترسخ أنماط السلوك الجديدة. لهذا فإن محاولات تكييف المسير العمومي مع نمط التسيير الليبرالي، والرامية إلى تحديث أشكال السلوك الاقتصادي، لم تنتج العوامل الإيجابية المتوخاة من عمليات الإصلاح الاقتصادي.

فإلى غاية تحول المجتمعات إلى مجتمعات صناعية وتجمع العمال، إلى صحوة فكرية لدى بعض المفكرين الذين نادوا بتدخل الدولة لإنصاف الأجير وحمايته، وكان لابد من سن قوانين في ميدان العمل؛ والجزائر كبلد يميل نحو تنمية شاملة يتبنى سياسة التشغيل الكامل، حرصت على أن تساير الركب في ميدان التشريعات العمالية، فأصدرت مجموعة النصوص لتنظيم العمل وخصصت الوزارات لذلك؛ واعتبارا أن تنظيم الشغل هو النتيجة المنطقية لتدخل الدولة في ميدان العمل مع اعتباره حقا وواجبا لكل إنسان قادر أكدته الدساتير الجزائرية.

يسجل الباحث أن علاقات الهيمنة التي تفرضها الدولة في توجيه قرارات القائمين بأعمال الإدارة لا تزال قائمة، إلى درجة تكاد لا يلمس فيها مبدأ الاستقلالية، ومرجع ذلك يعود إلى نظام العلاقات الأجرية التي تحكم المركز القانوني لمدير المؤسسة العمومية الاقتصادية، نظرا إلى كون هذا الأخير لا يعدو أن يكون مجرد أجير لدى الدولة، الأمر الذي يؤثر سلبياً على وضعيته الاقتصادية إزاء أصحاب الأسهم، مما أدى إلى تكوين مفهوم جديد، يتمثل في مفهوم المسير الأخير، وهذا ليس إلا معنى واحدا، وأن المسير العمومي لا يزال مجرد عون

LES CAHIER DE LA REFORME, CAHIER N: 4 ENAG,

[1]Alger, Editions 1989, P156 A 179

[2]RADP. SGG. Legisation De La Reforme Economique. Direction des journaux Officiels. Alger. p26.

تنفيذي للدولة[1]؛ وبذلك نقول إن المشرع الجزائري قد تبنى مفهوم علاقة العمل وقرر خضوعها لأحكام القوانين الأساسية النموذجية لقطاعات النشاط والقوانين الأساسية الخاصة بالمؤسسات المستخدمة، مع بداية التسعينيات من القرن العشرين ظهر نموذج من الإصلاحات يقوم على الترويج لتطبيق الإصلاح الهيكلي، لاستعادة التوازن المطلوب، على متغيرات– المؤشرات الكلية –كانت مختلة لسنوات طويلة، سياسات استهدفت تحرير السوق وإلغاء القيود على المعاملات وإزالة الدعم قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان التوازنات المالية.[2]

إن مشكلات فترة الانتقال أن القطاع العام الذي يشكل عقبة في طريق التنمية لما ينطوي عليه من تكلفة اقتصادية، فوحدات القطاع العام ليست متجانسة فهي متفاوتة من حيث الحجم وعدد العاملين فيها ومقدار ما تحققه من أرباح أو خسارة ومدى مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة وما تلقاه من عبء أو ما توفره بالنسبة إلى حصيلة البلاد. فإذا كانت لا تحقق ربحا أو تتعرض للخسارة فما هي احتمالات النجاح أو الفشل في المستقبل؟ على أساس هذين المعيارين يتم تصنيف المؤسسات إلى أربع مجموعات:

1. مؤسسات هامة وقابلة للبقاء وهذه تبقى في يد الدولة.

2. مؤسسات هامة وغير قابلة للبقاء وهذه تبقى في يد الدولة مع محاولة إصلاحها خلال فترة معينة.

3. مؤسسات غير هامة وغير قابلة للبقاء وهذه تخضع للتصفية.

4. مؤسسات غير هامة ولكنها قابلة للبقاء وهذه تخضع للخوصصة.[3]

في ظل الملامح والتوجهات التي أسهمت في تكوين نظام الأعمال الجديد سعى الاقتصاد الجزائري منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين إلى التوجه نحو الاعتماد على قوى السوق وآلياته بتطبيق برنامج إصلاح اقتصادي وزيادة الانفتاح العالمي، نتيجة الالتزام باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي والسعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. هذا الإصلاح المبني على الانفتاح عادة ما يقع بين سياستين، الإصلاح من جهة والإجراءات القديمة من جهة أخرى وقد لا تحقق مثل هذه السياسات النجاح للأسباب التالية:

1. عدم وجود استراتيجية وطنية لتطوير الاقتصاد الوطني والاكتفاء بالشعارات السابقة مثل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

2. توحيد معاملة الدولة للشرائح الاجتماعية والطبقات بغض النظر عن دور كل طبقة في الإنتاج ومساهمتها في الأعباء العامة، ولذلك تبقى الدولة ذات نظرة عمومية غير مميزة لدور كل طبقة أو شريحة تسعى إلى العدل الاجتماعي لكنها لا تستطيع تحقيقه فعليا.

3. التعديل الجزئي للقوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية بحيث لا يمس التعديل الجوهر، بل الشكل. وتبقى البنية القانونية غير مشجعة على التطور والتحديث. نتيجة لهذه التغيرات تأتي قضية تعظيم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الصناعية لتحل في الصدارة، حيث تمثل التنافسية السمة والتشريعات والإجراءات الإدارية بحيث لا يمس الأكثر وضوحا في النظام العالمي الجديد، فهي تشكل الإطار العام الذي تتم في نطاقه كافة العمليات والأنشطة التي تمارسها منظمات الأعمال. ويواجه الاقتصاد الجزائري تحديا يتمثل في رفع كفاءة أدائه

[1] مزعاش يزيد: تناقضات نمط تنظيم المؤسسة العمومية في ظل المرحلة الانتقالية دراسة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر 1994، ص 117. 118.

[2] عبد الله علي، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث –عدد 6 -2008، الجزائر، ص1.

[3] تحرير سعيد النجار/ التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، ندوة صندوق النقد العربي، دار الكتاب، القامرة، 1989، ص33.

بشكل عام لزيادة صادراته من السلع الصناعية عن طريق تدعيم قدراته في الأسواق المحلية والدولية. وقد يظهر الإصلاح ضمن النظام الاقتصادي نفسه، كأن تجري دولة رأسمالية إصلاحات اقتصادية في إطار الاستمرار بالرأسمالية، أو تقيم دولة ذات توجه اشتراكي إصلاحات في إطار الاستمرار بنظامها الاقتصادي، عندما يمكن أن نعتبر هذا الاصلاح "مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تطال شكل النظام دون جوهره، تؤدي إلى إعادة توظيف الموارد الوطنية، بحيث تقود إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومعالجة مظاهر الفساد أو الترهل والوصول إلى عدالة التوزيع". إن أغلب وأكثر توجهات الإصلاح الاقتصادي في العالم تنطلق من المبادئ التالية:

1) إعادة توظيف الموارد الوطنية عبر أشكال استثمارية جديدة.

2) تخفيض حجم التدخل الحكومي في إطار الاقتصاد الوطني، الانتقال من التدخل المباشر إلى التدخل غير المباشر (الإشراف، التوجيه، الرقابة) بحيث تأخذ الفعاليات الاقتصادية دورها في الإنجاز سواء كانت قطاعا عاما أم خاصا.

3) إعادة هيكل مؤسسات القطاع العام بحيث يؤدي ذلك إلى تغيير الأشكال القائمة واستبدالها بأشكال أكثر واقعية، وإعطاء المؤسسات الجديدة حرية واسعة في التخطيط والإنتاج والتسويق دون العودة إلى الجهات الوصية، ومنه يمكن تصنيف المؤسسات الحكومية إلى صنفين:

أ. مؤسسات خاسرة تتحمل الخزينة العامة أعباء كبيرة نتيجة استمرار مثل هذه المؤسسات التي سوف تدرج ضمن المؤسسات المعروضة لاحقا للخوصصة.

ب.مؤسسات رابحة يمكن دراسة أوضاعها الاقتصادية ودعمها بالاستثمارات لكي تنتقل إلى مستوى الشركات الخاصة خلال المرحلة الانتقالية وبعدها يمكن اتخاذ بعض الإجراءات مثل:

- الاحتفاظ بعدد من هذه المؤسسات الرابحة.

- بيع باقي المؤسسات للقطاع الخاص والتي تتطلب مجاراة التطور والمواصفات الحديثة في هذا القطاع.

- تحديد سياسة تصديرية واضحة بالنقاط والمراحل بحيث لا يمكن تفسير هذا الإجراء أو ذاك إلا لمصلحة التصدير وزيادة حجم الصادرات الوطنية.

- تحديد سياسات مالية ونقدية تنسجم وخطوات الإصلاح الاقتصادي مع ربط سياسات المالية وسياسات الإصلاح الاقتصادي تجنبا للفشل. [1]

لا يمكن الانتقال إلى نظام اقتصادي جديد إلا بالتقليل إلى أدنى حد من التكاليف الاجتماعية، حيث إن الشروط الأساسية لنجاح التكيّف مع اقتصاد عالمي يسير في اتجاه ظاهرة العولمة هو إدراج العنصر الاجتماعي في برامج الإصلاح الاقتصادي، من خلال الاعتناء بالتعليم والرعاية الصحية وعدالة التوزيع وإيجاد فرص العمالة البديلة والحرية والمشاركة. وهذه التدابير ضرورية ليس لأسباب تتعلق بتحقيق العدالة فحسب، وإنما لضمان القبول السياسي والاستدامة الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية.[2]

ومن هنا، فإن التحولات الاقتصادية والسياسية تترك آثارها على علاقات العمل؛ فالتحول من النظام الموجه للقطاع العام إلى القطاع الخاص، يترتب عليه صورة جديدة من علاقات العمل، تتفق وعناصر هذا التحول لتحافظ على السلام الاجتماعي بين الطبقات. [3]

---

[1] ينظر، علي كنعان، ثقافة المؤسسة وابعاد التطوير الاجتماعي والاقتصادي، ندوة سيما الاقتصادية الثالثة 2001، سلسلة الرضا للنشر، دمشق ط1، 2001، ص176-180.

[2] عبد الله علي، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث –عدد 6 -2008، الجزائر. ص91

[3] أحمد حسين البرعي، الدولة في عالم متغير نظرة على علاقات العمل وعالم متغير مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد. 2 -46، أكتوبر2004 ، ص43 .

لقد ظلت المؤسسة الصناعية الجزائرية في تقديرنا تتلاءم إلى حد ما الصورة السيكو سوسيولوجية التي منحها (إلتون مايو) للمؤسسة، فإذا كانت هذه الأخيرة تتألف من شبكة من الجماعات يحكمها منهج منطق العواطف أكثر من العقلانية الاقتصادية المفضلة لدى الاقتصاديين العلميين والليبراليين، فإن الإدارة لا تستطيع أن تعمل بفعالية في سبيل تعاون أكثر فعالية بين كافة جماعات العمل.[1]

لقد أدى تعدد وتشابك المهام داخل المؤسسة إلى تزايد الأقسام والهياكل، وغالبا لاتساع الهرم التنظيمي، وثمة قواعد متزايدة الدقة تحدد شروط التوظيف والترقية أو التسريح والمكافآت والمنافع الاجتماعية التي يحق للعامل الاستفادة منها. ولما كانت الأنظمة الموضوعية الدقيقة والمكتوبة عموما تشكل طابع التنظيم البيروقراطي، فإن المؤسسة الصناعية تعتبر بالفعل مؤسسة بيروقراطية لأن فيها يتم تحديد كل شيء بواسطة قواعد العمل. وبتحديد الوظيفة البيروقراطية على أنها وساطة بين مراكز اتخاذ القرار والتنفيذ كما يقول ألان تورين، يمكننا التطرق إلى مظاهر المؤسسة الصناعية الجزائرية وتحديد هذه الأخيرة على أنها تتجه نحو التنظيم البيروقراطي.[2]

فالمصدر التقليدي لعلاقات العمل، المتمثل بالعقد يتلاءم مع واقع الحال، حيث مازال النظام التعاقدي يلعب دوراً هاماً في تحديد علاقات العمل، وخاصة مع القطاع الخاص، وتتولد هذه العلاقة عن عقد رضائي لتكون علاقة العمل تسمى عادة علاقات عمل فردية، إلا أن الأمر قد تغير بعد ظهور الحركات النقابية والعمالية، ونجم عن هذا الوضع وجود نقابات وإبرام اتفاقيات عمل جماعية، وقيام خلافات العمل، فردية أو جماعية.

في ظل الإصلاحات تنشأ علاقات العمل بمجرد العمل لحساب مستخدم وتترتب عليها حقوق المعنيين وواجباتهم وفق ما يحدده التشريع والتنظيم وكذا الاتفاقيات الفردية أو الاتفاقيات الجماعية وعقد العمل، وفقا لأحكام المادة الثامنة من القانون 11/90، أما من ناحية تعديل علاقة العمل فتتم بعد اقتراح من قبل الاتفاقية نفسها وهذا إذا رأت في ذلك منفعة أكثر للعمال ولكن بناء على الإدارة المشتركة للعامل والمستخدم معاً، وبخصوص تعليق علاقة العمل فتعود إلى عدة أسباب يمكن ذكر أهمها:

. يتم تعليق العلاقة وفقا للمادة 64 القانون 11/90، حيث اتفاق الطرفين المتبادل أو بسبب عطلة مرضية، الخدمة الوطنية، في حين إن إنهاء علاقة العمل تكون هي الأخرى لعدة حالات منها (البطالة أو ما يسمى بالإلغاء القانوني، الاستقالة، العزل التقاعد، الوفاة).

. كما يجوز للهيئة المستخدمة خاصة خلال الأزمة الاقتصادية التي تمر بها خزينة المؤسسات أن تلجأ إلى تقليص عدد العمال وإنهاء علاقة العمل لكن قبل اتخاذ مثل هذا يلجأ إلى جميع الوسائل التي من شأنها التقليل من عدد التسريحات لا سيما: . تخفيض ساعات العمل. . العمل الجزئي كما هو محدد في القانون. . دراسة إمكانات تحويل المستخدمين إلى أنشطة أخرى، يمكن الهيئة المستخدمة تطويرها أو تحويلهم إلى مؤسسات أخرى، لأسباب اقتصادية تمر بها المؤسسة، إذا لم يرغبوا في ذلك يستفيدون من التعويض، كما تفتح المجال للذهاب الإرادي مقابل تغطية مالية، وهذا الإجراء هو ما يسمى بالتسريح الجماعي للعمال.

وقد تستخدم بعض الهيئات سياسة تعليق علاقة العمل لمدة معينة مؤقتة إلى حين زوال الأزمة وعبورها في حين يفضل البعض الآخر من المؤسسات تطبيق سياسة نقل من فرع إلى آخر على حسب الوضعية المالية والهيئة العامة لشؤون مؤسساتهم، لذلك أصبح تسيير علاقات العمل داخل المؤسسات يتسم بحرية واستقلالية للحفاظ على الاستقرار والنمو، ويعود الفضل

---

[1] ينظر، الطاهر جغيم، بعض أساليب التنظيم والتسيير ومشكلاته في المؤسسة الصناعية الجزائرية، دراسة نقدية تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائر، عدد 12، 1999، ص44، 45.

[2] الطاهر جغيم، نفس المرجع، ص44.

إلى وجود صمام وقائي يحكم الطرفين، العمال والإدارة، عن طريق إبرام عقد الاتفاقية الجماعية التي تستمد قوتها من القوانين الجديدة الخاصة بنزاعات العمل الفردية الجماعية وحتى تلك المتعلقة بعلاقات العمل مكسباً للعامل قبل أن تكون مكسباً للإدارة، فصدور التشريعات الجديدة[1]، تدعو إلى "استدعاء جمعية عامة لجماعة العمال المعنيين في موقع العمل المعتاد بعد إعلام المستخدم بنقاط الخلاف المستمر واتخاذ القرار في احتمال التوقف الجماعي عن العمل المتفق عليه، وهنا تكمن ميزة هذه القوانين، حيث تركت المجال للتفاوض بين الطرفين (عمال– إدارة) قصد التكفل بهذه الخصوصيات، لذلك فأهداف الاتفاقية الجماعية هي خلق تناسق بين أهداف الإصلاح في مجال التنظيم والتسيير وأهدافه في مجال الشغل وعلاقات العمل تكييفاً مع أهداف المؤسسات العمومية، هذا الأسلوب الجديد له شأن في تغيير الذهنيات ويصبح التفاهم بين مختلف المتعاملين الاجتماعيين وممثلي العمال ملغى بما في ذلك الطابع الإداري السائد، وحتى طموحات العمال يمكن تجسيدها حسب كفاءة ومقدرة المفاوض الذي يستعمل الأدوات المرنة وأساليب أخرى بفضل التشاور والحوار البناء مع الطرف المفاوض مع مراعاة تفادي استعمال أسلوب الإضراب أو الاصطدام باستياء العمال، أما عن دور الدولة في هذا الإطار فيكمن أساساً في ضمان الحد الأدنى للأجور مع أخذه بالاعتبار من جهة الإنتاجية الوطنية المتوسطة المسجلة ومؤشر أسعار الاستهلاك بالارتباط مع الوضعية الاقتصادية للبلاد.

فتواجد الدولة يبقى ممثلاً في وجود مفتشيات العمل للسهر على ضمان تطبيق القوانين، خاصة عند مرحلة الإعداد والمصادقة على مختلف الاتفاقيات الجماعية،إضافة إلى دورها في الحفاظ على الشغل كأحد الأهداف الرئيسية مع الترخيص بفكرة تسريح العمال عندما تقتضي الضرورة لذلك كوقوع المؤسسة في ضائقة مالية تهدد أمن وجودها أو مصيرها للإفلاس.

إن دعم الإصلاحات الاقتصادية يتطلب مكافحة البطالة التي تلتزم بسياسة تشغيل منسجمة مع هدف المخطط الوطني لمعالجة البطالة، لأن هدف الإصلاحات يكمن في إقامة اقتصاد قوي يدخل في إطار تنظيم النشاطات والوصول إلى تلك المتطلبات الحتمية التي تكمن في المردودية والقدرة على المنافسة ومرونة تسيير المؤسسات، ويرافق هذا المعطى الجديد بتقليص دور الدولة التي كانت إلى اليوم أهم موفر لمنصب الشغل، وبذلك تتحول الدولة بصفتها متعاملا اقتصاديا تدريجيا لتصبح شريكا في الحياة الاقتصادية مع بقاء وظيفتها في العمل على توفير آفاق جديدة في مجال التشغيل ما دامت البطالة ناجمة إلى حد كبير عن ضعف النمو الإنتاجي وإجراءات التعديل الهيكلي، لذلك نقول إنه لم يحن الوقت بعد، لتخلي الدولة عن مسؤولياتها في الميدان الاقتصادي، فمسؤولية الإنعاش الاقتصادي تقع بالضرورة على عاتق الدولة[2]، وحتى مشاريع القوانين التي صاحبت هذا الانتقال جاءت في غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة بصفة علمية، مما جعلها قليلة الفاعلية في الحد من تنامي ظاهرة البطالة، وساهمت بشكل كبير في تعقيد مهمة أحكام القانون الجديد في ضمان التكفل بمتطلبات اليد العاملة الباحثة عن العمل، لا سيما شريحة الشباب المتخرج حديثًا من الجامعات من جهة، والمحافظة على استقرار علاقات العمل القائمة من جهة ثانية، إلى جانب ما سبق، يظهر هذا الفشل في عدم تحقيق التعديلات والمراجعات التي أدخلها المشرع على هذا القانون خلال فترة التسعينات في تكيفه مع المستجدات التي فرضتها الأزمة الاقتصادية الدولية والوطنية على المؤسسات المستخدمة، لا سيما ما

[1] ينظر، المادة 27 من القانون 27/91 المؤرخ في 1991/12/21 يعدّل و يتمم القانون 02/90 المؤرخ في 1990/02/06، المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب.

[2] ينظر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني1999، الدورة العادية، 2000، ص 56.

يتعلق منها بمبدإ المحافظة على مناصب العمل، من خلال سن قوانين 1994، وعدم فاعلية تدابير حماية العمال من تعسف مسيري المؤسسات. والجدير بالذكر أن الجزائر قد وضعت نصوص مشاريع القوانين، التي صاحبت التحولات جاءت في غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة بصفة علمية، مما جعلها قليلة الفاعلية، وساهمت بشكل كبير في تعقيد مهمة أحكام القانون الجديد في ضمان التكفل بمتطلبات اليد العاملة الباحثة عن العمل، يظهر هذا الفشل في عدم تحقيق التعديلات والمراجعات التي أدخلها المشرع على الحماية الاجتماعية مع بداية تطبيق قوانين وآليات اقتصاد السوق وما يتطلبها تفضيل المصلحة الاقتصادية على المصلحة الاجتماعية. [1]

تكيّف العمال في ظل التشريعات والقوانين الجديدة:

من الطبيعي أن تكون للتحولات الاقتصادية والسياسية آثار على علاقات العمل؛ فالتحول من النظام الموجه والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص، يترتب عليه صورة جديدة من علاقات العمل، تتفق وعناصر هذا التحول التي تؤكد على ظهور مفهوم جديد للدولة. فهي لم تعد الإدارة والنقابة وصاحب العمل، أي لم تعد الممثل الوحيد للأطراف الثلاثة. فالنقابة لم تعد جزءا من الدولة، فلها مهمتها الجديدة، ويصبح صاحب العمل شخصا من أشخاص القانون الخاص، وتحافظ على السلام الاجتماعي بين الطبقات، وهو ما يقتضي منها القيام ببعض المهام.[2]

أفرزت الإصلاحات الاقتصادية تكيّفا مع التتغيرات في طبيعة العلاقات بين العمال داخل المؤسسة من حيث الرضا الذي يسود مواقع العمل داخل المؤسسة ما دامت في الوضعية الحالية التي تميل إلى اعتماد نمط التسيير في ظل المرحلة الانتقالية، رغم أن الوظيفة لم تعد ملائمة لأجرة العمل المبذول في المؤسسة، التي لا تراعي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للإطارات، مما نتج عنه عدم رضاها بالأجر المقدم لها، وهو ما يعبر عن عدم الرضا بالراتب في ظل التزايد اللامتناهي في أسعار الاستهلاك والتي تسببت في تفاقم الوضع المعيشي للإطارات وحتى العمال المهرة، وواقع غلاء المعيشة بصفة عامة لمختلف طبقات المجتمع المتوسطة والضعيفة، ولقد سنّت تشريعات جديدة لمواكبة الوضع الحالي ومعالجة المشاكل المطروحة لإعطاء المسيرين سلطة التفاوض مع ممثلي العامل لتحديد الأجور والتعويض، وذلك بارتباط إنتاجية العمل، والذي كان يعتمد على متغيرات اجتماعية وسياسية تحددها الدولة، في حين إن الوضع الحالي يختلف بحيث تتم عملية التفاوض بطريقة منظمة باستخدام الاتفاقيات الجماعية كأسلوب مقبول ظاهريا للدفاع عن الحقوق بين المؤسسة وممثلي العمال. وإن الإصلاحات الاقتصادية قد لعبت دورا هاما في إدماج العامل والتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق التي يجب أن تسير وفقها المؤسسة وتنظم بناء عليها علاقات العمل بين كل من المسؤولين والعمال مع بعضهم البعض، وبالتالي يمكن القول إنّ علاقات العمل الجماعية التي تسير وفقها المؤسسة الصناعية علاقات يسودها التكيّف والاستقرار والانسجام والتوافق بين جميع الأطراف.

كما تم اعتماد أسلوب التسريح عن طريق التقاعد المسبق من أجل إخلاء المناصب وقد برزت بعض الوضعيات التي كانت المؤسسة العمومية تتحمل أعباءها والمتمثلة في الانتداب أو التكليف بمهمة من المؤسسات إلى مختلف الهيئات الإدارية للدولة مما أدى في النهاية إلى عرقلة نشاط المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما تتبع المؤسسة في سلم التوقيع على العقود بالنظر إلى قيمتها المالية وهذا باتباع معايير محددة.

---

[2] أنظر، ج ج د ش، مصالح رئاسة الحكومة، مجموعة النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، جوان 2001.

[31] ينظر، أحمد حسبن البرعي، الدولة في عالم متغير نظرة على علاقات العمل وعالم متغير، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد. 2 أكتوبر 2004، ص43، 46

ما ينبغي أن يدور حوله النقاش في عالم الشغل والاعتقاد السائد أنه في ظل متطلبات الفعالية الاقتصادية لا تصبح هناك أولوية للدور الاجتماعي على الدور الإنتاجي الذي تعودت عليه أغلب المؤسسات الوطنية أو الدور التسييري والسياسي قبل المهني، لأن اقتصاد السوق يفرض صيانة مكيفة لعلاقات العمل داخل المؤسسة أساسها تباين ووضوح المسؤوليات ومبدأ التفاوض بين إدارة المستخدمين والعمال في كل ما يمس هؤلاء من عمل أجر أو تعويض.

إن إصلاح المؤسسة العمومية وإخضاعها لمنطق التحرير الاقتصادي وقواعد المنافسة التجارية يقتضي إجراء بعض التعديلات الضرورية في ميدان العمل لاسترجاع بعض المبادئ الأساسية، كالربح، الإنتاجية، وبالتالي يصبح من العسير أن يكون التوقف عن العمل بكيفية أو بشكل يخرج عن الإمكانات الموضوعية للمؤسسة المستخدمة، وبعيداً عن أي ضغط خارجي عن المؤسسة قد يمس باستقلاليتها.

ولإبعاد تدخل الدولة في ميدان العمل والشغل تم وضع أسلوب جديد في التعامل وذلك بالاعتماد على الاتفاقيات الجماعية، لأنه قبل ظهور القانون العام للعامل كانت الجزائر في الواقع لا تملك تشريعاً حقيقياً وفعلياً في ميدان الشغل وعلاقات العمل أمام غياب نصوص واضحة تحكم إطار التنظيم المهني والنقابي وتنظيم العلاقات بين العمال في ممارسة نشاطهم لا سيما حق الدفاع عن حقوق العمال ومختلف المطالب النقابية.

هذه الوضعية أفرزت ظاهرة ارتفاع نسب الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة بين مختلف الطبقات داخل نفس ميدان النشاط وبين قطاعات مختلفة فمثلا: نجد أن منصب عمل لنشاط ما في مؤسسة وطنية "سوناطراك" يختلف عنه في إدارة عمومية أخرى في نفس المنطقة من البلاد هذا التفاوت نتج عنه عدم تطبيق العدالة الكافية في سياسة توزيع المداخيل.

استمرت الوضعية على هذا النحو المتميز بجمود النصوص والقواعد المستعملة مثل تصنيف مناصب العمل وإقرار سلم وطني واحد للأجور لا يأخذ بعين الاعتبار جهود الأفراد ولا مبادرات المؤسسات وقطاعات النشاط، مما جعله يترك آثاراً سلبية على روح المنافسة وبذل المزيد من الجهد بين العمال وأكثر من ذلك قلص من هامش حرية المؤسسات، فيما يخص سلطتها في تحديد سياستها الذاتية في ميدان تسيير الموارد البشرية وتنظيم علاقات العمل بالكيفية التي تراها مناسبة، كمنح المكافآت وتشجيع المسيرين الناجحين والعمال الأكثر استحقاقا.

فالمؤسسات في هذه الحال لم تستطع تحقيق أهدافها وقلصت من إمكانياتها المالية، حيث إن التحديد الإداري للأجور والعلاوات وتصنيف مناصب العمل قلص هو الآخر من إمكانية المناورة وخلق شخصية ذاتية بعيدة عن البيروقراطية التي تمارسها السلطة الوصية.

ولما تم اعتبار سياسة تسيير الموارد البشرية من اختصاص وصاية وزارية هي وزارة العمل المكلفة باتخاذ تدابير عالم الشغل ومعالجة ملف تنظيم علاقات العمل وإصدار القوانين الموحدة، لم تبق للمؤسسة إلا الحالات القليلة ضمن صلاحياتها. وقد أكدت التجربة الميدانية عدم إمكانية تطبيق هذه القوانين على القطاعات الاقتصادية وفروع النشاط باستثناء قطاعي البحث والإدارة العمومية التابعين للوظيف العمومي.[1]

إن خصوصيات القطاعات الاقتصادية وعدم تكيّفها مع إجراءات وتدابير القانون العام للعامل جعل المؤسسات غير قادرة على تحقيق أهدافها المسطرة في مجالات تحضير العمال وتنمية المردودية ومن ثمة فقد قيد من حرية مبادرة المسيرين ونشاط العمال لكونه لم يميز بين العمل الإنتاجي والعمل غير الإنتاجي "الإداري" باعتباره لم يفرق بين الوظيفة الاقتصادية التي هي من اختصاص المؤسسات الاقتصادية والصناعية وبين الوظائف الخدماتية الإدارية التي تدخل ضمن

[1] شريف إسماعيل: استقلالية المؤسسة وجدواها في الاقتصاد الجزائري، رسالة لنيل ماجستير علوم سياسية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية 1996 ص 184

اختصاص الإدارة العمومية بصفة عامة فكلاهما تم إخضاعه لقانون الوظيف العمومي.

فتعدد قطاعات النشاط لا يسمح بتوحيد قوانين العمل على نفس المستوى نظرا إلى اختلاف طبيعة نتائج كل مؤسسة واختلاف طبيعة العمل في حد ذاته والإشكال يبقى مطروحا في هذه الحالة والتمييز بين المؤسسات نفسها داخل نفس الفرع وبين تلك المنتمية إلى قطاع معين. وتلجأ بعض الدراسات ذات النزعة البنائية الوظيفية إلى معرفة تكامل عناصر التنظيم وتساند بنائه وتوازنه بالاحتكام إلى مؤشرات مثل حالة الاستقرار في اليد العاملة في المؤسسة، وتعتبر ذلك مؤشرا على وجود نوع من الرضا عن المهنة؛ وبالتالي ضمان استمرار عملية الإنتاج بشكل مرض أيضا للمؤسسة سواء كانت للدولة أم للقطاع الخاص. ومن جانب آخر التحول إلى النظام الليبرالي لم يكن وحده السبب في بروز أزمة التشغيل في الجزائر، ذلك أن هشاشة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائدًا قبل ذلك، بسبب التحكم الإداري في هذا الاستقرار قد شكل أحد أسباب انهيار هذا الاستقرار في سوق العمل في ظل التسيير الإداري قبل التحول إلى التسيير الليبرالي؛ فإن هذا التحول قد كشف عن ضعف النسيج الاقتصادي في توفير فرص العمل الكافية لتغطية الطلب المتزايد على سوق الشغل، كما كشف ضعف المؤسسات والهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر، بل وانعدام آليات التحكم في سوق العمل في الجزائر بصفة كلية.

وهناك عوامل ساهمت بشكل أو بآخر في خلق ما يمكن أن نصفه بأزمة علاقات العمل في الجزائر، أزمة يدور محورها حول إشكالية التوفيق بين المتغيرات الجديدة التي وقعت على النسيج الاقتصادي من النواحي الفلسفية والهيكلية والتنظيمية من جهة. والثوابت القانونية والمهنية والاجتماعية التي كرستها مختلف القوانين لصالح الطبقة العاملة في البلاد من جهة أخرى، سواء تلك الموروثة عن حقبة التسيير الإداري للاقتصاد، أم تلك التي جاءت بها التحولات التي عرفتها البلاد مع مطلع التسعينات، لا سيما في مجال ضمان ديمومة علاقات العمل، وتكريس الحقوق النقابية، والضمانات المقررة في مجال التسريح لأي سبب من الأسباب لا سيما التأديبية منها والاقتصادية.

لقد أدى التحول إلى النظام الاقتصادي الليبرالي في الجزائر مع مطلع التسعينات، إلى تغير البنية الاقتصادية والقانونية في البلاد، وخلق إشكالات معقدة أمام الهيئات العمومية تتصدرها صعوبة التوفيق بين المكاسب الاجتماعية التي ظلت الطبقة العاملة تتمتع بها طوال فترة الاستقرار المهني والاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته الفترة السابقة، والحتميات التي فرضها هذا التحول في البنية الاقتصادية والقانونية، التي أصبحت تهدد هذه المكاسب المهنية، من خلال الأشكال الجديدة لعلاقات العمل التي بدأت تفرض نفسها كآليات تشغيل جديدة لم تتعود عليها الطبقة العاملة في الجزائر، مما أدى إلى اختلالات كبيرة في سوق العمل، لا سيما التراجع الحاد في عروض العمل، مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل، هذه الاختلالات في معادلة العرض والطلب في سوق العمل أدت إلى ارتفاع مستويات البطالة التي سجلها مقياس استقرار السوق، والتي تجاوزت في وقت من الأوقات عتبة الثلاثين بالمائة، لتصبح بلا منازع الشغل الشاغل للحكومة ومختلف الهيئات العمومية المركزية والمحلية، بل كان لها الدور الكبير في دوافع وأسباب المأساة الوطنية التي عاشتها الجزائر خلال عشرية التسعينات.

إن رؤية مسؤول المؤسسات وكذا مسؤول نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين الممثلة للعمال، يجمعهما الاتفاق على أن التوظيف متوقف لكن المجال المسموح به هو ضبط احتياجات المؤسسة وإرسالها إلى مديرية الولاية للتشغيل المأجور للشباب من خلال جهاز دعم الإدماج المهني، في إطار المرسوم التنفيذي 126/08 المؤرخ في 19 أفريل 2008 المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، والموجه إلى الشباب طالبي العمل لأول مرة، أي الذين يبحثون عن أول عمل لهم، وهو

الجهاز القائم على مقاربة اقتصادية في محاربة البطالة والذي يهدف إلي الإدماج المهني لهؤلاء الشباب الموزعين على الفئات الثلاث التالية:

الفئة الأولى: الشباب حاملو شهادات التعليم العالي، والتقنيون السامون خريجو المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

الفئة الثانية: الشباب القادمون من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية، ومراكز التكوين المهني، أو الذين زاولوا تربصا تمهينيا.

الفئة الثالثة: شباب من دون تكوين ولا تأهيل. لقد أنشئ جهاز المساعدة على الإدماج المهني والموجه إلى الشباب طالبي العمل ليتم إدماجهم بواسطة عقود عمل محددة المدة ولا تتجاوز ستة أشهر كحد أقصى، يعمل الجهاز كذلك على متابعة هذه الإجراءات التي ترمي من خلالها الدولة إلى تكييف الطلب على التشغيل والمؤهلات مع حاجيات سوق العمل. وفتح فرص جديدة للتشغيل وبالخصوص إدماج الشباب؛ لذا صنفت هذه العملية ضمن الأولويات بإعلان عن برنامج وتدابير ترمي إلى ترقية سوق الشغل، وذلك من خلال خلق عقود عمل مؤقتة تختلف عن العقود المؤقتة والمحددة التي جاء بها قانون العمل، تسمى بعقود ما قبل التشغيل لإدماج الشباب. تعد هذه العقود مؤقتة ومحددة لكن ليس بنفس الصيغة التي جاء بها قانون العمل، إذ يتوقف تحديدها على إرادة أطراف العقد، وحددت مدة هذه العقود بموجب مرسوم تنفيذي.

إن الشباب المستخدم الذي يعتبر نفسه عابر سبيل حيث المدة محددة مسبقا من جهة ومعاملة المسيرين لهم على أنهم غير منتمين إلى مجتمع المصنع، وبالتالي يضع الشاب منهم لنفسه بنفسه حاجز عدم الاستقرار في المنصب الذي يشغله؛ لذلك كان الفشل في ضمان استقرار علاقات العمل، ومناصب الشغل التي كانت أحد الأهداف المتوخاة من القانون الجديد الذي وضع من أجل الاستجابة لخصوصيات أسلوب التسيير الليبرالي للاقتصاد الوطني، إنّ إدماج فئات جديدة من العمال المؤقتين العاملين بعقد عمل محدد المدة لا شك أن المؤسسة تستفيد كثيرا من هذا النوع من التشغيل ومن المرونة القانونية بصفة عامة، إلاّ أنه في الواقع يطرح هذا المشكل الجديد إشكالية كبيرة على مستوى تسيير الموارد البشرية على المدى البعيد فكيف يمكن تحسيس هذه الفئة بالانتماء والمشاركة داخل المؤسسة؟ وكيف يمكن لهذه المؤسسة كسب قوة عمل مستديمة تزداد فعاليتها مع الزمن.

في هذه الحال يكون الرأي السائد بين صفوف العمال نحو سلبية المشاركة في اتخاذ القرار وغياب الدور النقابي الفعال. قد يفسر أن التحول إلى اقتصاد السوق قد أحدث تغيرا في أساليب التسيير بالمؤسسة خلافا لما كانت عليه من قبل، وما تعود عليه الإطارات والمشرفون وأن المشاركة في صنع القرار أصبحت تخضع لقنوات جديدة لها صلاحية تتجاوز العمال والمسيّرين المتواجدين ولها قواعد خاصة تلتزم باتباعها خارج نطاق مسيري المؤسسة والنقابة الممثلة لهم. ومن جانب آخر فإنّ التشريعات الجديدة[1] قد أحدثت أساليب جديدة في التسيير تتوافق والإصلاحات الاقتصادية.

أما على مستوى قوانين العمل فقد شرع خلال فترة – إعادة الهيكلة والانتقال إلى اقتصاد السوق–المراجعة وإعادة النظر في بعض الإجراءات الجديدة للفصل بين الممارسات الإدارية والنصوص القانونية في الوقت الذي اتجه فيه المسيرون إلى إعداد برامج للتقليص من اليد العاملة الفائضة وإحداث تغيير عميق في عالم الشغل وإلى تحديد جديد للفاعلين الاجتماعيين لم يستطع المتعودون على النظام السابق هضمه كتشجيع النظام

[1] ج ج د ش، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1990. مرجع سابق، يشتمل على جملة من القوانين منها01/88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية. والقانون 02/88 المتعلق بالتخطيط. القانون 03/88 المتعلق بصناديق المساهمة. القانون 04/88 يعدّل ويتمم الأمر رقم59/75 المتضمن القانون التجاري المحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية. القانون 10/88 المتعلق بالنقد والقرض،

الخاص على الاستثمار وبيع المؤسسات العمومية التي صنفت ضمن المؤسسات العاجزة.

خاتمة:

اجتازت المؤسسات الجزائرية مرحلة متميّزة في البناء الاقتصادي، إنها مرحلة التحول من البناء الاقتصادي التخطيطي الموجه إلى اقتصاد السوق؛ الذي يعتبر عملية التنمية الصناعية في بناء المجتمع الجزائري قد أثرت على تكيّف العمال واستيعابهم لمستويات الأجهزة التقنية المعقدة، إذ لا يمكن الانتقال إلى نظام اقتصادي جديد إلا بالتقليل إلى أدنى حد من التكاليف الاجتماعية من حيث الشروط الأساسية لنجاح التكيّف مع اقتصاد عالمي يسير في اتجاه ظاهرة العولمة هو إدراج العنصر الاجتماعي في برامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق العدالة الاجتماعية فحسب، وإنما لضمان القبول السياسي والاستدامة الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية. لتترك التحولات آثارها على علاقات العمل تتفق وعناصر هذا التحول التي تؤكد على ظهور مفهوم جديد للدولة.

هذا الأسلوب الجديد له شأن في تغيير الذهنيات ويصبح التفاهم بين مختلف المتعاملين الاجتماعيين وممثلي العمال ملغى بما في ذلك الطابع الإداري السائد، وحتى طموحات العمال يمكن تجسيدها حسب كفاءة ومقدرة المفاوض الذي يستعمل الأدوات المرنة وأساليب أخرى بفضل التشاور والحوار البناء مع الطرف المفاوض مع مراعاة تفادي استعمال أسلوب الإضراب أو الاصطدام باستياء العمال، وحتى مشاريع القوانين التي صاحبت هذا الانتقال جاءت في غالبيتها بصفة سريعة، مما جعلها قليلة الفاعلية في الحد من تنامي ظاهرة البطالة، لا سيما شريحة الشباب المتخرج حديثًا من الجامعات من جهة. والمحافظة على استقرار علاقات العمل القائمة من جهة ثانية. إلى جانب ما سبق، يظهر هذا الفشل في عدم تحقيق التعديلات والمراجعات التي أدخلها المشرع على هذا القانون خلال فترة التسعينات في تكيفه مع المستجدات، لا سيما ما يتعلق منها بمبدإ المحافظة على مناصب العمل، وفي إطار فكرة تسريح العمال توقع الإصلاح استخدام عدة إمكانات مرنة لتكييف مناصب العمل مع الوضعيات الجديدة ومن أهم هذه الحالات وجود بنود ضمن الاتفاقية الجماعية تحدد مدة القيام بالعمل الجزافي وتخفيض عدد ساعات العمل والإحالة على التقاعد، إمكانية تحويل العمال باتجاه نشاطات أخرى أو إلى فروع مؤسسات أخرى.

لم يكن الانتقال إلى النظام الليبرالي وحده السبب في بروز أزمة التشغيل في الجزائر، ذلك أن هشاشة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائدًا قبل ذلك، بسبب التحكم الإداري في هذا الاستقرار قد شكل أحد أسباب انهيار هذا الاستقرار في سوق العمل في ظل التسيير الإداري قبل التحول إلى التسيير الليبرالي؛ فإن هذا التحول قد كشف عن ضعف النسيج الاقتصادي في توفير فرص العمل الكافية لتغطية الطلب المتزايد على سوق الشغل، كما كشف ضعف المؤسسات والهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر، بل وانعدام آليات التحكم في سوق العمل في الجزائر بصفة كلية. وعلى مستوى قوانين العمل تم إعادة النظر في بعض الإجراءات الجديدة للفصل بين الممارسات الإدارية والنصوص القانونية من أجل إحداث تغيير عميق في عالم الشغل وتحديد جديد للفاعلين الاجتماعيين.

المقاربة الانقسامية للحركات الإسلامية
حركة مجتمع السلم انموذجا

أ. طرشاوي رقية
جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية شعبة الأنثروبولوجيا

الملخص:

سنتطرق خلال هذه المداخلة للحديث عن الحركات الإسلامية ليست كمذاهب فكرية أو تيارات دينية إنما كتيار اجتماعي أضاف الكثير من التنوع والاختلاف داخل المؤسسة المجتمعية وهذا من خلال المقاربة الانقسامية في محاولة لفهم وتحليل الانقسام الذي أصيبت به الحركة الإسلامية وكذا من باب التأصيل الأنثروبولوجي لهذه الحالة.

ولكون الحركات الإسلامية تمثل أحد خطوط الانقسام المحتملة داخل المجتمع كتلك القائمة على قاعدة الدين، العرق، القطر، المذهب. هذه العوامل التي يمكن أن تكون عاصمة مانعة من الانشقاق أو تكون هي المرتكزات الأساسية لحدوثه.

استنادا إلى هذه المعطيات ستبنى المداخلة على ثلاث محاور رئيسية:

1- الأطروحة الانقسامية.

2- النسق السياسي وحركات الإسلام السياسي.

3- تفكيك البنية المعرفية للحركة الإسلامية.

أولا:الأطروحة الانقسامية:

تعود النظرية الانقسامية في أصولها إلى النظرية الخلدونية التي تتحدث عن العصبية

والملك، وأن تطلعات ابن خلدون[1] نحو دولة وسلطة مركزية لم تتحقق في الفترة التي عاشها وهو القائل المرء ابن بيئته فسيطر على كتاباته خاصة فيما يتعلق بقيام الملك والدولة الفكر الانقسامي هذا ما انطلقت منه السياسات الاستعمارية في دراستها للمجتمع الجزائري وتجسد في البحث الذي قام به دور كايم E. DUR Kheim عن المجتمع القبائلي ونظرية تقسيم العمل في كتابه الشهير "تقسيم العمل الإجتماعي"[2] ثم ليتبنى فيما بعد رواد الأنثروبولوجيا الاجتماعية خطاب التحليل الانقسامي لدراسة المجتمعات البدوية في الشمال الإفريقي وعلى رأسهم الأنثروبولوجي إيفانزبريتشاد Evans PRITCHARD وروبير مونطاني.R.Montagne وإرنست غيلنر Ernest Gellner ويذكر الدكتور محمد حجاج أن الأنثروبولوجيين في اعتمادهم على المتن الخلدوني لبناء التحليل الانقسامي أساؤوا فهمه فأحالوه الى مجرد نظرية عنف وعنف مضاد وهذا ما يسميه د. إدوارد سعيد الطبيعة الاقتباسية للاستشراق ويضيف الدكتور محمد حجاج بل هي سوء نية في التعاطي مع الخطاب الخلدوني وفي انتقاء نصوصه،وكل الدراسات الأنثروبولوجيةخلصت إلى أن مجتمعات الشمال الإفريقي ذات بني انقسامية ولذلك ظهرت الأطروحة الكولونيالية التي تتحدث عن النسق الانقسامي المتميز بالانشطار والانصهار أو الصراع والاتحاد وهي منهج تحليلي يعتمد على الدمج بين الوظيفة والبنائية structuralisme etfonctionnalismeو نجد دور كايم E. DUR

---

[1] الأطروحة الانقسامية: نظرية أنثربولوجية استعمارية وأغلب الدراسات الأنثربولوجية كان هدفها مساعدة الاستعمار لاكتشاف المناطق الجزائرية وكل مستعمرات دول المغرب العربي وفي كثير من الأحيان كانت تمثل الأرضية والمبرر لشن حروب الإبادة.

[2] د. محمد حجاج الأطروحة الانقسامية بين الإرث الخلدوني والسوسيولوجيا الوضعية دراسة منشورة على الإنترنيت. ديوان أصدقاء المغرب 2011.

Kheimيطلق عليها آلية التجانس والتشابه والتباين أو التحالف والتعارض ومن مميزات المجتمع الانقسامي[1]:

- محورية النسب (الجد المشترك المؤسس).
- ضعف تقسيم العمل الاجتماعي.
- لامركزية السلطة أو الفوضى المنظمة (العنف المهكيل).
- قوة الوعي الجمعي وأهمية العامل الديني.

و من النتائج التي توصلت إليها النظرية الانقسامية:

1- البنيوية الانقسامية وهي خاصية متعلقة بالبنية (البناء الهيكلي)

2- الطبيعة الهاشمية وهي خاصية تتصل بالموقع من حيث احتفاظ المجتمع بمساحة من الحرية الثقافية والسياسية تعبيرا عن رفض الحكم المركزي.

والانقسام الذي أصاب الحركات الإسلامية هو نتاج مجتمع موصوف بالانقسامي إلا أنه يمكن النظر إلى الانقسام كوضع طبيعي تكويني قد يحدث لأي مجتمع بشري فهو ظاهرة بيولوجية تتقاسمها جميع الكائنات، فالإنسان هو نتاج انقسام خلوي، التوأم الحقيقي هو انقسام البويضة إلى قسمين، العائلات الكبيرة العريقة في المجتمع هي نتيجة انقسام أفرادها لتشكيل وحدات أسرية أخرى. إلا أن الانقسام بشكل غير طبيعي للخلايا يؤثر على حياة الإنسان فإما أن ينتج حياة مشوهة أو يسبب أوراما قاتلة. هذا الانقسام غير المحمود الذي أصيبت به الهيئات والحركات والمجتمعات تحول من ظاهرة طبيعية إلى معوق يهدد البنية الأساسية ويحول دون سيرورة الوظائف والأدوار المنوطة بها خاصة حين يصل الانقسام إلى هوية المجتمع وعندما تستعمل اللغة والدين لجر المجتمعات إلى صراعات داخلية كما يحدث حاليا في العراق وسوريا.

وانقسام فتح – حماس أصبح يشكل خط انقسام كبير يعيق مسيرة التحرر الوطنية.

ثانيا: النسق السياسي وحركات الاسلام السياسي(2)

باعتباره المحور الرئيسي الذي تدور حوله بقية الأنساق وله دور ريادي في قيادتها ويعمل بشكل أوسع من النسق الأمني فابتداء النظرية الانقسامية قائمة على هذا النسق لأنه يحقق عملية الضبط الاجتماعي وتنقسم المجتمعات من الاختلاف حول الحكم والسلطة ورفض الظلم والهيمنة وقد أولت الحركات الاسلامية أهمية كبرى لموضوع السياسة لما تتمتع به من مرجعية تاريخية فلا تكاد تخلوا كتابات منظري التيارات الإسلامية من وصف لحكومة النبي صلى الله عليه وسلم والخلافة الراشدة خاصة الفترة العمرية والنظام السياسي الإسلامي...

ولذلك فالانقسام السني الشيعي الأصل فيه سياسي من له الحق في خلافة النبي صلى الله عليه وسلم خلافته في ادارة الحكم وليس النبوة وإعطاء البعد الديني للصراع لإضفاء شيء من الشريعة لا أكثر.

ومباشرة بعد الحركات التحررية التي قادت الشعوب نحو الاستقلال تولدت أنظمة أحادية طبعت الشعوب بقالب واحد ما نتج عنه حالة ضغط أنتجت هي الأخرى انقساما بين تيارين:

التيار الإسلامي أو حركات الإسلام السياسي والتيار العلماني وكلاهما منقسم لعدة مذاهب: معتدلون، سلفيون، جهاديون، تكفيريون. وفي المقابل اشتراكيون، شيوعيون، ليبراليون، حداثيون...

---

[1] د. ناصر السوسي المغترب الانقسامي للمجتمع القروي بالمغرب التحليل والحدود. أرنست غيلنر نموذجا 05 جويلية 2013. مجلة أنفاس نت.

* لم تكن التقارير التي يكتبها الأنثربولوجيون صادقة إلى حد كبير لأنها كانت خاضعة لإيديولوجية استعمارية تحاول ابراز كل ما هو سلبي لتبرير كل ما ستنتهجه فيما بعد.

[2]* مفردة خطوط انقسام محتملة هو تغيير لد. جاسم سلطان

*حين نقول تجاوزا حركات الاسلام السياسي فلإسلام واحد لا يتجزأ ولكن قد يكون هذا من باب ما يقدمه الجزء للكل كما يقول الوظيفيون أو على قاعدة الحديث "الحج عرفة" فعرفة ركن من أركان الحج وهذا لا يعني اسقاط الأركان الأخرى أبدا كذلك، الإسلام السياسي لارتباط هذا الجزء السياسي بالكل الإسلامي فدين بغير سياسة تعدي على الدينونة وسياسة بغير دين علمانية مرفوضة أ. أبوجرة سلطاني. الجزائر الجديدة الزحف نحو الديمقراطية زاعياش للطباعة والنشر ص47.

وأصبحت الأنظمة العربية فيما بعد ترى في تنامي حركات الإسلام السياسي خطرا يهدد الأمن القومي ما جعل ظاهرة أخرى مصاحبة لهذا التنامي وهي العنف السياسي[1] في النظم العربية سواء الذي تمارسه السلطة ضد الآخرين أو الممارس ضدها.

في ظل هذه الأوضاع كان على حركات الإسلام السياسي أن تتساءل:

- عن دخولها قفص السياسة أكان طواعية أم أنها استدرجت إليه بحكم الواقع.
- عن موقفها من المعارضة ففي عمرة تسارع العمل الميداني قد تتحول المعارضة إلى وظيفة سياسية مرتبطة بموقف المعارضة قبل موضوعها.
- عن صياغة الوعي السياسي: بتحليل التراث تحليلا لفظيا وتاريخيا والارتقاء به إلى مستوى الوظيفة فيرتبط المدرك بالواقع[2] والإنسان هو من يقوم بربط النص بالواقع وصاحبه وزمانه وهو من يلغي كل هذا للحصول على حقائق ثابتة وبالتالي فهو ينتج وعي سياسي
- عن إدارة معركة المصطلحات[3] مفهوم الجماعة، الحزب، الدعوة، الحركة، الرجل السياسي، الرجل الدعوى وبالتالي تجديد وطرح النظرية الاسلامية السياسية.
- عن المفكر السياسي الاسلامي: المتأمل في الحق والواقع ثم عن الزعامة السياسية وهي أخطر ما تواجهه الحركات الإسلامية واخطر ما فيه فراغ الاتباع فهم لا يقتنعون إلا بالعمل، وقد اختلف الصحابة الأوائل رضوان الله عليهم في سقيفة بني ساعدة حول الخليفة الأول ثم حول اختيار عثمان رضي الله عنه فعلي كرم الله وجهه ثم معاوية بن أبي سفيان فابنه يزيد رضي الله عنه ليصبح فيما بعد دولة أموية مقابل دولة عباسية.

ثالثا: تفكيك البنية المعرفية للحركة الإسلامية:

التفكيكية آداة تحليلية تستخدم لاستكشاف البنية الكامنة وراء كل نظام فكري، فلسفي، حركي، ويعتمد مستخدموها على تفكيك الخطاب والرموز والنظام وهي بذلك تقوم على التجزيئ والتقسيم وحين القول إنها لا تحمل أي مضمون إيديولوجي فهذا صحيح إلا أن النتائج المترتبة عن التفكيكية لا يمكن أن تكون خالية من المضمون الإيديولوجي على الإطلاق.

يذكر "جاك دريدا" "Jaque Derrida " أن الفكر الغربي قائم على الثنائيات الضدية.و نستنتج أنه تم نقل هذه الثنائية إلى مجتمعاتنا حين غذت السياسات الاستعمارية صراع الثنائيات في مستعمراتها واستمر التأثير إلى يومنا هذا (عربي/ أمازيغي، مسلم/مسيحي، شرقي/غربي،...)

مع الإشارة إلى أن نظام الثنائيات هو أيضا طبيعي تكوني فالله خلق الأزواج كلها (ذكر/أنثى، خير/شر، حق/باطل، ظل/ حرور) وهذا ما عبر عنه عبد الكريم سوروش[4] "بأن الله واضح التعددية" فلقد خلق الله الناس مختلفين ولا زالوا مختلفين ولأجل ذلك خلقهم وفي ظل هذا الاختلاف تكمن الأمة الواحدة.

استنادا إلى هذا يمكن تتبع الخلفية المعرفية التي تطبع ممارسات الحركة الإسلامية وما يصحب هذه الممارسات من معتقدات وتتبع الرموزو المفردات المتداولة والمتكررة لأن لها

---

[1] حالات العنف الرسمي: اعتقال جزئي أقل من 100 شخص-اعتقال محدود 200 إلى 1000-حملات اعتقال شاملة (اعداد كبيرة أكثر من 1000)-السجن ب 10 سنوات مع الأشغال سجن 15 عاما مع الأشغال أحكام بالمؤبد مع الأشغال-أحكام بالإعدام-تنفيذ حكم الإعدام-الاغتيالات-استخدام وحدات من الجيش ضد الشعب.
حالات العنف غير الرسمي: اغتيالات - مظامرات غير الرسمية (عصيان مدني، أحداث شغب، الاعتداء على الممتلكات العمومية.)
الجزائر في الحالتين تتوسط الدول العربية تأتي بعد مصر، الأردن، سوريا وتتقدم على الإمارات والسعودية.
د. حسين توفيق إبراميم. ظامرة العنف السياسي في النظم العربية مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية 1999. ص 124-128.

[2] د. رفاعي سرور. التصور الإسلامي للحركة الإسلامية الطبعة الثانية 2012 ص10-(PDF)

[3] د. رفاعي سرور. المرجع نفسه ص-11 (PDF)

[4] عبد الكريم سوروس فيلسوف إيراني من مواليد 1645 دكتوراه كيمياء وصيدلة له عدة دراسات فلسفية واسلامية

تأثير على الاتجاه الفكري لهذه الحركات أو يكون الاتجاه الفكري هو من يصنع هذه الرموز والمفردات والأنظمة.

ففي النموذج السلفي تسبق الممارسة الفكر فلباسه دال على مدلوله بأنه سلفي فهو يعرف نفسه من خلال اللباس سواء كان قميصا قصيراو هو الشائع أو سروالا واضحا في القصر إلى اللحية وما تحمله من رمزية دينية هذه الرمزية التي تتقاسمها جميع الديانات السماوية وانتهاء بقارورة المسك والسواك الدالتين على حب النبي صلى الله عليه وسلم لهما ومن المفردات المتكررة في القاموس السلفي وأكثرها مصطلح البدعة الذي نتج عنه انكار جملة من عادات وتقاليد المجتمع وتبديعها وانكاربعض الممارسات المصاحبة للعبادات ومما انكرته السلفية تأسيس الأحزاب السياسية على اعتبارانها بدعة وهي أمر محدث لم يأت به النبي صلى الله عليه وسلم ولاصحابته إلا أن هذه الفكرة لم تصمد أمام قوة الواقع فتأسس حزب النور السلفي المصري وانقسم إلى أحزاب اخرى ومشروع حزب الصحوة الجزائري. ولم يصمد تبديع التلفاز أمام سرعة وصول المعلومة فتأسست فضائيات سلفية كثيرة.

وربما التناقض الواضح أن فكرة ظهور التيار السلفي قامت على قاعدة تحالف ديني سياسي أو كما يطلق عليه وهابي سعودي أما بالنسبة للحركات الإسلامية ذات المرجعية الإخوانية فالمظهرية لا تكاد تبين ولذلك قد نقول هنا أن الفكر يسبق الممارسة فلا يمكن التمييز بينهم وبين غيرهم ذلك أن تدينهم أقرب إلى تدين العامة من الناس ويمكن أن تتعرف عليهم من لحن القول. ومن هنا نطرح إشكالا هاما متعلقا بالانقسام وأسبابه:

هل هو نتيجة الفجوة بين التنظير والممارسة؟ وأيهما يحدد الآخر؟ أم هو نتيجة اختزال العمل الاسلامي على وسعه في المدخل السياسي؟ أم أن القضية فكرية مرتبطة بالحلقة المفقودة بين الإسلام والديمقراطية والوطنية؟

1- **تحدي التنظير والممارسة[1]:** هو لا يتعلق بحركة وإنما هو قضيةأو مشكلة وجود وها هو خطاب الإنتاج الكثيف للمعرفة يبشر بقيم طموحة من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي ولكن يؤكد قيما احتكارية تفرضها المنافسة الشديدة بين الشركات الكبرى ويحول الناس إلى مجرد مستخدمين مما يقتل الروح الإبداعية. والخطاب العولمة يبشر بمجتمع عالمي للمعلومات تذوب فيه حدود السياسة والثقافةو يتأخى البشر معرفيا ,و لكن أصوات ما بعد الحداثة يتحدثون عن المعرفة كسلعة لإحراز القوة وتوجيه الصراع بين القوى الكبرى. ولعل أكبر منظر لحقوق الإنسان وقيم الديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية تساعدها في نبل المهمة الأمم المتحدة أما على مستوى الواقع فلا حقوق ولا إنسان خاصة إذا تعلق الأمر بقضايا الضعفاء والمسلمين (قضية القدس، بورما، سوريا،...)

2- **اختزال العمل الإسلامي في المدخل السياسي[2]** اقتنع العاملون في الحقل الإسلامي أن السلطة هي المدخل الاساسي للاصلاح. والوصول الى السلطة يتطلب أحد الأمرين:

- إما قوة عسكرية تمكن من الوصول إلى مركز القرار
- أو الفوز في الانتخابات (شرعية الصناديق)

فحين تمكن الإسلاميون من الفوز بالانتخابات ظهرت إشكالية أخرى عميقة:

الفجوة بين الرجل الدعوي والرجل السياسي وهل يمكن أن يكونا شخصا واحدا.

وإشكالية أخرى أن الوعاء الانتخابي لا يمثل شيئا في الدولة العميقة فقد تكون الأغلبية أغلبية عددية فقط ولا تمثل القوة والعكس أيضا قد تكون تلك الأقلية هي من تمثل القوة الحقيقية فوجدت حركات الاسلام السياسي نفسها أمام شرعية شعبية لكنها تفتقد الوجود في المؤسسات الأخرى

---

[1] د. محمد عبد الخالق مدبولي: ازمة التنظير والممارسة وعلاقتها بظامرة تفكيك البنية في السياق التربوي. دراسة منشورة على الإنترنيت (PDF). *لقد أحس الصحابة رضوان الله عليهم بالفجوة ذاتها في حديث نافق حنضلة.

[2] د. نصر محمد عارف. إشكالية الطرح السياسي للإسلام. دراسات إسلامية مركز البصيرة للبحوث. أوت 2006 ص 43.

القوية (مؤسسة الإعلام، رجال الأعمال، المؤسسة العسكرية، القضائية.)

خاتمة:

لا نستطيع القول أن الانقسامات مست الحركات الإسلامية فقط أو أنها خطيئة وقعت فيها هذه الحركات ولكن هي ظاهرة عامة يمكن رصدها في المجتمعات الكبرى وهذا نتيجة الاختلاف والتنوع والتناقض" وبلغة ماركس نقول أن البنية التحتية الواقعية لها انعكاساتها وأثرها وفضلها في صياغة البني الفوقية الإيديولوجية وأن الواقع الموضوعي الاجتماعي يفرض نفسه باستمرار على الوعي الإنساني."[1]

ويمكن أن نجمل أسباب الانقسام في الحركات الاسلامية (الذي يعد فكريا لكنه ظهر تنظيميا واعتمادا على المقاربة الانقسامية) فيما يلي:

1- صراع الثنائيات أو انتاج الثنائيات[2] (كنتيجة حتمية للانقسامية وتمثل هذا في (الدعوة/الدولة، رجل التربية/رجل السياسة، الحزب/الحركة والجماعة).

2- أزمة الزعامة (أو الرئاسة)[3]: أو الهيمنة كما تسميها سوسيولوجيا الانقسامية.

3- التنافسية السياسية (أزمة الغنائم) فلا زال ينظر للترشح وللعملية السياسية برمتها كمدخل للثراء.

قد لا يتسع المقال مساحة وزمنا لاعطاء الموضوع حقه وقدتتيح فرص اخرى المجال الا اننا حاولنا ان ندخل من احد ابواب الحركة الاسلامية املا في طرق ابواب اخرى مستقبلا . يتبع.....

المراجع:

- د. أبوجرة سلطاني. الجزائر الجديدة الزحف نحو الديمقراطية. زاعياشللطباعة والنشر (ب.ط.ت).

- د. أسامة الغزالي حرب الأحزاب السياسية في العالم الثالث. مطابع الرسالة الكويت.

- د. توفيق حسين إبراميم. ظامرة العنف السياسي في النظم العربية مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية 1999.

- د. رفاعي سرور التصورالسياسي للحركة الإسلامية. نشر عن طريق نخبة الإعلام الجهادي.الطبعة الثانية 2012.

- د. علاء جواد كاظم. نحو تفكيك سوسيولوجي للبنية الثقافية للمجتمع العراقي. مجلة إضافات. العدد 07. (2009).

- د. نصر عارف. إشكالية الطرح السياسي للإسلام دراسات إسلامية صادرة عن مركز البصيرة للبحوث أوت 2006.

الدراسات المنشورة عبر الإنترنيت (PDF):

- د. جاسم سلطان. المآلات الاستراتيجية للنزاعات الانقسامية . مشرف موقع مشروع النهضة. محاضرة على you tube.
- د. عبد اللاه الحمودي. سوسيولوجيا الانقسامية.
- د. محمد حجاج. الأطروحة الانقسامية بين الإرث الخلدوني والسوسيولوجيا الوضعية. ديوان أصدقاء المغرب 2011.
- د. محمد عبد الخالق مدبولي. أزمة التنظير والممارسة وعلاقاتها بظامرة تفكيك البنية في السياق التربوي. جامعة حلوان مصر
- د. ناصر السوسي. المغترب الانقسامي للمجتمع القروي بالمغرب التحليل والحدود. إرنست غيلنر نموذجا (05 جويلية 2013).

[1] د. علاء جود كاظم نحز تفكيك سوسيولوجي للبنية الثقافية للمجتمع العراقي مجلة إضافات تصدر عن المجلة العربية لعلم الاجتماع. العدد 07. (2009). ص 80

[2] د. عبد اللاه الحمودي. سوسيولوجيا الانقسامية-دراسة منشورة على الانترنيت.

[3] د. عبد اللاه الحمودي. سوسيولوجيا الانقسامية-دراسة منشورة على الانترنيت.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر
ها: 023.75.75.81 **النقال:** 0550.54.83.05
البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / bacera.studies@gmail.com الموقع الالكتروني: www. elbasseera.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات استراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز.

- تصدر الدوريات سداسيا، أي عددين في السنة لكل دورية.
- الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1200 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 15 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 150دج وخارج الوطن: 20 دولار.

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات استراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية، تاريخية، الطفولة والأرطفونية.
تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....

الاشتراك في الدوريات: 1- دراسات أدبية من العدد ☐ 2- دراسات إستراتيجية من العدد ☐
3- دراسات إسلامية من العدد ☐ 4- دراسات قانونية من العدد ☐
5- دراسات اقتصادية من العدد ☐ 6- دراسات اجتماعية من العدد ☐
7- دراسات نفسية من العدد ☐ 8- دراسات تاريخية من العدد ☐
9- دراسات الطفولة من العدد ☐ 10- دراسات أرطفونية من العدد ☐

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري: مؤسسة دار الخلدونية Ccp: 7625589 clé 81

ملاحظة: ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاست**لام المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة